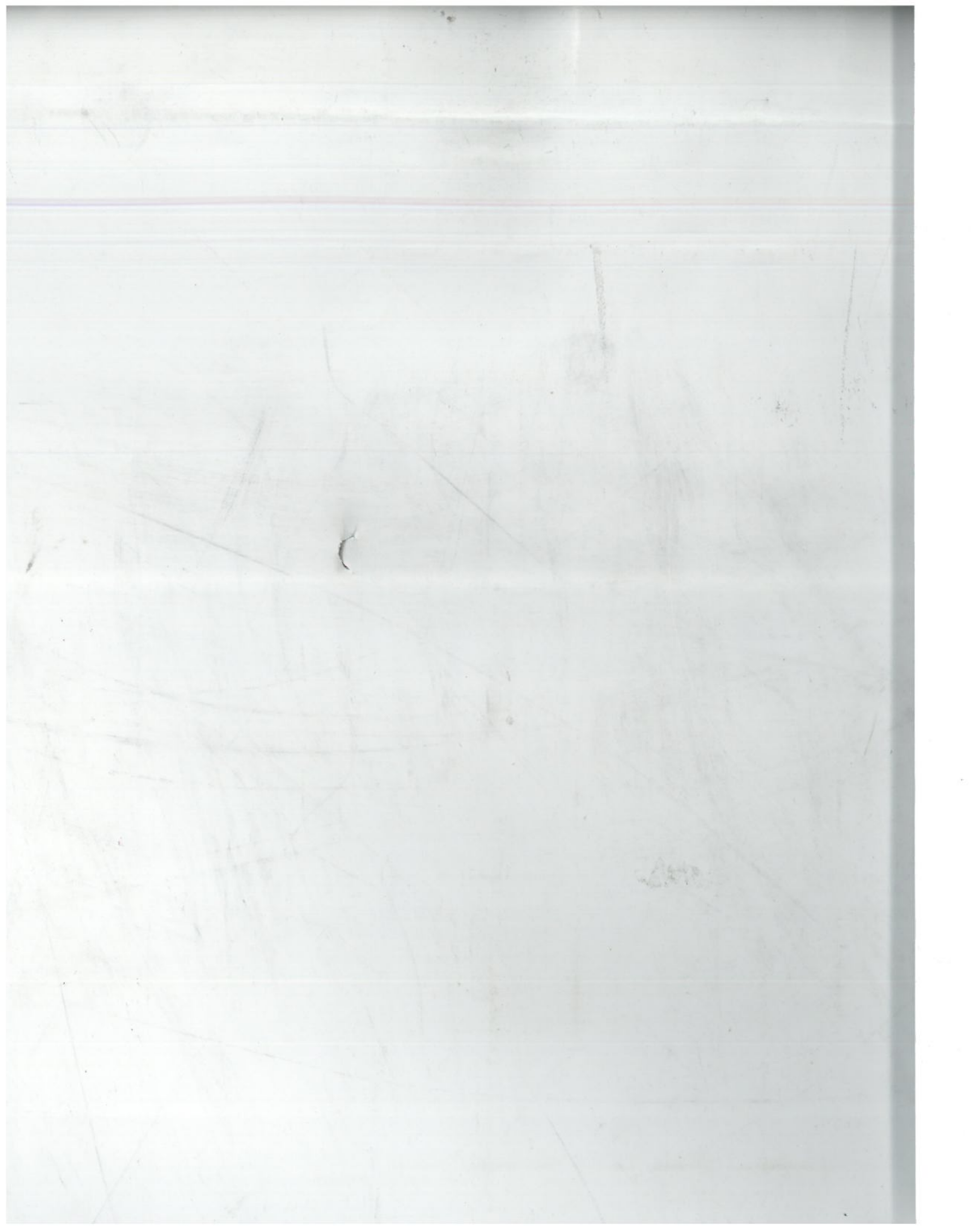


فايز قزي

حارس قبر الجمهورية

دار سائر المشرق

فايز قزي

حارس قبر الجمهورية



الطبعة الأولى
٢٠٢١

جديدة المتن–نهر الموت
سنتر بايلايان–الطابق السابع
رقم الهاتف والفاكس ٠١/٩٠٠٦٢٤

info@entire-east.com
www. entire-east.com

ISBN: 978-614-451-242-5

إهداء

إلى ولدَي وأقاربي المهجّرين وإلى شركاء معاناة التهجير.

هذا كتابٌ، أفرغتُ فيه قناعاتي في مذكّرة اتّهام طويلة وموثّقة. هدفه مساهمتي في الدفاع عن الرئاسة والقصر والجمهورية والوطن المهجور والمُهَجّر الذي عجزنا عن إتمام ركائزه، وفشلت تجارب إنقاذه المتكرّرة، فسقط قبل النضوج.

عرضت كتابي هذا على بعض الأصدقاء الذين سبقوني في فنون الكتابة والسياسة، قدّموا نصائح عديدة ومهمّة لتعديلات في فصول الكتاب شكلًا وأساسًا لغةً وأفكارًا.

أقدّر لهم جهدهم المشكور وأترك ما كتبتُ ليُقرأ على عفويته وطبيعته.

وقبل البدء، كلمتان:

الأولى: ولدت في بيئة زراعية وبحرية حيث خبرت حكمة المزارع العفوية بأكل الخسة قبل غسلها، «لأن الماء تعطّل مذاقها». ورافقتُ شيوخ وصيادي السمك قرب منزلي وتعلّمت أكل السمكة حتى رأسها.

الثانية: أقدّر سلفًا وأتمنى أن يمنحني القارئ الصبر والتسامح في رحلة قراءة الفصول الأربعة، لما قد يزعجه أحيانًا من عنف في التعبير أو ارتجاج في الصورة والمعنى، لأنني سأعوّضه الوضوح والصفاء المطلقين في خاتمة الكتاب والقراءة.

الفهرس

المقدّمة

وطن سقط قبل النضوج

وفي اليوم الأخير لولايته سنة ٢٠١٤ غادر الرئيس ميشال سليمان قصر بعبدا وترك الجمهورية مقطوعة الرأس. قصرها فارغ ولن يحميه بيان معلّق في غرفة الاستقلال.

مرّت سنتان ونصف على الفراغ الرئاسي قبل أن «يُنتخب» ميشال عون في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ «رئيسًا» للجمهورية.

إعتقد اللبنانيون وبعض أصدقائهم، أن الرئاسة والقصر والجمهوري سيعودان إلى الحياة، بعد أن أنجزت بهلوانيات التحالفات الانتخابية، تجربةً ممسوخةً. فولّدتْ بديلًا لميشال سليمان، عرفنا اسمه الكامل من المخرج نبيه برّي رئيس المجلس النيابي، بعد أن كرّر وردّد أحرف اسمه الأولى وليُّ الجمهورية وسيّدُ المقاومة الإسلامية الإيرانية في لبنان.

لطالما وقفتُ أمام صخرة نهر الكلب التاريخية، متأمّلًا الكلمات المحفورة، التي تروي حكاية غزاة رحلوا عن هذه الأرض. ولطالما قرأتُ عن جغرافية لبنان، المميّزة بجباله الشاهقة، ووديانه السحيقة. رغم هذا التاريخ، والمشهدية الطبيعية المتمايزة، بقي هذا الوطن خاصرة

رخوة، وسهلة المنال لكلّ مبتغٍ. وفي كلّ حقبة ظهر فيها «منقذ»، كان مشروع الإنقاذ مستمدًّا من مخزون سيادة الوطن وكرامة وحرّية أرضه وساكنيه الذين عجزوا عن بلوغ مرحلة اكتمال النضوج كمواطنين وشعب وأمة.

تردّدتُ كثيرًا قبل أن أعود الى الكتابة، وأخالف وداعي السابق للقارئ، بعد أن أنجزت كتابي الرابع «مواطن سابق لوطن مستحيل». شعرتُ بتدفّقٍ هادرٍ لعنوان كتابٍ جديد ولد كالبرق مكتمل العنوان في مخيّلتي.

قرّرت مخالفة وعدي، لأعبّر عن غضبي السياسي في كتابٍ جديد.

تريّثتُ كثيرًا. ورفضتُ نصيحة الصديق ملحم رياشي[1]، الذي زرتُه بعد أيامٍ من تولّيه حقيبة الإعلام في حكومة العهد الأولى للرئيس سعد الحريري، مع ممثّلي نقابة المؤسّسات السياحية.[2] فسألني ماذا عندي من جديد؟ قلت: «عندي كتاب جديد. لكني أتمهّل في إكماله ونشره. لأنه يتعلّق بميشال عون.» قال: «وما هو عنوانه ومضمونه؟» قلت: «عون... الجمهورية.» فقال: «لماذا ثلاث نقاط؟» قلت: «لا أريد أن أتسرّع، فأحكم على عهد الرجل، بعد أن رافقتُه بصدق واقتناع أكثر من عشرين سنة. لذلك سوف أمهله وأنتظر مرور عام من ولايته، على الأقل، لأملأ نقاط الفراغ في العنوان. فأختار بين كلمتَين: حارس أو حامي. علمًا بأنني منذ اليوم أميل إلى اختياري الأول: «عون حارس قبر الجمهورية»، وليس: «عون حامي قصر الجمهورية»، فقال: «فورًا ومن دون تردّد أنصحك أن لا تنتظر بل تبادر فورًا إلى اعتماد الخيار الأول».

١- رياشي ملحم، وزير الإعلام في حكومة عهد عون الأولى التي لم يعترف بأبوتيها.

٢- النقيب جان بيروتي والسيّد غسّان عبد الله.

فاجأني رأي ملحم رياشي، وهو من صنّاع اتّفاق معراب[3] وروّاده الأوائل. رفضت الأخذ به. وفضّلتُ التريّث والسيطرة على قناعتي. ورويت له وللحاضرين، تعقيبًا على رفضي، كيف التقيتُ يومًا بالقاضي ورئيس معهد القضاة الوزير السابق سليم الجاهل[4] في باريس وسألتُه: «لماذا لا تعود إلى بيروت، لاستعادة موقعك المتقدّم في القضاء؟» فأجابني: «أشعر بالخوف بسبب العلاقة المتينة التي تربطني بالشيخ بشير الجميّل، وأخشى أن يؤثّر ذلك على قراراتي وأحكامي، لذلك رفضت وبقيت في باريس».

كلّما عدتُ إلى الكتابة يعاودني قلق دائم وشعور غريب يسكنني ويولد في عناوين صارخة منها:

- ماذا لو اكتشف الشهداءُ والجرحى والمهّجرون، الذين «ارتكبهم» الجنرال عون، وأنا واحد منهم، أنهم كانوا مخدوعين من قياداتٍ شعبوية مُتَعامِلَة.
- ماذا لو اكتشف اللبنانيون المقيمون في هذا الوطن، والمغتربون عنه طوعًا أو قسرًا، أن ثمة من ادّعوا بنوّته وهم ليسوا أبناءه الحقيقيين، لا بل هم يتبنّون مصالحهم الخاصة، وولاءاتهم المذهبية والإقليمية والدولية. أما «ادّعاءاتهم» فليست إلّا مجرّد شعارات وآراء وأفكار تتبدّل بحسب العرض والطلب في أسواق النخاسة السياسية، وليست عقيدة ثابتة مستمرة، ولا إيمانًا بالوطن.

٣- وثيقة تفاهم التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية.

٤- كان رئيس معهد القضاة وأستاذًا في كلّية الحقوق ومن أهمّ ما ألفّ كتاب بعنوان: «La place de la charia dans les systèmes juridiques arabes».

لقد ولدت جمهوريةٌ ثانية في مؤتمر الطائف، ترجم ميثاقها إلى تعديلات دستورية صدّق عليها البرلمان اللبناني سنة ١٩٩٠، وكانت عملية تجميل فاشلة بعيوبٍ خُلُقية ونقاط وفواصل جرثومية، زُرِعَتْ بخجلٍ في نصّه. وتحوّلت إلى غيلانٍ طائفية بفعل الممارسة السورية التي تركته وديعة بأيدي شياطينه. فتقاسموه حصصًا طائفية تنهشها ميليشيات الأحزاب المرتزقة في الداخل، وأولياؤها المدبّرون والآمرون والمموّلون. وأصبح حبر الطائف ميثاقًا يتيمًا يعيش تحت رعاية رؤوس أسميناها زورًا رؤساء وقيادات وأوصياء وهي احتلال وعملاء ومرتزقة.

وسط هذا المناخ العاصف من التحوّلات السياسية، وهذه الساحة المشرّعة على ممارسات غيلان الداخل والخارج، انطلق «العهد العوني» الحالي، محمولًا من المؤمنين به، والمستغَلّين لشبقه في القيادة. وكانت باكورة العهد تجميد الانتخابات وتعطيل الدستور.

مرّةً أخرى وربما أخيرة، أعود لأؤكّد وأذكّر القارئ، بأنني انتهيت من تفريغ ذاكرتي، فكتبت تجاربي التي وصفتها بالمستحيلة: «من ميشال عفلق إلى ميشال عون»، ثم «قراءة سياسية لحزب الله» ثم «أقنعة لبنانية لولاية إيرانية» ثم «مواطن سابق لوطن مستحيل». وقد أفرغت كلّ أثقال وتجارب السفر السياسي الطويل، بهدف تحقيق رغبتَين:

- الأولى الاستراحة من ذكريات المحطّات، وتفريغ أثقالها وإراحة الضمير وممارسة فعل الاعتراف الصادق والاعتذار.
- الثانية، تعرية الوقائع والأحداث، ووضعها أمام القارئ والمؤرّخ بشكلٍ دقيق ومتجرّد، وإبداء رأيي بصدق وجرأة وغضب، وتأكيد قناعاتي الراسخة ولو كانت محطّمة.

لقد حلمتُ أن قطارنا السياسي المتنقّل بين محطّاتٍ متعدّدة ومختلفة سوف ينقلنا إلى المستقبل، فإذا بنا اليوم نعيش في أسوأ مرحلة وأخطر محطّة في تاريخنا الحديث، مستذكرًا ما قاله يومًا الشاعر الكبير محمود درويش، لأحد سائقي الباص، بعدما طالبه الركّاب بمواصلة السير بهدف الوصول إلى محطّات جديدة، أما أنا فأقول: «أنزلني هنا إني تعبت من السفر».

هذه هي محطّتي الأخيرة في كتابٍ خامس، قرّرتُ أن أشيّدها جدارًا عازلًا بين الماضي الطويل والمستقبل القصير. وهذا حقٌّ لا بل واجب ومستحقٌّ من دون ندم ولا تردّد. ففي حساب الزمن لم يبقَ إلّا القليل عندي لأصرفه. وأشعر بأنانيةٍ تدفعني وتسألني: «أيها الإنسان، إنك تسير خارج قوانين الطبيعة وهذا يبعدك عن الوصول وتحقيق السعادة. أنت تصرف من رصيدك الخاص المتبقّي، ولو بنيّةٍ حسنة وتتصرّف به عبثًا، لكن ماذا حفظت لإنسانك بعد خروجك وغيابك عن ذاتك في مرحلة البحث عن الإنسان والوطن والأمّة.» تراني اليوم أنصرف مع أحزاني، للاهتمام بالإنسان الذي نسيتُه يافعًا ومحاميًا، وأعود متأخّرًا لأصلح ما أفْسَدْتُهُ دهرًا.

اليوم بحزنٍ وغضبٍ سياسي أُواجه القارئ بكتابي الخامس لقراءة مأساة عهد ودولة ووطن. عهدٌ ساهم في تعطيل مؤسّساته المكوّنة للدولة، وخدع شعبه المخطوف والمهجّر. وقسّم المقيم كيانات غير قابلة للالتحام والتوحّد، وحتى مجرّد التعايش. وربما لن يتنازل عن حراسة القصر، بعد أن حوّله قبرًا، إلّا بتسليمه هيكلًا عظميًا لجسدِ وطنٍ هَجَرَتْهُ روحُه من زمان «فَرامَةُ كلُّ مفلِس».

وإذا كان الجنرال ميشال عون في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، أثبت معادلة وطنية، فطرد من قصر بعبدا واغتصبت شرعيته السياسية من دون شرعيته الشعبية، فهو في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦ قَلَبَ الأرقام والمعادلة، فأعادوه فاقدًا شرعيتَه الشخصية، في قطارٍ إيراني برتبة حارسٍ لا رئيس إلى قصرٍ يحوّله قبرًا، وجمهورية تسبح في عالم الممانعة، ووطن شعبه مقسّم وأرضه ساحة سائبة.

هذا الكتاب هو مساهمتي الأخيرة وهديّتي للحراك السياسي الباحث عن وطن. وهو ليس بناءً منفصلًا وإنما يستند إلى أساساتٍ وهندسةٍ سابقة أوردتها في كتبي الأربعة، إنه مدماكٌ خامس منفصل متّصل مكمّل للبناء الذي بدأتُه مع ميشال عفلق لينتهي اليوم مع ميشال عون.

تمهيدًا لهذا الكتاب، وخلافًا للخطأ الشائع الذي يناسب أذواق المتزلّفين والانتهازيين، المتحلّقين بصورةٍ مستمرّة حول الجنرال ميشال عون خلال عشرين سنة، وكنتُ بينهم مثل النعجة الغريبة عن قطيعها، فإنني لم أكن يومًا أعتبر نفسي مستشارًا له بل مشاركًا. ولم أكن حليفًا متضامنًا مع جميع أفكاره بل متعاطفًا. ولا قبلتُ يومًا أن أخلع عقيدتي لألبس أفكارًا بدائية عونية. بل كنت أقدّم دعمي لرجلٍ توافرت له ظروف مادية تسمح بمواجهة خطر الميليشيات التي نمت في الحرب الأهلية فساندتُه لمحاولة إعادة تكوين السلطة واستعادة قومية الشعب والأرض.

فقد كان الجنرال قائد الجيش قادرًا أكثر من سواه على تحقيق حاجة ملحّة لحماية مشروع إعادة المهجّرين إلى قراهم بعد تهجير سنة ١٩٨٥. وهذا كان همّي الأول والمشروع الوحيد الذي أخذني في مغامرةٍ سياسية جديدة اسمها التجربة العونية التي ارتكبتُها حتى الثمالة.

هذا التوضيح بات لازمًا وواجبًا، فمن دونه لن يستطيع القارئ أن يفهم مسيرة علاقتي بالجنرال عون، خصوصًا عندما يكتشف كم كانت العلاقة أحيانًا وثيقة جدًّا، بحيث لا تبدو للناظر حدود متميّزة للقائنا وكأننا وحدة متكاملة؛ وأحيانًا باردة، وأحيانًا أخرى عاصفة، إلى أن فاجأني في ٦ شباط ٢٠٠٦ بتوقيع ورقة التفاهم بين التيّار الوطني الحرّ وحزب الله في كنيسة مار مخايل. أَسْقَطتُ إذّاك تفاهمي معه ليتحوّل كليًّا إلى خصومة عقائدية. وهنا تحضرني مرّة أخرى، خلاصة كتابي الأخير لأكرّر: «أن النظام الإيراني وحزبه في لبنان ضخّا في عروقه السمّ الكافي لنقله إلى حالة الموت السريري، ولن يسلم منها حليفٌ أو متعاملٌ أو متفاهمٌ.»

قد يبدو هذا الكتاب بمثابة رثاء الجمهوريّة، التي تعيش وتنام في حضن شيطانٍ رجيم، من الشياطين الذين أيقظهم الربيع، لينقلوا الإنسان والأرض والله إلى جهنّم الولاية والخلافة، المنبعثين في بدع الصفوية المتشيّعة والتسنّن الأموي كحضارة منسوخة ومكويّة لا يبدّلها إلّا معجزة.

أضيف إلى هذه المقدّمة حزني الكبير لأن «شعب لبنان العظيم» الذي كان وعدًا أو حلمًا، بات مجرّد أعدادٍ وقطعانٍ في مزارع وإقطاعات، فانتهيت إلى مدرسة المتقاعدين الذين يرتكبون أحلام النضال بعقولهم بعد أن تكسّرت أجنحتهم ولا يحلمون بالطيران، بل يعودون أحيانًا ليناموا في أرزةٍ وظلالٍ باهتة، كمواطنين سابقين، سكنوا في الخيال والأحلام، ترتاد أرواحهم المقاهي، وتستمع إلى نواح الأغاني... فتعيش على ترداد أدبيات وكتابات وبوتقة من طلائع

الشعراء «والزجّالين»: أدونيس ومحمود درويش وسعدي يوسف وخليل حاوي ومحمد الماغوط ونجيب محفوظ ونزار قبّاني وبدر السيّاب. ونطرب لوديع الصافي والرحابنة وفيروز وصباح، ونغني ما دامت «لسّا الأغاني ممكنة». ونُرنِّمُ مع مرسيل خليفه للثورة التي تركت العقول والقلوب لتنام في بطن العود وأوتاره وتتثاءب مع نشاز الأفكار القديمة «والمكويّة.»[٥]

قد يُمْنَع هذا الكتاب من النشر، أو يحال إلى القضاء، بما يبدو تجاوزًا لقانون المطبوعات. لكن انطلاقًا من تجربتي مع ميشال عون لا أُلام إذا تنفّست تحت الماء فأنا أشبه بالغريق رغم أنني أجيد السباحة. حقي في أن أتنفّس وأنتقد يتقدّم على أي صيرورة وعتاب أو عقاب.

فأنا كتبت ما كتبت لأستحق عقاب تأخّري في اكتشاف مشاركتي في فظاعة ما ارتكبت. وهذا يحوّل عقابي مستحقًّا ورحيمًا.

٥– الوصف الذي كان يستعمله كمال جنبلاط غالبًا للأفكار المجرّبة والفاشلة.

الفصل الأول

حارسٌ لا رئيس

١. عون المرشّح

بدايةً لا بدّ من تسجيل خلاصة وجدانية ناشطة تمثّلت في تجاربي السياسية المستحيلة، التي حوّلتها إلى حبرٍ ينضح غضبًا. وهذا يرفد الحراك السياسي الوطني، الذي لا بدّ أن ينتفض مثل طائر الفينيق، ويتحوّل إلى ثورةٍ قادرة على اقتلاع ذهنية الفساد السياسي، التي أطبقت على العقول والدروب. ربما تنبعث منها إرادة شعبية، قادرة على تحويل اللبنانيين من رعايا إلى شعب! والساحة اللبنانية من أرضٍ مستباحة للفوضى والفساد، إلى وطن القانون والحق والنزاهة والعدل والمؤسّسات!

لقد حَمَّلتُ كتبي السابقة قناعتي بأن لبنان بات منذ مدّة بعيدة بلا رئيس ولا جمهورية، لأنه بلدٌ محتلّ تتحكّم به طبقةٌ من الفاسدين، والمفسدين، والعملاء والمتعاملين، والمتفاهمين، التابعين الصاغرين إلى حزب الله وشعاره: «الرأي والمشورة، والقرار والإمرة، والطاعة والولاء لإيران».

كنت أظنّ أن شعار القيادة أقرب إلى قلب ميشال عون من لقب رئيس الجمهورية. فبعد إسقاط تجربة قائد الجيش، ورئيس الوزراء، يُصرّ

الجنرال ميشال عون في غالبية إطلالاته الإعلامية، على التذكير بأن طموحه كان «بناء جمهورية لبنانية». ويتعمّد ترداد ذلك راويًا أنه تبلّغ من القيادة السورية في أوائل آذار ١٩٨٩ رسالةً مفادها بأنهم يقبلون به رئيسًا للجمهورية. فرفض وطالب بالجمهورية أولًا قبل الرئاسة، مصرًّا على تسميتي شاهدًا على هذه الواقعة. ويقول: «اسألوا فايز قزّي»، واستمرّ حتى بعد الافتراق الشامل بيننا منذ شباط ٢٠٠٦ يستدعيني للشهادة، رغم أنني أوضحتُ أنها لم تكن سوى وعد كاذب ومفخّخ، ورويت تفاصيلها في كتابي المعنون «مواطن سابق لوطن مستحيل» الصادر عن دار سائر المشرق.

لقد عرفتُ ميشال عون عن كثب، ولم تكن في أدبياته منازل كثيرة ولا مقالات طويلة. كان يعتمد المختصر المفيد، وصاحبَ قناعات مبنية على مقاصد ونوايا الإصلاح والتغيير. وهنا يكمن سرّ قوّته والرهبة التي كانت تقلق حلفاءه قبل خصومه، خصوصًا إذا لم يتفاعل الحلفاء مع قناعات الجنرال المولودة أو الموعودة.

لكن هذا التزاوج بين الجنرال «القائد المتمرّد» والرئيس المتهافت شكّل خطرًا كبيرًا على الجمهورية، وتحديدًا على المعادلة المركّبة وشبه المستحيلة بين قائد لمعركة التحرير ورئيس متهافت على إرضاء النواب الناخبين.

لذلك فإنني أستكمل في هذا الكتاب حقيقة ولدت من قناعتي أن «الجنرال السابق» الذي رُفّع إلى الرئاسة، دَفنَ حلم الجمهورية، حتى قبل أن يكون مجرّد وكيل للمحتلّ، ويتحالف مع مغتصبيها. فاستحق عضوية الانتساب إلى قافلة الوعد الصادق للعودة إلى جنّة بعبدا ليبيع روح شعبه الذي سمّاه عظيمًا، إلى ذئاب وشياطين جهنّم.

الفرصة الأولى: الرئاسة حق سلبه مؤتمر الدوحة

بعد عودته المشروطة من باريس متفاهمًا مع السوريين الذين أضافوا بعد استشهاد الحريري إلى الاتّفاق مع عون شرطَين: الأول دعم إميل لحّود حتى نهاية ولايته والثاني الدخول في تفاهمٍ مع حزب الله.[٦] وقد افتتح عون عودته بخطابٍ في ساحة الشهداء-بيروت هاجم فيه الإقطاعيَين السياسي والمالي. وسرعان ما اعتبر أنه ركب قطار الرئاسة الأسرع بقوّة ٧٠٪ من أصوات بيئته المسيحية في انتخابات ٢٠٠٥.

لكن انحياز تيّار الحريري إلى تأييد قائد الجيش ميشال سليمان وموافقة حزب الله على ذلك، خطفا منه حق الملكية برئاسة الجمهورية في الدوحة ليبقى تفاهم مار مخايل ٢٠٠٦ وعدًا ناقصًا من الرئاسة. وليتخلّف إميل لحّود عن نصرة عون العائد من فرنسا متمسّكًا ببقائه في الرئاسة حتى نهاية عهده.

سقط أمل الجنرال عون في أن يحقّق حلمه بعد انتهاء ولاية إميل لحّود كرئيسٍ وفُجعَ بفقدان هذه الفرصة في مؤتمر الدوحة سنة ٢٠٠٨ الذي قدّم الجنرال ميشال سليمان عليه.

الفرصة الثانية

خرج ميشال سليمان في آخر ولايته ٢٠١٤ من بعبدا تاركًا بيانًا معلّقًا في غرفة الاستقلال بانتظار عودة رئيس آخر.

شكّل هذا الأمر اندفاعة جديدة لتحقيق رغبة الجنرال عون، فبات متسرّعًا لترجمة فوزه في سبق الرئاسة الذي يعتبره حقًّا دائمًا بعد أن عيّنه

٦- كما ذكر كريم بقرادوني في كتابه صدمة وصمود.

أمين الجميّل قائدًا للجيش، واستغلّ وصف البطريرك نصر الله صفير له وحصوله على نسبة ٧٠٪ من أصوات المسيحيين في انتخابات سنة ٢٠٠٥، ليستعمل هذه الشرعية الشعبية الانتخابية لاحقًا لتغطية تزوير المسيرة الانتخابية وعيوبها القانونية الشكلية والأساسية.

في الشكل

تحوّل مسرح «الانتخابات» الرئاسية مسرحًا تنافس عليه في البداية مرشّحان: جعجع وعون.

ولم يوفّر ميشال عون وفريقه الحزبي وحلفاؤه الأساسيون، مناوراتهم لتعطيل الانتخابات واستمرار فراغ وشغور منصب الرئاسة، طالما لم يكن الفوز مضمونًا.

فاعتمد حزب الله على ضمّ اسم مرشّحه، ليفسح المجال لتنافس حلفائه على تقديم العروض والتنازلات. ويستعمل ورقة هذا التنافس ليعطّل النصاب القانوني لانعقاد جلسات الانتخاب.

أرنب برّي دستوري: نصاب الانتخاب يساوي نصاب الانعقاد

انضمّ رئيس المجلس النيابي إلى مشروع تعطيل الانتخاب خدمةً لمشروع الفراغ، إذ بعد انعقاد الجلسة الأولى واكتمال نصاب الثلثَين وعدم فوز أي مرشّح، رفع الجلسة فورًا إثر انسحاب فريق التعطيل، وفقدان نصاب الثلثَين الذي أصرَّ برّي على توافره، لكي يستمر بالجلسة، فأسقط بدعته هذه انتخاب الرئيس شرعيًا وفقًا للأكثرية. واستمرّ برّي مصرًّا على ضرورة توفّر نصاب الثلثَين للانعقاد في جميع الجلسات اللاحقة. فسقطت المادة المسهّلة للانتخاب لتحلّ محلّها استحالة توفّر النصاب لمجرّد غياب الثلث تطبيقًا لبدعة الثلث المعطِّل،

التي كانت الحشرة البرّية التي صَحَّرت المجلس والوزارة طيلة «العقد العهد القوي.»[٧] ولاقت حجّة المعطّلين هوًا لدى المرشّح ميشال عون فاستغلّها لممارسة مناوراته وضغوطه على المرشّحين المحتملين الآخرين.

ساهم عون بدورٍ فعّال في تعطيل الدستور نصًّا وروحًا ليصل إلى الرئاسة معطوبًا بالنصّ الدستوري ونظام المجلس النيابي، إذ لو أراد المشترع ضرورة توفير الثلثَين لانعقاد الجلسة المخصّصة لانتخاب الرئيس، لكان نصّ على هذا الاستثناء صراحةً وقال: «استثناءً يعتبر النصاب محقّقًا بحضور الأكثرية المطلقة، باستثناء انعقاد جلسة انتخاب الرئيس»، ولكنه لم يفعل. وبالتالي يجب تطبيق النصّ الخاص باكتمال النصاب العام للمجلس.

هكذا «تعتبر» جلسة النصاب مكتملة حتى بالأكثرية المطلقة فقط. وتجرى دورة انتخابية أولى، فإن لم تؤدِّ فعليًا لفوز مرشّح بالدورة الأولى لعدم نيله الثلثَين، تجرى الدورة الثانية، لأن نصاب الانعقاد مكتمل، وينجح من يحصل على العدد الأكبر للأصوات. ولكن الاجتهاد الذي فرضه برّي كشف نيّة تعطيل النصاب الذي استمرّ سنتَين، وأدّى إلى استحالة تطبيق الدستور وانتخاب رئيسٍ للجمهورية، وتكرّس نجاح مشروع الفراغ المضمون من حزب الله.

كان هذا الاجتهاد الهجين للدستور، فرصةً لميشال عون في التعطيل، ليرفد مشروع حليفه حزب الله بإسقاط المؤسّسة الشرعية للدولة. فاستغلّه عون بممارسة التهويل بأصوات نوابه، ومحاصرة السياسيين الرافضين، بطرح شرط تفجيري: «عون أو الفراغ». وهذا

٧- كتاب حسن الرفاعي، حارس الجمهورية (دار سائر المشرق)، أسهب في شرح الفارق بين نصاب الانعقاد ونصاب الانتخاب.

ما بدأ يتفاعل ليؤدّي إلى تساقط القوى المعارضة، وليغتصب عون المرشّح رئاسة مخالفة للدستور والقانون وروح الديمقراطية الانتخابية.

مجلسٌ غير شرعي يُعيّن لا يَنْتَخِبْ

كانت خاتمة المناورة وبداية الذلّ والهوان والاستسلام، فرحّب الجميع –وبعضهم قسرًا– ولكن من دون التنبّه لتخلّي السياسيين اللبنانيين عن مبدأ الانتخاب الديمقراطي الحرّ، وخضوعهم لتسمية رئيس متحالف يزداد خضوعًا لولي الأمر الإيراني.

وأعاد الجنرال عون معادلته القديمة والدائمة: «هناك كرسي فارغ، إما أن يعزموني عليه، وإما أن آخذه بالقوّة.»

كانت هذه الفترة الغامضة في موقف «حزب الله»، والتزامه بمرشّح للرئاسة، طويلة جدًّا، وفرضت على عون وأتباعه اللجوء إلى مناورات قانونية وسياسية، لم تقتصر على رفض المغامرة بقبول تجارب غير مضمونة النتائج التي تضمّ التصويت بالأكثرية، فعمدوا بالانفراد أو الاتّحاد إلى تكريس شعارات تساعد عون على صعود سلّم الرئاسة متدرّجًا في المواقف التنازلية.

وفي محاولة لدعم الفراغ، سرّبت قوى التعطيل وعبر ميشال عون، واقعة عدم شرعية النواب، فرُفع شعارٌ يقول إن المجلس غير شرعي لأنه مدّد لنفسه خلافًا للنصّ، ويجب اللجوء إلى الانتخابات المباشرة من الشعب. وأضاف عون أن الفراغ أفضل من قانون الستّين.

كما رفده مشروع التعطيل ببعض البدع. مرّة ببدعة الغياب غير الشرعي لجلسات عدّة متتالية، خلافًا لنظام المجلس النيابي الداخلي الذي يسمح بالغياب عن جلستَين متتاليتَين وإنما بعذرٍ شرعي، بعدها

يصبح النائب مسؤولًا.[٨] ومرة لا يبخل رئيس المجلس النيابي عليهم بفتوى واجتهاد تعطيل النصاب برفعه إلى الثلثَين وقبول الغياب من دون عذرٍ شرعي لأكثر من جلستَين متتاليتَين.

فكرّس الغياب عن جلسةٍ، ولو كانت لانتخاب رئيس لملء الفراغ في رئاسة الجمهورية، وكأنه عرفٌ وشرعٌ ودستورٌ عرفناه في خطابات بعض الانقلابات العسكرية، حيث يصبح كلام أو خطاب أو كتاب رئيس مجلس قيادة الثورة بمثابة الدستور. واستمرّ هذا الغموض المشبوه في موقف حزب الله فترة طويلة مخفية وغير معلنة. تخلّلته فترة من فراغ عميق وتعطيل للمؤسّسات وما رافقها من انهيارات إدارية واقتصادية ومالية مقصودة ومتعمّدة. راكمت انحلال وانحدار لبنان، إلى أن بدأت، حصون أعداء الجنرال المرشّحين، تتهاوى أمام استمرار الفراغ وأعبائه الكارثية.

التعيين شرط الخروج من الفراغ

القوّات تغامر والتيّار يناور والحريري يحاور وحزب الله يقامر

بعد أن اطمأن ميشال عون لوعود حزب الله، أطلق «خراطيش فرده[٩]» وشهوته الرئاسية باتّجاه بيادر الآخرين، وجميعهم على أشدّ الخصومة السياسية معه.

٨- نصّت المادة ٦١ من نظام مجلس النواب على: «لا يجوز للنائب التغيّب عن أكثر من جلستَين في أية دورةٍ من دورات المجلس العادية والاستثنائية إلّا بعذرٍ مشروع مسبق يسجّل في قلم المجلس».

٩- العبارة التي كان يطرب لسماعها من لسان مسؤول التثقيف السياسي في تيّاره الحرّ الدكتور بسّام الهاشم.

فأرسل النائب إبراهيم كنعان لاستجداء اتّفاق مع القوّات اللبنانية، ليلاقيه ملحم رياشي. وبدأت جلسات الحوار المتنقّلة بين الرابية ومعراب، لتحبل بولادة اتّفاقٍ هجين مستولد من تزاوج المناورة والمؤامرة. كان هدف التيّار من شعار استعادة الرئاسة التي خطفت منه في اتّفاق الطائف، وقد تدرّجت في حلقات. بدأت بانتصاره في الانتخابات سنة ٢٠٠٥، فلاقت مشروع حليف الرئيس عون السيّد حسن نصر الله وحزبه، بتعبئة التيّار وتغذيته بمصل الرئاسة، مقابل تعريته من سيادته. فهدف الحزب من ذلك إطالة عمر مرحلة الفراغ، التي بدأت من لحظة خروج ميشال سليمان من القصر سنة ٢٠١٤. واستمرّت ثلاثة أعوام، كي يصبح لبنان جمهورية بلا رئاسة، تمهيدًا لتحويله إلى ولاية. وليكمل «قائد حرب التحرير» رفع راية الاستسلام بدءًا من كنيسة مار مخايل حيث عانق قائد الاحتلال الإيراني بحثًا عن رئاسة. فكانت الطلقة القاتلة للجنرال عون، لينبعث ويتغوّل حلم الرئاسة النرجسي فيغتال جنرال «الشرف والتضحية والوفاء...».

في هذا الوقت كان حزب الله يحوك المناورات ويتحكّم بها في مقاربة ملفّ رئاسة الجمهورية باكرًا. فأوحى أولًا وظاهريًا بحياده بين مرشّحَين: ميشال عون وسليمان فرنجيه لمواجهة ترشيح سمير جعجع، الخصم اللدود. ونسّق هذه المقاربة مع حليفه السوري، وترك باقي الحلفاء في خيارٍ ملتبس يتبادلون التقدير الظاهر لرغبة الحزب في اختيار اسم لملء الفراغ.

واستفاض السيّد حسن نصر الله ببراعته الأدبية واللفظية ليترك ظلالًا محيّرة وكثيفة حول قراره. حتى أنه لم يعلن قراره النهائي الذي يتضمّن

أفضلية الفراغ. أما المرشّح ميشال عون فرضي بتأييد حزب الله الضمني له، فيما مضى سليمان فرنجيه بمعركته مدعومًا ضمنًا من بشّار الأسد. وهكذا وزّع نصر الله والأسد الأدوار ليستمرّ الفراغ ويتحوّل إلى الحلّ الوحيد الملزم لكلّ اللبنانيين، تمهيدًا للهيمنة على لبنان.

جعجع يتجرّأ ويغامر

إن دخول رئيس حزب القوّات اللبنانية سمير جعجع حلبة المنافسة، أعطى المعركة وجهًا مختلفًا. فكان أول المنافسين الجدّيين. ولكن ترشيحه لم يفضح مناورات حسن نصر الله وبشّار الأسد. بل زادها رسوخًا، وساعدهما بمشاركته في تحمّل جزء من مسؤولية الفراغ. فكان دعم ترشيح جعجع من تيّار المستقبل[١٠]، واعتماد رئيس مجلس النواب، نبيه برّي، نظرية الثلثَين لاكتمال النصاب في كلّ الدورات، سببًا كافيًا لانسداد الأفق في توفير نصاب الجلسة وإمكانية انتخاب رئيس. ورغم أن نظرية النصاب البرّية هذه مخالفة لنصّ المادة ٤٩ من الدستور اللبناني روحًا ونصًّا، فقد نام المجلس النيابي في غفوة فراغ دستوري شامل امتدّت لسنتَين ونصف في عملية ابتزاز الرأي العام بمسرحية «سلسلة جلسات».

كان يتمّ تحديد مواعيد لها مع معرفة مسبقة بعدم اكتمال النصاب، وليتحمّل النوابُ المقاطعون من دون عذر، وعلى رأسهم التيّار العوني، مسؤولية دعم مشروع فراغ حزب الله، بعد أن بيّنت الإحصاءات أن ميشال عون لا يحظى بأكثريةٍ نيابية للفوز. فكرّست هذه المرحلة شعار: «الفراغ أو عون رئيسًا».

١٠- تيّار المستقبل، تيّار سعد الحريري ووالده.

وأضاف إعلان سمير جعجع ترشّحه لرئاسة الجمهورية، عنصرًا جديدًا لاستحالة اكتمال النصاب في المجلس، استغلّه حزب الله ليستر به مشروع الفراغ الذي ينفّذه لاستكمال وضع اليد على المؤسّسات.

لقاء سمير جعجع

وسط هذا المناخ بات الخروج من الفراغ مستحيلًا. دعاني الصديق شارل خوري[11] لزيارة سمير جعجع في معراب، فرافقته. وتبيّن لي أن اللقاء جرى وفق موعدٍ مسبق، وأن شارل سبق وأخبر جعجع أنني عَبَّرتُ في جلسات حوارية[12] مع مجموعة من الأصدقاء، أن حزب الله غيرُ صادقٍ في طرح ميشال عون لرئاسة الجمهورية، وأن هذا ليس إلّا خطّةً مدروسة هدفها المزيد من هدم النظام اللبناني، وتعطيل السلطات، وضرب المؤسّسات العسكرية والأمنية، لتأمين هيمنة الحزب على ساحة لبنان (الجزء) وإلحاقها بدولة الأمّ (الكلّ) في إيران...[13]

في هذا اللقاء مع جعجع، المرشّح لرئاسة الجمهورية، استعدت ذكريات زيارتي الأولى له بعد خروجه من السجن سنة ٢٠٠٥ وسفره إلى باريس وعودته إلى منطقة الأرز. كان ثلج شباط يغطّي مسكنه حينذاك، وكنت مع وفدٍ من نقابة المؤسّسات السياحية والنقيب جان بيروتي. فبادرني جعجع قائلًا: «كيف تسلّلت إلى هذه المجموعة». فأجبتُه: «أنا عضو في النقابة ومستشارها القانوني ولست متسلّلًا. وقد جئت برغبة علنية لأقول لك ما قد لا يرضيك، إلّا أنني أتمنّى عليك

١١- مقرّب من سمير جعجع ومدير مجلس النواب سابقًا.

١٢- في مقهى Linas الكسليك أو ABC ضبيه مع جورج غانم وغسّان الخازن وألبير منصور ورفيق خوري وغيرهم أعتذر لعدم ذكرهم.

١٣- مراجعة كتاب أقنعة لبنانية لولاية إيرانية ومراجعة رسالة المستضعفين ١٩٨٥.

أن تسمعني، ولو من موقعي كصديقٍ لميشال عون. أنت الآن رقم سياسي مسيحي صعب، وميشال عون رقم سياسي مسيحي صعب، فإن اجتمعتما يستحيل خروج منصب الرئاسة منكما. يومها أذكر أنك غضِبتَ وقلتَ لي: «ومن يقنع صديقكَ وليد جنبلاط بانتخابه»؟ فقلتُ: «إنها الاستحالة التي يستعملها الثنائي الشيعي لمصادرة مجلس النواب».

اِستعدت في لقائي مع جعجع المرشّح للرئاسة مرّةً جديدة هذه الفرضية السابقة، فسألني: «وما رأيك اليوم وقد أصبحتَ مخاصمًا لعون؟» فأجبتُ وأكّدتُ: «اليوم أعود علنًا لا متسلِّلًا، ومن موقع الخصومة للجنرال عون، لأطلب منك أن لا تتمسّك بإعلان ترشّحك لرئاسة الجمهورية، فتساهم بمؤامرة الفراغ التي يقودها حزب الله. ورغم أني قطعت علاقتي بالجنرال عون الممتدّة من العام ١٩٨٥ حتى شباط ٢٠٠٦، وأنا اليوم أقرب لنهجك السياسي، إلّا أنني أتمنّى أن تتريّث وتتراجع موقتًا عن منافسة عون. فلا يحمّلك بعض الرأي العام المسيحي مسؤولية الفراغ وتعطيل الانتخابات، فتكون بالتالي مسؤولية الفراغ ملقاة على عاتق حزب الله الذي ستنكشف أوراقه أمام ميشال عون. عندها ستستفيد أنت من التصادم الناجم عن تراجع حزب الله عن مزاعمه في تأييد ميشال عون.»

لشعوري أن جعجع كان أكثر صبرًا في الاستماع، تابعت موضحًا: «إن حزب الله لا يمكن أن يضع ثقته برجلٍ لا يملك ثبات الموقف بعد نيل مبتغاه. أضف إلى ذلك عصبيته المسيحية العميقة، وعلاقاته الإسرائيلية التي قادته إلى الكونغرس الأميركي، للمطالبة بمحاسبة سوريا،

واستقباله سامي مارون لربط علاقته بإسرائيل، وانتظامه مع بشير الجميّل يوم كان ضابطًا «رعدًا[١٤]» ثم قائدًا للجيش اللبناني باقتراحِ ورضى أمين الجميّل، ومستضيفًا المرسلين العسكريين الأميركيين، وانقلاباته على الرفاق والحلفاء... كلّ هذه المواصفات يدركها حزب الله. ولديه أكثر من ذلك. وأنا خبيرٌ بوثائق وأدبيات ومواثيق الحزب ومرجعياته، ولقد أضعت سنوات طويلة في هذا البحث متفرّغًا خاصةً بعد العام ٢٠٠٦ للتعمّق في الثورة الإيرانية دستورًا وشرعًا وعقيدةً ونهجًا وغزوًا. لذلك من غير المجدي وطنيًا منافسة المرشّح ميشال عون، بل يجب كشف لعبة الفراغ التي هي الهدف الأول والغاية النهائية للحزب، وما ترشيح عون سوى مناورة وأحد الأسباب المعطّلة للانتخابات. وسحب ترشّحك يمنع عن الحزب هذا الغطاء.»

بعدما أنهيت كلامي بادرني جعجع قائلا: «ما تقوله فيه بعض الحقيقة، لكن ماذا لو تحوّلتْ هذه المناورة من فراغٍ إلى ترشيح؟» عندها خطرت ببالي تجربة أكراد العراق. فقلت: «هذا احتمال لا تتجاوز نسبة حصوله واحد في المئة. لكن إذا تحقّق ذلك تكون قد أنجزت الاختراق الذي يفتح لك أبواب الدخول إلى البيئة التي سيطر عليها عون من خلال ادّعاءات مسيحية وتحريرية ووطنية. ويكون قد ذهب هو إلى مغامرة ومغارة التسلّط والحكم، على غرار جلال الطالباني، الذي قَبِلَ العرض الأميركي-الإيراني له برئاسة العراق بعد صدّام حسين. فترك الإقليم الكردي ليجلس على كرسي رئاسة الجمهورية العراقية في بغداد، وبقي البرزاني في الأقليم الكردي ليحصد محبّة شعبه بإجماعٍ شامل.»

١٤- الاسم الحركي لميشال عون في الحرب الأهلية.

بعد شهورٍ قليلة بدأ الحراك على خطّ الرابية-معراب، تولّاها الوزير ملحم رياشي موفدًا من قبل سمير جعجع، تقابلها زيارات للنائب في التيّار الوطني الحرّ إبراهيم كنعان موفدًا من ميشال عون إلى معراب. واستمرّت هذه المشاورات شهورًا قبل أن يعلن سمير جعجع انسحابه لمصلحة عون وليوقّع اتّفاق معراب في ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦، فتبادل عون وجعجع رفع كؤوس الشمبانيا فرحًا بتحقيق انتصار ظاهري عظيم.

الحريري يناور

إحتفال عون في معراب أثار حفيظة سعد الحريري الذي ظنّ سوءًا في تحوّل القوّات. وردًّا على مفاجأة جعجع واتّفاق معراب، استمر سعد الحريري بمناورته في ترشيح سليمان فرنجيه في الفترة الأولى، لكنه فشل بتأمين النصاب. واستمرّ حزب الله وسوريا في مناورة تعطيل النصاب. وبعد فشل انعقاد الجلسات، وبعد أن باتت الأرجحية الشعبية المسيحية لمصلحة اتّفاق معراب، اضطرّ الحريري للتخلّي عن مناورته بترشيح سليمان فرنجيه واستبدالها بحصّة سخية من عون تُوفِّر له ركوب رئاسة مجلس الوزراء حتى نهاية العهد. وكان هذا التحوّل الشعرة التي أسقطت جانب المناورة عند جعجع، فتحوّلت إلى واقع وحقيقة. وانكشفت باطنية حزب الله فاضطرّ الحزب لإعلان الاسم الكامل للمرشّح ميشال عون. وبات عون رقمًا مسيحيًا يستحيل تجاوزه، وأسقط بيد الحزب واضطرّ للتخلّي عن مشروع الفراغ لإعلان الاسم الكامل لمرشّحه ميشال عون.

لقاءٌ ثانٍ مع جعجع

بعد زيارتي لجعجع، انقطعت عن لقائه، وتابعت عن بُعد مفاوضات جعجع وعون ولم أكن أهتمّ فعلًا بتفاصيلها ومصيرها. وبتاريخ ٢٠١٦/٤/٢ دعيت مع زوجتي إلى عشاءٍ في منزل الصديق نديم قمير وزوجته ديتا - DITTA في الأشرفية. وكان إلى الطاولة سمير جعجع وجبران باسيل وشامل روكز وزوجاتهم.

قبل نهاية العشاء، انسحب سمير جعجع من وسط الطاولة وطلب مني مرافقته إلى غرفة داخلية ليفاجئني بقوله:

- إننا لم نتمكّن حتى اليوم أن نحدث ولو خرقًا بسيطًا في موقف صاحبك عون.
- (مستغربًا) لقد وقّعتم الاتّفاق منذ فترة طويلة وأنت أيضًا بدأت تتعرّض للشكّ والاتّهام وتخسر من رصيدك، فلماذا إذن لا تضع نهايةً للقضية. وأردفتُ بالفرنسية chute.
- وكيف ترى «chute»؟
- أما وقد تأكّدتَ من عدم تبديل عون فلماذا لا تبتدع حلًّا مفاجئًا للخروج من المأزق؟
- وما برأيك الحلّ الممكن؟
- البارحة صرّح الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام لحزب الله: «إن عودة لبنان إلى المارونية السياسية لم تعد مقبولة ولا ممكنة.» فاخرج أنت بردٍّ صاعق واتّهمه بأن لبنان لا يمكن تحويله إلى ولاية إيرانية، فتحرج بذلك ميشال عون، فإما يتضامن معك وتكون قد حقّقت التغيير الذي تتمنّاه، وإما أن يرفض ويكون لك السبب الشرعي لاسترداد تعهّدك بترشيحه.

هنا دخلت السيّدة ديتا - DITTA قمير لتطالبنا بالعودة إلى المائدة والضيوف. أنهينا العشاء وافترقنا على أملٍ لم يتحقّق. إذ لم يذهب إلى صيغةٍ للرجوع عن تعهده، بل ثبت وقبل تحويل المناورة إلى اتّفاق تبادل المنافع، ورضي بوعودٍ عونية لم يتمّ تنفيذها.

برّي يخرج أرْنَبه

رغم تأييد جعجع لترشيح عون، حاول الحريري بردّة فعلٍ عصبية، طرح سليمان فرنجيه خصم، جعجع السياسي، مرشّحًا لرئاسة الجمهورية. ولكن تمنّع حزب الله عن التجاوب العلني مع ثنائي الحريري فرنجيه. أسقط رهان الحريري على الاستمرار في تأييد فرنجيه، ليخضع فيتحوّل إلى قبول العرض العوني بالمشاركة في ثنائية حكم العهد الكامل برأسَين عون— حريري، فاكتمل الوفاق المسيحي السنّي على ميشال عون. وسارع حزب الله، لتغطية مشروع الفراغ الذي أتبعه، ليعلن تأييده العلني للمرّة الأولى لميشال عون. وساهم نبيه برّي رئيس المجلس النيابي، الخصم اللدود لميشال عون، بإيجاد المخارج لتبديل الصورة. فكانت جلسة مجلس النواب، التي عُقِدَت بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١، بعيدة من مفاهيم الاقتراع في الشكل والمضمون. وتحوّلت إلى مسرحية، فيها أرانب كثيرة، ودورات ثلاث أُلغيت لزيادة عدد الناخبين عن عدد النواب الحاضرين، ووجود ورقة انتخاب واحدة لغانية منافسة، ليؤشّر إلى مصيرٍ مجهول للجمهورية المولودة.

بات واضحًا أن عون سيكون الفائز بأكثرية أصوات النواب إذا اكتمل النصاب. لكن عون ذو الطبع الشكّاك والحذر أصرّ على استمرار التعطيل حتى يثبت له بالدليل القاطع أن لا منافس يخبّئه

خصومه. ولم يوافق على حضور جلسات الانتخاب وإكمال النصاب، إلّا بعد إعلان كلّ الفرق الانتخابية دعمها العلني له. وعندها فقط تجرّأ وأقدم على ارتكاب المغامرة، التي رافقت قسمات وجهه المتجهّم، والتي ازدادت تشنّجًا في الدورات الأربعة التي أنجبت الأرنب البرّي، بعد جلسات فولكلورية. وقد كشف ذلك تلعثُمه عند قراءة القسَم الرئاسي وإقدام برّي ومساعدته مع ابتسامة صفراء.

هكذا اجتاز عون كلّ الدفوع الشكلية والعملية التي كان يتمسّك بها، وقَبِلَ انتخابه في ظروفٍ ومعطيات تنكّرت لادّعاءاته الشعبوية على رفضها:

من مجلس النواب غير مؤهّل وغير شرعي للانتخاب لأنه ارتكب جرم التمديد غير القانوني لنفسه بدل أن يلجأ إلى إعادة انتخابه.

إلى أن الانتخابات لا يجوز أن تتمّ في ظلّ احتلالٍ أجنبي (سوري أو إيراني أو إسرائيلي) وبات راضيًا ومستعجلًا الانتقال إلى بعبدا.

وليتبيّن بعد الوصول أنه حصل على أصواتٍ تمّت رشوتها وشراؤها بوعود كاذبة أو غير صادقة.

٢- عون المنتخَب ونوبات الحراسة في بعبدا

تمديد المجلس وقانون الانتخاب

الطلقة الأولى التي سدّدها العهد على رأس الجمهورية كانت في قبوله تمديد ولاية مجلس النواب بذريعة وضع قانون جديد. ثم بدأت عملية حياكة قوانين انتخابية جديدة في مطابخ المنظّرين والانتهازيين والوصوليين. تولّى إدارة الحبكة الرئيس ميشال عون وصهره جبران

باسيل والوزير «الوديعة» سليم جريصاتي[١٥]، ونائب رئيس المجلس إيلي الفرزلي المتنقّل Ambulant بين ولاية دمشق «والولاية القوية[١٦]» والحاضر دائمًا وأبدًا لخدمة «الزعيم»، بصرف النظر عن توجّهاته وهواه السياسي وعقيدته.

لاقى قانون الانتخاب، الذي استولده الفرزلي الأرثوذكسي، استحسانًا في أوساط عون وباسيل خاصة. فأطلق عليه اسم القانون الأرثوذكسي الذي حَصَرَ الدائرة الانتخابية بالمذهب فقط. وهكذا يتحوّل لبنان فعلًا إلى مولّد لمجلسٍ نيابي يشبه مذاهبه المتناقضة فتتحقّق نظرية منع «استيلاد» نواب للمسيحيين من أصوات إسلامية ويحقّق العونيون شعاراتهم الشعبوية في انتخاب نوابهم المسيحيين.

وانطلقت صفّارات العهد القوي لتسويق هذا القانون الذي تنكّر له رئيسُ حزب القوّات اللبنانية سمير جعجع بعد أن قبله. وما لبث أن سقط القانون. وتوتّرت العلاقات بين التيّار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية. فانتقل عون دفعةً واحدة وتيّاره وأتباعه إلى تبنّي فكرة القانون النسبي كردٍّ فعلٍ على معارضة حزب القوّات اللبنانية للقانون (الأرثوذكسي). وبتاريخ ٢٠١٧/٥/١٠ نشرت جريدة الأخبار، الموالية لـ»حزب الله» وفريقه السياسي، في صفحتها الأولى كتابًا مفتوحًا موجّهًا من الصحافي المخضرم والباحث السياسي المقرّب من ميشال عون إدمون صعب لعون بعنوان: «أوقف بيع الأوهام للمسيحيين قبل خراب البيت.»[١٧]

١٥- سليم جريصاتي، المعروف بقربه من حزب الله.

١٦- «العهد القوي» هو وصف مزوّر للواقع.

١٧- أعتذر من الكاتب لنشر قسمٍ من مقاله لأهمّية مضمونه وموقع كاتبه.

كفى مناورات بأن في الإمكان صوغ قانون انتخاب يمكّن المسيحيين من انتخاب نوابهم الـ٦٤ بأصواتهم، وخصوصًا عندما يكونون يتناقصون بسرعة صاروخية وباتوا يشكّلون ثلث عدد اللبنانيين المقيمين. وإذا كان هناك إصرار على الـ٦٤ نائبًا بأصوات المسيحيين فإن ذلك لا يمكن أن يتحقّق إلّا في ظلّ تقسيم لبنان إلى دوقيات طائفية ومذهبية يناسبها ما أطلق عليه «القانون الأرثوذكسي» الذي ينتج برلمانًا طائفيًا.

لماذا لا تقول لمستشاريك:

إن اللعبة انتهت، وإن المطلوب مشروع لقانون انتخاب يعتمد النسبية ويصحّح التمثيل المسيحي تدريجًا، ويحقّق العدالة والمساواة للجميع، «ويدرء الخطر المحدق بالوحدة الوطنية، درع الأمان».

«مطلوبٌ من «بيّ الكلّ» أن يبادر بسرعة قبل انهيار السدّ وخراب البيت».

لكن الكاتب نسي أن الجنرال، الذي كان يسمع ويقرأ، نزع لباس «التضحية والشرف والوفاء» وركب في قاطرة الممانعين ليرعى ويحرس تحويل جمهورية إلى مشروع ولاية.

هكذا بدأت رحلة تحوّل المسار إلى معادلة تفريغ الجمهورية لتغدو بلا سيادة، يقبل رئيسها رتبة حارس يسيء ويستغلّ استثمار نضال اللبنانيين، ودماء الشهداء، فيعمّم الفقر والجوع، والتخلّف والعزلة العربية والانكفاء الدولي. ويخدع «الشعب العظيم» بتنصيبه «حارسًا» لرئاسة الجمهورية ليسلّمها لمغتصبيها في حالة الموت السريري.

هكذا يتهافت حارس الجمهورية لقبول الشروط «وللمشاركة» بتعيينه حارسًا، ليس فقط برفع الأيدي[١٨] بل بالصوت والصورة، الموثّقين في دفاتر السفارات ومجالس الإقطاعَينْ السياسي والمالي[١٩] ويحدث كلّ ذلك بِاسم الميثاقية والدستور.

هذا الميثاق الذي حوّل مسار بعض المسلمين عن العروبة ليستبدلها اليوم بالفرس (وولاية الفقيه الإيراني) ليرفده تخلّي بعض المسيحيين عن الغرب واستبدال الرافعة الخارجية بولاية أعجمية.

ليكتب جان عزيز[٢٠] في جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠١٧/١/١١ بدأ إعلان ولادة الجنرال المتحوّل إلى حارس برتبة رئيس يخدم في جبهة الممانعة الإيرانية:

> ... أن يأتي رئيس الجمهورية اللبنانية، مسيحي ماروني، من قلب جبل لبنان، مؤمن حتى بانتماء وطنه وشعبه إلى محيطهما، والأهمّ الأهمّ أنه قادر على إقناع ناسه بهذا الانتماء، شعورًا وسلوكًا، وعلى إلزامهم طوعًا وإراديًا بنمط عيش وطني ينسجم مع هذا الانتماء... مسألةٌ تحسب لها إسرائيل ألف حساب... وأن ما أنجزه عون على صعيد الوجدان العام يشكّل فعلًا وبنيويًا هزيمةً لإسرائيل.

١٨- التي تذكّرهم بالمرحوم المستشهد غازي كنعان، والرئيس الأسبق الذي لفظته أمواجها إلى شواطئ النسيان.

١٩- خطاب الجنرال ميشال عون في ٧ أيار في ساحة الشهداء حيث بدأ بمهاجمة الإقطاع السياسي (جنبلاط) والإقطاع المالي (رفيق الحريري).

٢٠- جان عزيز مستشار صحافي لميشال عون في بعبدا.

أن يتمكّن قائد سابق للجيش أن يصل إلى الرئاسة على قاعدةٍ شعبية وطنية متعدّدة الأضلع: غالبيته مسيحية وتفاهم شيعي وتوافق أكثرية سنّية وقبول درزي يشكّل إعادة بناء لبناني جامع.

- وبتاريخ ٢٩/٥/ ٢٠١٧ شنّت صحيفتا عكاظ والوطن السعوديتَين، حملةً على عون وكان هجومهما لاذعًا. ووصفت عكاظ ميشال عون «بالسفّاح والماكر ومتعدّد المرجعيات، الذي ينقل البارودة من كتفٍ إلى آخر...»

- **النأي بالنفس والديمقراطية التوافقية**

في تاريخ ٢٠١٧/٩/٢٣، وخلال زيارة ميشال عون إلى فرنسا، أجرت معه صحيفة لو فيغارو الفرنسية مقابلةً كشفت المستور. ومما جاء فيها: «استراتيجتنا حيال الحرب في سوريا تقوم على الحفاظ على حدودنا لحماية أنفسنا من الإرهاب والنأي بالنفس عن المسائل السياسية الداخلية لسوريا».

سُئِل: «معلوم أن استراتيجية الحفاظ على المسيحيين في الشرق الأوسط تسير وفق مسارَين: الأول يدعو إلى انخراطهم في المحيط السنّي، والثاني يدعو إلى استراتيجية اتّحاد الأقليات في الشرق الأوسط، وأنتم في شباط ٢٠٠٦ تحالفتم مع حزب الله الشيعي. ويومها اتّهمكم البعض بالخيانة. فهل تعتقد أن التاريخ أنصفك؟

فأجاب: «نعم بتواضع، لأنني كنت أفتّش عن التوازن ولم يكن الأمر موضوع تحالف إنما وثيقة تفاهم» وتمكّنّا من خلالها حماية لبنان من نشوب أي صراع داخلي، ويمكنني القول بكلّ صدق أنني أنقذت الدولة اللبنانية».

لم يعترف عون، الذي وقّع ورقة تفاهم، أنها نقلته فعليًا إلى الارتباط بحلفٍ حوّله إلى جنديٍ صغير في جيش الفقيه الإيراني، وأنه ورّط الدولة اللبنانية بحلف وحلم الإمبراطورية الفارسية المتسترة بالتشيّع الصفوي، سيؤدّي إلى تحويل لبنان ولاية إيرانية. ويسمّي الارتباط بمحور الممانعة نأيًا بالنفس.

ولمزيدٍ من التوضيح أضاف عون خلال اللقاء:

- «إن الديمقراطية التوافقية يجب أن تعود أساسًا للنظام السياسي في لبنان...». وبذلك يكون التفاهم مع الحزب أدخل تعديلًا أساسيًا للدستور وهرطقةً لفلسفة وروح الديمقراطية، وترجمةً للنظام الديمقراطي في لبنان بشكلٍ خاطئ وإنكارًا للديمقراطية البرلمانية، التي كرّسها الدستور، لا البدعة العونية التي منحها هديّةً لحزب الله، قبل أن يتوقّف طنين خطاب القسم.

ويختم عون مقابلته ليضيف: «وإننا نلتزم معًا باحترام كلّ مادة من مواد ومبادئ الدستور والميثاق الوطني...» وليبشّر اللبنانيين بخدعة: «إن حزب الله يطيعه كقائدٍ للقوّات المسلّحة وعناصر الحزب يستطيعون مستقبلًا الالتحاق بالجيش اللبناني».

لتغطية هذه السقطات راح عون يلمّع بعض الشعارات. فأعلن بتاريخ ٢٠١٨/٣/١٣: «إن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية ستكون موضع بحث بين القيادات اللبنانية بعد الانتخابات». وشدّد «على وجود تطمينات سياسية تجيز الالتزام بالنأي بالنفس»... وسارع لاحقًا إلى إقرار الموازنة لسنة ٢٠١٨ وغرّد معبرًا عن رغبته وقراره بمكافحة الفساد: «إننا بصدد تعيين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتعزيز الشفافية أكثر...»

وقد جاء ذلك تحضيرًا لمؤتمر روما في منتصف آذار ٢٠١٨. وبذلك يكون عون قد واظب على تقليده القديم بتكرار الوعود والمناورات لتضليل الداخل وتخديره، وكذلك تضليل الخارج المترقّب لتحقيق التغيير والإصلاح وفقًا للشعار الذي يُرفِع في كلّ مرّة تتكشّف فيها وقائع السقوط المدوّي للعهد وتبدأ فصول التعمية من خلال تفسير الشعار والنطق به مرارًا وتكرارًا.

ستبيّن الأيام اللاحقة أن عون هو الذي أطاع الحزب، وأقدم على اغتيال الجنرال الذي كانه، فكان خطأه فاضحًا لأن الفرنسيين سبقوه وقرأوا في كتاب مسؤول مكافحة التجسّس في بلدهم «إيف بونّيه» Les Otages du Mensonge الذي سأل صديقه نائب حزب الله نواف الموسوي، بعد حرب تموز ٢٠٠٦: «... ومتى ستلتحق المقاومة بالجيش اللبناني»؟ فكان جواب الصديق: «بل اسألني متى الجيش سيلتحق بالمقاومة»؟! وبالغ في تضليل واستغباء الفرنسيين زاعمًا «أن حزب الله لا يقوم بأي دور عسكري داخل لبنان، ولا يتدخّل في منطقة الحدود مع إسرائيل».

هذا هو الجنرال السابق المتحوّل والمسحور بالحزب، الذي رَفَّعه إلى رتبة رئيس. ليبدأ جهاده السياسي من البلد الذي حماه واستقبله مُبعَدًا مخلوعًا، من جهة الممانعة والمقاومة.

نعيم قاسم «يقلّد» عون وسام الولاية

إثر هذه الزيارة لعون إلى فرنسا وانكشاف دفاعه عن حزب الله، استحقّ «عون الحارس» شهادة الشيخ نعيم قاسم نائب الأمين العام لحزب الله، الذي رأى في حوزة الإمام الهادي، «أن المواقف التي

أعلنها «رئيس» الجمهورية العماد ميشال عون لصحيفة ال«فيغارو» هي مواقف مشرّفة ومسؤولة، فقد عبّر عن رؤيته للبنان السيّد المستقلّ في إطار وحدة وطنية لا تقبل التبعية ولا الاحتلال ولا الانخرط في لعبة المحاور.» لينتهي سماحته إلى إعلامِنا: أن الرئيس عون «هو الضمانة الأولى للاستقرار في لبنان، وهو الذي ملأ سجلّه الناصع بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي من أجل التحرير، وبمواجهة الإرهاب التكفيري وتحقيق التحرير الكامل، وهو الحريص على تحرير لبنان وحمايته والدفاع عنه». بئس الضمانة وبئس المواجهة لإسرائيل وبئس التحرير.

وختم قاسم: «تحيّة كبيرة إلى ربّان سفينة لبنان القوي المقاوم، يرعاها بسياساته الوطنية الحكيمة والشجاعة، والحمد لله على هذه النعمة ليتمكّن لبنان من أن يحفظ موقعه ودوره وأن يحفظ مستقبل أجياله على خطّ الاستقلال والسيادة والحرّية».

وكاد قاسم يضيف، لو تجرّأ أكثر في الإغراء والمديح: «افرحوا واعتزّوا أيها اللبنانيون فقد وُلِدَ اليوم لكم مخلّص.» وقد أراد ربما قلب الحقائق التي رافقت نشأة الجنرال عون في الجهة المعادية للحزب في مرحلة الصمود والتحرير وحلّ الميليشيات منذ العام ١٩٨٢، عندما كان وطنيًا ومستقلًّا وسيّدًا يناضل بشرف وتضحية ووفاء من أجل لبنان السيّد الحرّ والمستقلّ، دفاعًا عن علم بلاده.

لكن ذاك الجنرال أخفق في تحصيل أو تحقيق حلم السلطة مع الجانب المعادي للحزب: سعد الحريري، وليد جنبلاط، سمير جعجع، فخلع عنه عباءة الوطنية والعروبة والدولة وانحاز إلى المحور

الإيراني—السوري، وألبس انحرافه ديماغوجية جديدة تحت عنوان استرجاع حقوق المسيحيين.

اِسترجاع القصر ولو بالتعرّي

كان عون، حتى قبل عودته من باريس، مصمّمًا على استرجاع القصر، الذي طُرِد منه، بتكليفٍ أميركي وتنفيذ سوري. وباشر زحفه السياسي، فكانت الانتخابات النيابية ٢٠٠٥ مناسبة ليحصل على دعم الحاضنة المسيحية التي رفعته إلى أعلى المتنافسين على الرئاسة، التي كان يعتبرها دائمًا حقًا له. الخطوة الأولى التي اعتمدها عون في هذا الاتّجاه، تمثّلت بالدخول في مفاوضات سرّية مع حزب الله، أشرف على هندستها كريم بقرادوني وإميل لحّود ألزمته الفقرة الأولى منها بتوقيع مذكّرة التفاهم مع حزب الله في كنيسة مار مخايل في ٦ شباط ٢٠٠٦.

تتميّز المسيرة العونية، بمعادلةٍ ثابتة قائمة على ردّات فعل بهلوانية: فكلّ الوسائل مقبولة لتحقيق غاية الوصول إلى الرئاسة، وتترجم حسب قاموسها كلّ التبريرات والتوريات، لتغطية الانحرافات والارتدادات والتراجعات والانقلابات والهرطقات والبدع. ومن المفيد إعادة قراءة ذلك في مواقع متعدّدة.

١. بدأ العصر العوني بانقلابٍ أول أخفاه الجنرال عون سنة ١٩٨٨ بالقبض على مرسوم الحكومة العسكرية التي اضطرّ الرئيس أمين الجميّل إلى توقيعه.

٢. ثم كانت حرب التحرير انتقامًا لتراجع سوريا عن وعد الرئاسة، الذي نقله رفيق الحريري من حافظ الأسد في بداية آذار ١٩٨٩. فكان الردّ: ١٤ آذار ١٩٨٩ بإعلان حرب التحرير.

٣. وكان انقلاب ميشال عون على الوعود التي زرعها في أميركا سنة ٢٠٠٣ عندما بادل ذلك بمفاوضات مع سوريا لإعادته من المنفى في نهاية ٢٠٠٤ والتي سرعان ما انقلب عليها إثر استشهاد رفيق الحريري، لينقلب مرّةً جديدة عائدًا إلى طلب نجدة كريم بقرادوني وإميل لحّود والتي أضافت فيها سوريا إلى شروطها السابقة شرطَين الاتّفاق مع حزب الله ودعم الرئيس إميل لحّود لإكمال ولايته، كما ذكرنا سابقًا.

٤. وبعد انتخابات ٢٠٠٥ كان التوافق مع حزب الله كردّ فعل على سعد الحريري وحلفائه وتحالفاته، الذين وقفوا ضد طموحات عون الانتخابية عام ٢٠٠٥. ثم تكرّر إثر رفض منحه حصّة مرَجّحة في تشكيل الحكومة تتناسب مع انتصاره في الانتخابات. وزاد تفجّر الغضب العوني لاحقًا في كتاب الإبراء المستحيل الذي اتّهم الحريرية بنهب البلد.

٥. وكان الانقلاب الأهمّ، رغم تحالفه مع حزب الله، مصالحة الحريري ومبادلة رئاسة الوزارة برئاسة الجمهورية ٢٠١٦، وتوقيع اتّفاق معراب رغم دور سوريا الحاسم بالموافقة على عودته من منفاه الى لبنان.

هكذا استمرّت مسيرة ميشال عون، الغامضة والطويلة والحافلة بالتقلّبات، من تمرّد الملازم في صيدا، إلى حمل لقب رعد حليف بشير الجميّل، إلى حراسة قبر الجمهورية بقناع «فخامة الرئيس».

اِنقلاب عون على الجنرال

خلال انتخابات ٢٠٠٥، تظهّرت علامات نهمه للمال السياسي، الذي جمعه بحجّة المصاريف الانتخابية، حتى لو تطلّب الأمر إرسال

الدكتور نبيل نقولا[٢١] ورفيق أبو يونس[٢٢] إلى ليبيا لطلب الدعم المالي للصندوق الانتخابي الذي تولّاه بيار رفّول[٢٣] وفرض مبالغ على المتهافتين إلى اللائحة الانتخابية، ثم منح العفو الخاص وإبرام الصفقات المالية الضخمة، ومراسيم التجنيس التي أحالها بعد توقيعها ونشرها، إلى «صديقه» مدير الأمن العام لنجدته والتدقيق فيها، والذي فاتحه سرًّا بعدم شرعيتها وتضمّنها أسماء من مبيّضي المال والمشتبه بسيرهم الشخصية، لتحفظ وتنام في خزائن الأمن العام ممهورة ربما بالسرّية، من دون أن تعلن نتائجها. فاعتبر الأمر مقضيًا. وصار للبنان أبناءٌ جدد يرعون المافيات المالية ويحلّقون في حقول غسل الأموال والمخدّرات وكلّ ما أنزل «الله» من غرائب وعجائب على شعبه المختار.

وبعد أن نام الحارس في بعبدا، جاء سؤال يقلقه علنًا من مراسلة تلفزيون MTV له وهو خارج من بكركي في عيد الفصح ٢٠١٨/٤/١ عن مصير المبعدين إلى إسرائيل من الشريط المحتلّ وجنوده المعتقلين في السجون السورية.

فكان جواب ميشال عون الذي مُنِحَ لقب «بيّ الكلّ»: «سوف نسّهل الطريق أمام اللبنانيين المبعدين قسرًا والراغبين في العودة إلى لبنان». ولم يوضح الآلية القانونية والأمنية لعودتهم، كما نسي الإجابة عن مصير جنوده في الجيش اللبناني الذين فقدوا في ١٣ تشرين ١٩٩٠.

٢١- نبيل نقولا، نائبٌ وصديقُ لعون كلّفهما بإتمام صفقة تصدير تفّاح مع ليبيا تحقّق ربحًا قدره خمسة ملايين دولار أميركي كحدٍّ أدنى.

٢٢- رفيق أبي يونس، ممثّل حزب البعث في لبنان.

٢٣- بيار رفّول، ناشط في التيّار الوطني الحرّ.

بلغ التمادي لدى ساكن القصر في مخالفة الدستور نصًّا، وتجاهله عرفًا، بُعدًا سياسيًا كبيرًا. وفي حديثٍ إلى جريدة الجمهورية في ١٨ أيلول ٢٠١٨ لمناسبة تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات، مدّعيًا «أن الحصّة الرئاسية باتت تقليدًا أو عرفًا لا يحقّ لي أن أتصرّف به، وأنا معنيٌّ بأن أحافظ عليه». وأضاف متسائلًا: «هل المطلوب أن أقدّم «البخشيش» الوزاري حتى يرضى هذا الطرف أو ذاك؟ إن هذا الأمر غير وارد».

وفي الحديث نفسه حدّد عون الحصّة الوزارية قائلًا: «يحقّ لرئيس الجمهورية أن تكون له كتلة يراوح حجمها بين ٤ أو ٥ وزراء». وفي موازاة ذلك نفى رغبته في الحصول على الثلث المعطِّل، معلّلًا عفّته بالقول: «إن الحاجة إلى الثلث المعطِّل انتفت أصلًا باعتبار أن مجرّد غيابي عن مجلس الوزراء كافٍ حتى يصبح انعقاده متعذّرًا...»

وقد تجاوز في ذلك حدود الهرطقة في فهم النصّ الدستوري: «أنه يترأّس الجلسة فقط عندما يحضر». وهذا يعني أن عدم حضوره أو غيابه عن جلسة مجلس الوزراء لا يعطّل دستورية انعقادها. وتجاوز النصّ الذي يمنعه من التصويت في مجلس الوزراء: «فهو يحضر ويناقش ولا يصوّت». واستطرد في مخالفة الدستور قائلًا: «إن واجبي ودوري يحتّمان عليّ ضمان تحقيق العدالة في تركيبة الحكومة وفق الأحجام التي أفرزتها الانتخابات النيابية وهذا لا يشكّل انتقاصًا من صلاحيات أحد، بل يندرج في صميم صلاحياتي كرئيسٍ مؤتمن على تطبيق الدستور...»، معبرًا عن نزعةٍ خطيرة للخروج على روح الدستور ونصوصه التي حصرت تشكيل الوزارة بمن يُكلّفه مجلس النواب رئاسة مجلس الوزراء، قاصرة حق رئيس الجمهورية بالتوقيع على مرسوم

تشكيلها فقط، من دون حصّةٍ له في الوزارة. فعندما يحجب عنه النص التصويت المباشر، كيف تكون له حصّة وازنة من الوزراء الذين يصوّتون بِاسمه تحايلًا على القانون؟ وكيف يمنح لسواه حقًّا هو لا يملكه أصلًا؟

ولا ننسى أن عون في حديثه لجريدة الجمهورية بالغ من دون تواضع وخجل بمديح شخصه مدّعيًا: «قد أثبتُ عمليًا أنني رئيس مستقلّ وصاحب قرار حرّ، ولا أخضع لأية مؤثّرات خارجية، ولا أراعي حسابات أي دولة على حساب لبنان تطبيقًا للقاعدة التي وضعتها للتيّار الوطني الحرّ وتقول: «إن المطلوب من كلّ واحدٍ منا أن يكون له بعد لبناني في الخارج لا بعدًا خارجيًا في لبنان».

وينهي عون حديثه إلى «الجمهورية» متسائلًا:» هل أن استقلاليتي هي التي تزعج البعض في الداخل ممن اعتادوا على التبعية للخارج؟» هنا يصدق القول: «يكاد المريب يقول خذوني»!

شرف الاتّهام

اليوم أراني واقفًا في طليعة هذا «البعض» المتَّهم. فبعد أن منحتُه ثقتي ونصيحتي ودعمي لعقدَين من الزمن، وأرغب أن أكون في طليعة المنزعجين، لأتّخذ موقف الخصومة والاتّهام والمقاومة لهرطقته في الداخل والخارج معًا.

لقد كنت مشاركًا في إطلاق حملته منذ ١٩٨٥ كجنرالٍ وقائدٍ لجيش لبناني، مُوَحَّد الولاء للبنان، متنوّع يمثّل كلّ الانتماءات الدينية والمذهبية، ومن كلّ المناطق اللبنانية، ومن كلّ البيئات السياسية الحاضنة للتيّارات

المتعدّدة. يومها كان البعدان الخارجي والداخلي للجنرال واحدًا موحّدًا في «الوفاء والشرف والتضحية» للدفاع عن لبنان الوطن.

لكن الجنرال الذي خلع هذا الرداء ولبس في ٦ شباط ٢٠٠٦ رداء السياسي المصاب بلوثة الوصول السريع إلى كرسي بعبدا، حوّل هذا الاندفاع السياسي، في رحلَته الجديدة من ممارسة فعل الشرف والتضحية والوفاء، إلى حارسٍ معيّن برتبة رئيس، ليُدخل نفسَه وتيّارَه في شباك المفاوضات التنازلية الذي سلَّم اليوم كلّ مواقع الرئاسة والقصر والجمهورية والوطن إلى المحتلّ. فاستحق عندي وصف الحارس المعيّن لا الرئيس المنتخب.

خاتمة الفصل الأول

إنني للمرّة الأخيرة أستعيد صورة الجنرال ميشال نعيم عون الذي ساندته.

- المولود في حارة حريك، ابن العائلة المتواضعة.
- التلميذ المميّز والضابط غير المنضبط.
- «رعد» مع ميليشيا بشير الجميّل، أطلق مدافعه لإسقاط مخيّم تلّ الزعتر. فاستحق قيادة الجيش في أوساط كتائب بشير الجميّل.
- المعجب سياسيًا بالزعيم السياسي ريمون إدّه والرئيس كميل شمعون. المنافس اللدود للرئيس أمين الجميّل، والمتربّص بسمير جعجع، ونبيه برّي ووليد جنبلاط وميليشياتهم.
- رئيس حكومة انتقالية عسكرية عرجاء، هديّة الربع الساعة الأخير من عهد الرئيس أمين الجميّل.
- المصطدم بالهيمنة السورية، التي أسقطت نصف وزرائه وفرضت عليه حرب التحرير في آذار ١٩٨٩.
- المعترض على اتّفاق الطائف، فَحَلَّ المجلس النيابي الذي وقّعه. وصوّب نحو القوّات اللبنانية لإلغائها عسكريًا.
- المعطِّل لنصاب جلسات انتخاب رئيس لخلافة أمين الجميّل، لعدم توفّر شروط حرّية الانتخاب بسبب الاحتلال السوري، بعد أن رفضه السوريون رئيسًا للوزارة ومرشّحًا لرئاسة الجمهورية.

- اللاعب الرئيسي المتمرِّد على دولة الطائف وشرعيتها اللبنانية والإقليمية والدولية.
- المنهزم من دون قتال في حرب ١٣ تشرين ١٩٨٩ واللاجئ فجرًا إلى السفارة الفرنسية ليعلن قبوله للشرعية.
- المنفي إلى باريس بالتوافق الفرنسي-اللبناني-السوري.
- الخطيب في أميركا للحصول على قرار محاسبة سوريا عام ٢٠٠٣.
- العائد من المنفى الباريسي في ٧ أيار ٢٠٠٥ متصالحًا مع سوريا علنًا وحزب الله سرًّا.
- الزعيم المسيحي في انتخابات ٢٠٠٥ بـ٧٠٪ من أصوات المسيحيين وشهادة الكاردينال الراحل مار نصر الله بطرس صفير.
- العاجز عن الحصول على مشاركة وازنة في حكومة الرئيس سعد الحريري.
- المتعاون الذي انقلب على صورة الجنرال عون العسكري واستبدل بزّته وعقيدته العسكرية الديغولية تمهيدًا لدخول كنيسة مار مخايل وتوقيع ورقة التفاهم مع حزب الله في ٦ شباط ٢٠٠٦.
- حاملُ لقب إمام عند الشيعة بحسب توصيف الشيخ عبد الأمير قبلان رئيس المجلس الشيعي الأعلى عام ٢٠١٧ من بكركي.
- صاحب اليد الطولى في إعادة لبنان إلى العصر الحجري مستبقًا تهديدات إسرائيل.

- السياسي البهلواني المتنقِّل من تفاهم ٦ شباط ٢٠٠٦ مع حزب الله، إلى اتّفاق معراب وحِسن النوايا مع القوّات اللبنانية، إلى تفاهمٍ مع الرئيس سعد الحريري، لاحسًا توصيفه للحريرية السياسية بـ«الإبراء المستحيل» التي يعود إليها مع كلّ فورة غضب. هو الذي تلذّذ برفع بطاقة السفر لسعد الحريري، one way بعد إسقاط وزارته. وهو الذي طارد سعد الحريري من روما إلى باريس، معلنًا ندمه على كتاب الإبراء المستحيل متعهّدًا بمنح الحريري رئاسة الوزراء طيلة عهده «الرئاسي».
- هو معطّل الانتخابات الرئاسية مجدّدًا بعد نهاية عهد الرئيس إميل لحود ونهاية عهد الرئيس ميشال سليمان بالتعاون والتضامن والتكافل مع حزب الله مسندًا سلوكه إلى بدعٍ دستورية في النصاب والميثاقية والتوافقية مفصّلة على قياس طموحاته وغب الطلب.
- هو المنتفخ حتى التخمة بتجاربه الطاووسية، وهو الراعي الذي هرب وترك خرافه للذئاب، والقائد الذي ترك جنوده للذبح والأسر ونسيهم بعد أن صالحته شهوة الرئاسة على التعامل مع عدوه، والتفاهم مع محتلّ بلده.
- إنه هو هو... ميشال عون الذي يجلس اليوم على كرسي بعبدا، في رحلته الرئاسية التنكّرية والمشبوهة المنطلقة منذ ٢٠١٦/١٠/٣١ في نهجٍ يناقض كلّ ما ردّده في كثيرٍ من إطلالاته الإعلامية: «أبحث عن الجمهورية وليس عن الرئاسة.»

تبيّن أن ساكن بعبدا، سجّلَ الرقم القياسي في المساومات والتنازلات، فاستحقّ عنوان حارس لا رئيس. ولا ندم عندي على ما كتبت وأملي أن يتمكّن أهل الاختصاص من المؤرّخين في وضعه في الفصل والوصف الأشد الذي يستحقّه.

الفصل الثاني

قبرٌ لا قصر

في ٢٠١٦/١٠/٣١ وصل إلى قصر بعبدا زائرٌ ببدلةٍ مدنية يتمتّع بكلّ مواصفات الحارس لا الرئيس. فاستقبلته ثلّةٌ من حرّاس القصر باحتفال رسمي. ولكن الوافد إلى القصر لم يكن غريبًا عنه بل سبق وسكنه ببذّةٍ عسكرية، ورغم ذلك لم يجد القصرَ الذي تركه للشعب، ولا القصرُ تعرّف إلى صوت ساكنه السابق الذي صدح بخطابات الحرّية والسيادة والاستقلال. وبدأ التفاعل السلبي بين المستأجر الجديد والقصر القديم.

القصر في العلوم السياسية هو مركز السلطة الأعلى في البلاد. وهذه السلطة تفسّخت وتقسّمت بعد الطائف، وخاصةً في عهد ميشال عون ورعاية المفوّض السوري وشريكه الفقيه، وباتت فعلًا منازل لسلطة موزّعة على ثلاثة رؤوس، في بعبدا وعين التينة والسرايا الحكومي، واغتصبت ألقاب رئيس الجمهورية ورئيس المجلس ورئيس الوزراء.

لقد مرَّ على قصر بعبدا ثلاثة غير مستحقّين ولا شرعيين. تدرَّجوا بين دمشق وعنجر والدوحة. من رئيسٍ شبه شرعي وشبه منتخب إلى معيّنين بقناع انتخابي صنعه وفرضه المحتلّ السوري. وجاء عون معيّنًا من محتلٍّ إيراني مقنّع بالمقاومة.

هرطقة مراسيم وأوسمة وولائم

إستباح ساكن بعبدا كلّ الهرطقات السياسية التي سيسجّلها التاريخ إن لم تتمكّن العدالة السياسية والقانونية من تسجيلها وتصحيحها. واستثمر حتى الثمالة تجربةً طويلة من التعطيل والفراغ التي مارسها عون وحلفاؤه فحقّق حلمه الذي لازمه منذ البدايات، من الكلّية الحربية إلى مشاركة الحرب على الفلسطينيين في تلّ الزعتر، إلى تعيينه بدعمٍ من بشير الجميّل قائدًا للجيش، وإلى اقتناص رئاسة الوزارة من أمين الجميّل وحرب التحرير ضد الجيش السوري، وحرب الإلغاء ضد القوّات اللبنانية. وانتهى بتسليمه مغلوبًا وتركه هاربًا إلى السفارة الفرنسية في بيروت. ثم منفيًا إلى فرنسا، والسفر إلى أميركا لمناشدتها بمحاسبة سوريا، ثم لاستجداء العفو من سوريا وطلب العودة إلى لبنان برعايتها ورضى حزب الله وساكن القصر إميل لحّود.

عاد عون إلى قصر بعبدا فكان مشهد جلوسه على الكرسي حافلًا بمظاهر النصر الطاووسية بين جدران وكراسي عاشت فراغ سنتَين ونصف ليبقى منها بيان بعبدا الذي أنجزه ساكن القصر الأخير قبله ميشال سليمان ليملء غرف بعبدا بمكاتب لأفراد عائلته ويخصّص صهره جبران بغرفة خلفية يمسك منها بكلّ مفاصل الجمهورية.

منزلٌ ومكاتب حاشية ومستشارين

راح عون في المرحلة الأولى وبعد فكّ الشغور في مركز الرئاسة، يتصرّف دستوريًا بصفة رئيس البلاد المطلق. فأصرّ على قانون انتخابٍ أرثوذكسي. وعندما فشل في تحقيقه، غيّر موقفه، وطالب بالنظام

النسبي مضيفًا إليه الصوت التفضيلي، الذي اقترحه جبران باسيل في اللحظات الأخيرة لتأمين مصالحه الشخصية.

نبؤاتٌ نرجسية وبدعة تشكيل الحكومة وعودة مفخّخة

جاءت تجربة تشكيل الحكومة الأولى التي لم تكن أقل هرطقة. وكانت تؤشّر إلى اتّجاهٍ سلطوي يطيح بالقوانين والأعراف التي اعتمدها مشرّعو الدستور، وآباء الوطن الأصليين فهي غير مطابقة لسلوك ومزاج «بيي الكلّ» الذي تجاوز «الثمانين عامًا ولم يسأم».

تبيّن أن عون مغرم بقراءة الغيب، ويعتبر نفسه استراتيجيًا بارعًا ولو اضطرّه الأمر إلى تحويل نبوءاته إلى قراءات بهلوانية. وينقل عنه الصحافي داود رمّال في مقالٍ نُشر بتاريخ ٣ آب ٢٠١٩:

> إن سوريا لن تقع ولن تهزم. في الثالث من آب ٢٠١٢ كانت لي إطلالة تلفزيونية في ذروة التنبّؤات بسقوط الرئيس الأسد، وتمّ تحديد مهلة بالأشهر والأسابيع والأيام لسقوط النظام. يومها قلت إن الرئيس الأسد لن يسقط وإذا شارف على السقوط فستندلع حرب إقليمية، وإذا لم تعطِ الحرب الإقليمية نتائجها المرجوة فستندلع حرب دولية. وعندما سُئلت «من سيساعد الأسد؟ قلت روسيا والصين. وفي عام ٢٠١٢ دخلت إيران الحرب في سوريا، وفي عام ٢٠١٣ دخل حزب الله، وفي أيلول ٢٠١٥ دخلت روسيا الحرب، ولم يسقط الأسد، بل ربح الحرب.

هذه النبؤة كشفها عون عام ٢٠١٨ أي بعد مرور سبعة أعوام على طمسها، مما يدلّ دلالةً واضحة، وبشكلٍ أكيد إلى نرجسيةٍ لازمته طوال تجاربه السياسية منذ انطلاقته، وطبعت منطقه وتفسيره للأمور

بعد حدوثه، ليزعم أبوّته لها بعد أن انكشفت فعليًا مع مرور الزمن. هذه النرجسية ظهرت وتكرّرت في التعاطي مع الأشخاص والأحداث. ففرضت عليه التبرّؤ من صداقتهم أو تفويضه لهم في أعمال ومهمّات، تبيّن في ما بعد أنها جُرمية أو مخالفة لتقلّباته. وذهب أحيانًا إلى تشبيههم بيوضاس[٢٤] لأن أحدهم ذهب إلى اسرائيل متبرّئًا من تفويضه له. أكثر من ذلك كان يتنكّر للمفاوضات التي يطلبها من بعض الأصدقاء أو المناصرين إذا استشعر أن الكشف عنها سيحرجه.

وبعد أن اكتشف عون لاحقًا أن الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتّحدة عام ٢٠٠٣ حيث استعان عون باللوبي الصهيوني الذي استغلّ شهادته أمام الكونغرس الأميركي لإصدار قرار بإدانة سوريا، ستحرمه من حلم العودة إلى لبنان، وافق على تكليفي بالتفاوض مع السوريين على شروط العودة إلى لبنان. واستمرّ التفاوض حوالى ستة أشهر منذ بداية حزيران حتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٤. وتمّ الاتّفاق على كامل التفاصيل. وتكلّلت المفاوضات بإرساله مندوبًا إلى سوريا في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٥ ليقترح توجيه دعوة إلى سوريا لحضور مؤتمر مصالحة في باريس. فاستقبل وزير خارجيتها في دمشق موفدَه الأميركي الجنسية غابي عيسى، الذي عيّنه عون لاحقًا سفيرًا للبنان في الولايات المتّحدة.

تعمّقت ظاهرة انقلابه على الآخرين حتى استهلكت أكثر القيادات والروّاد في التيّار العوني. فكان شهداؤها العدد الأكبر من الذين عَبَروا التجربة العونية فسقطوا في الإنكار. ليخلفهم شُذّاذ الاستغلال السياسي

٢٤- إستعمل هذا الوصف مع أحد أقرب معاونية الجنرال فايز كرم عندما أنكره ليحاكم بجرم التعامل مع العدو الإسرائيلي.

والمالي، الذين تبرّعوا للبس تهمة التعاون والتعامل عبر عون، مع أعداء الوطن واستقلاله وسيادته. فغلبت طبيعتهم كلّ الذين ناضلوا وضحّوا وكانوا شعبه العظيم، ليصبح اليوم مرتاحًا للتملّص منهم بعد أن أوصلوه. ليستمتع خلال فترات عصبيته بإلغاء الرفاق والحلفاء والأصدقاء.[٢٥] هذه هي الطبقة الجديدة التي حطّت في بعبدا لتحوّله من قصر الماضي إلى قبر المستقبل.

معرفتي بالرجل ومواكبتي لكافة مراحل تقلّبه ومنهجه السلوكي العام والخاص تخوّلني وتفرض عليّ تسجيل ملاحظات ربما تساعد على قراءة هذا الفصل. إن الحالات النرجسية أو الطاووسية في سلوكه وطبعه، ولو أخفى ريشه في مواسم الريح الغاضبة التي تهدّده بحصاده مع أجنحته الطاووسية، فإنها تبقى كامنة وهو شديد التمسّك بها.

هذه الطباع تنجح أحيانًا، في تقويم تجارب سياسية وعسكرية في التاريخ (نازية أو ستالينية، أو موسولينية أو أخرى)، إلّا أنها تؤدّي جميعها إلى حصول مجازر، وتنتهي بحروب وكوارث إنسانية.

أما التشبّه عنده بالجنرال ديغول، فكان حلمًا يعيشه نائمًا أو صاحيًا من دون أن يقرأ أن الجنرال ديغول عاد من المنفى مقاومًا ومنتصرًا على الاحتلال. أما الجنرال عون ومن أجل عودته، فقد تقاطعت مصالحه مع المحتلّ السوري، وعقد اتّفاقًا ووقّع تفاهمًا مع الاحتلال الإيراني. ليجلس في رتبة حارس مكلّف، مرتزقًا كقائد فرقة المئة على قبر الجمهورية، التي قاتل تراجعيًا وبشراسة للحصول فقط على لقب رئاستها بائعًا حتى لقميصها.

٢٥- كان الجنرال عون يردّد أنه ألغى delete علاقته بهذا أو ذاك ويرفض أي وصف آخر لإنهاء العلاقة.

هذه الملاحظة اليوم، دليلي عندما أراقب انحراف وتطبّع «الرئيس» المتمرّد في اتّجاه استعادة دور القيادة الأقرب لطبعه. وهذا يزيد قناعتي بتحوّل القصر إلى قبرٍ للجمهورية اللبنانية كما بناها الأوائل والشهداء.

كانت صدمتي كبيرة عندما لم أفهم فورًا كيف قدّم أوراق تنازله بعد عودته من باريس في ٧ أيار ومهاجمته في أول خطاب، الإقطاع المالي (الحريري) بعد زيارةٍ قصيرة للضريح في مسجد الأمين، والإقطاع السياسي (جنبلاط) الذي وصفه بالتسونامي. لم تكن الإشارتان كافيتَين لتكشف عن ارتباط الجنرال في نيسان وأيار ٢٠٠٥، بمفاوضات سرّية أجراها كريم بقرادوني وإميل إميل لحّود مع السوريين وحزب الله، التي عاد بنتيجتها الجنرال إلى بيروت داعمًا ومؤيّدًا عهد إميل لحّود حتى اكتماله، وفاتحًا خطًّا سرّيًا مع حزب الله،[٢٦] بواسطة أنطوان نصر الله والدكتور كمال يازجي، وأنطون الخوري حرب وزياد عبس[٢٧]، والتي وضعت وأنضجت كلّ التحضيرات اللازمة لإتمام حلف سياسي بشكل مذكّرة «التفاهم» في ٦ شباط ٢٠٠٦، ليصل إلى قصر بعبدا برتبة رئيس ولو مجرّدًا من التزامه بقسمه العسكري والدستوري.

كانت هذه خطوة العونية المدنية والسياسية المفاجئة والعجيبة وغير المتوقّعة ولا المنسجمة مع أدبيات ومنهج الجنرال العسكري ميشال عون «مدّعي التحرير وعدو الميليشيات»، مناسبة لكشف القطيعة السياسية بيننا وتظهير مدى التباعد في العقيدة والقناعة الوطنية، ونقلتني إلى اتّهامه بقتل الجنرال ليستحق زورًا عمامة الرئيس.

٢٦- كتاب كريم بقرادوني، صدمة وصمود، صفحة ٣٧١.

٢٧- كانوا قياديين وتحوّلوا إلى معادين للتيّار.

مناورات بعبدا

بيّ الكلّ يدعو ويتراجع

صدر عن قصر بعبدا يوم الخميس ٢٠١٦/١٢/١ بيان:

> يؤكّد فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حرصه على هواجس الجميع، وتصميمه على معالجتها. وهو لذلك يتوجّه بدعوةٍ أبوية إلى أي مسؤول أو سياسي للاجتماع به في القصر الجمهوري، كي يودع هواجسه لدى فخامته، المؤتمن على الدستور، وعلى تحقيق عدالة التمثيل في السلطات الدستورية، كما على حسن عملها وفقًا لاحكام جوهر الدستور ونصّه... طالما الغاية هي المصلحة الوطنية العليا.

حاولت أن أصدق هذه الدعوة، ورغم انقطاع العلاقات بيننا منذ شباط ٢٠٠٦، طلبت من بي الكلّ موعدًا للاشتراك في الدعوة الأبوية لتذكيره بفتح ورشة بناء الجمهورية، التي كانت الهدف الذي تظاهر بحمله دائمًا، وأن تكون حكومته الأولى (وبسبب الانتخابات) مستقلّة عن الأحزاب أو الأفراد المرشّحين المحتملين للانتخابات، لأن ذلك ينبئ بخطر استغلال السلطة والمرافق العامة ولا ويبدّد الآمال باعتماد سلوك جديد لاستعادة الجمهورية الضائعة.

ولكن صمت القصر وامتناعه عن الجواب، أكّد لي أن هذه الدعوة لا تختلف عن سابقاتها، وهي تشبه إلى حدٍّ بعيد الدعوات المتخمة بالوعود، التي كانت تُغدق على عناصر التيّار الوطني الحرّ وحلفائه فيصدّقونها. وعندما أعلنوا رغبتهم بالإصلاح والتغيير، كانت الأحكام التي صدرت في حقهم إما بالصدّ، أو العزل أو التهميش والفصل الجماعي، فندمتُ وتراجعتُ. وأسفت لأنني خُدِعْتُ ولُدِغتُ من جحُرِهِ كثيرًا وليس مرّتَين فقط. وعدت إلى عزلتي مع «المصلحة الوطنية العليا».

تأمين الخلافة والقصر مكتب انتخابي

في إطلالته الأولى بعد انتخابه أو تعيينه رئيسًا للجمهورية قال عون لمحطّة LCI الفرنسية: «إنه لا يفكّر بولاية ثانية ولكنه ملزم بتأمين خلافة جيّدة... وإنه يعدّ العدّة لذلك». إنه حلم الخلافة والأسوأ من التمديد الذي مارسه سواه ممن اتّهمهم بالخروج على الدستور.

يكاد ميشال عون يكشف منذ بدء ولايته أنه في صدد إمّا أن يؤمّن خليفًا جيّدًا لوراثته أو يحتفظ بحقه في تمديد ولايته وفقًا لبدع خيالية يغطّيها مستشاروه بفذلكات قانونية تعتمد التذاكي المستند إلى القوّة الفائضة لحلفائه. وقد نفّذ عون نظريته هذه بتحويل القصر إلى منزلٍ عائلي: تعيين ميراي مستشارة في القصر، وكلودين مستشارة ورئيسة لجنة المرأة، وزوج ابنته الثالثة مشرفًا فعليًا على أعمال القصر والجمهورية، بتجربة الانتخابات النيابية الأخيرة بفرض القانون النسبي الأفضلي، وبالإشراف من مكتبه في بعبدا على إدارة الانتخابات والتدخّل المباشر باستدعاء الأشخاص والبلديات والمخاتير والكهنة وأصحاب المصالح وتركيزه خاصة على المتقاعدين من العسكريين والأمنيين حتى بلغ في استدعاء قضاة طامحين بدعمه، ومن كلّ المناطق الانتخابية لدعم مرشّحين معيّنين أو مرشّحي التيّار الوطني الحر، مغتصبًا قسَمه الدستوري بحسن إدارة البلاد والمؤسّسات وفقًا للدستور والقانون.

متلازمة حلم الفراغ ومشروع حزب الله

في المقابلة نفسها مع المحطة الفرنسية قال: «إنه يفضّل حصول الفراغ في المجلس على إجراء الانتخابات وفق قانون الستّين». ولعل

هذا الفراغ الذي مارسه فعلًا الجنرال عون وتمنّاه منذ بدأ حملته السياسية لقطف رأس الجمهورية. فتقاطع هذا مع مشروع الفراغ الذي اعتمده حزب الله، حليفه لتفريغ الجمهورية ومؤسّساتها فتقع لتصبح ولاية وهو مكلّفٌ بحراسة قصرها.

وكان عون قد صرّح إلى قناة «سي.بي.سي» المصرية قائلًا: «طالما أن هناك أرضًا تحتلّها إسرائيل، وطالما أن الجيش اللبناني لا يتمتّع بقوّة كافية لمواجهة إسرائيل، فنحن نشعر بضرورة وجود سلاح حزب الله، الذي لا يتناقض مع مشروع الدولة وأن وجود حزب الله في سوريا هو فقط ضد المنظّمات الإرهابية، ولا يدخل في الصراع الإقليمي».

متلازمة الاستراتيجية الدفاعية لتغطية الاحتلال

بعد أن استقرّ ميشال عون في بعبدا سارع إلى سحب وعده بوضع الاستراتيجية الدفاعية لحلّ مشكلة علاقة سلاحه مع الجيش وأفتى: «إن سلاح حزب الله يخضع للاستراتيجية الدفاعية التي كنا نحاول أن نضعها وقد سبقتنا الأحداث»، وأضاف: «إن لبنان غير قادر على بناء قوّة عسكرية قادرة على المواجهة مع العدو، لذلك عليه أن يستعمل طرقًا للقتال تشترك فيها القوى النظامية والشعبية».

وكانت هذه مؤشّرات واضحة بأن ساكن بعبدا الجديد، الحارس المدني أقدم على اغتيال الجنرال القديم العسكري ومزّق بذلة الشرف والتضحية والوفاء خاصةً ليخدم أهواء ومصالح وليٍّ عيّنه بانتخابات شكلية لا أساس وطني أو شرعي لها.

ويكبر السؤال هل هناك قصرٌ في لبنان تعمل مؤسّساته على ضخ الحياة في شريان الديمقراطية والمواطنية والعدالة والمساواة أم هذا الذي

كان قصرًا خلال حقبات الاستقلال بقي يتراجع إلى أن حوّله وصول ميشال عون إلى مغارةٍ أو قبرٍ لشعبه العظيم وجمهوريتها الناهضة؟

إن القصور في الدول الديمقراطية هي الأبنية التي تبنيها الشعوب وتؤجّرها بملء إرادتها ورضاها مجانًا لرؤساء الجمهورية المنتخبين وفقًا للوائحها الانتخابية لولاية شرعية كاملة، ليصبح القصر مسكنًا ومكتبًا للرمز الأول للسلطة ليدير شؤون الوطن ومؤسّساته الدستورية ونظامه الديمقراطي. ومن هنا تستعمل الدول العريقة في الديمقراطية لرؤسائها لقب مستأجر القصر «Le Locataire».

أما في الدول الديكتاتورية فهو المكان الذي يحتلّه الديكتاتور ويغتصب حق سكنه مجانًا بعد أن يُخضع الشعب ويحتلّ المكان الأعلى في السلطة. وفي الحالَين تبدأ حياة ساكنه بلقب المستأجر وتنتهي في حال الديمقراطية بحلول أجلها ونهاية العقد السياسي للرئاسة. وفي الديكتاتورية، تبدأ بالاغتصاب ولا تنتهي إلّا بالانقلاب المعاكس والنفي أو القبر.

لكن في لبنان، القصر يأخذ شخصية صاحبه بولائها وأوصافها الأدبية والمعنوية والمادية.

عندما يشغله شخص متعامل مع المحتلّ، الذي يزرع فيه وزراء أوصياء على ساكن القصر، وعندما يتناوب على مكاتبه انتهازيون جشعون يصطادون مغانم وأرباحًا في مراسيم العفو الخاص، ومنح الجنسية، وتوزيع المخصّصات والسفر إلى الخارج على حساب الجمهورية. وعندما لا يسكنه رئيس ينفّذ قسَمه بإخلاص ووفاءً لشؤون الدولة وتطبيق الدستور ورعاية الشعب وحفظ الكيان والسيادة. فلا يكون قصرًا بل قبرًا يسكنه حارس معيّن.

لا يستحقّ هذا البناء بذاته اسم القصر إن لم يكتمل هيكله كقصر بوجود رئيس. يفقد ساكن البناء في بعبدا صفة الرئيس ويكتفي بقناع الرئاسة وبذّتها ليفتح لعائلته وثلّةٍ من الذين ولدتهم أمّهاتهم بوجوه وعقول مستعارة، يبرعون في سمسرة الصفقات المالية والسياسية من دون حدودٍ رادعة حتى حدود السيادة والاستقلال ويفقد صفته كقصر، خاصةً إذا أريد له أن يكون قصرًا للجمهورية، بينما الجمهورية غير موجودة ومحجوزة في قمقم الولاية (التفاصيل في فصل لاحق). ولا يغيّر الحارس مهما اجتهد وانتحل من أعذار وحيل في استعادة وصف البناء بالقصر.

أما اليوم، وبعد أن وصل الحارس المعيّن، بعنوان رئيس، انعكس هذا التعيين على شخص الحارس وراح يتصرّف باندفاع لإرضاء ولي أمر تعيينه بهذا المنصب.

وقد تحقّق رفيقا دربه سمير جعجع وسعد الحريري، بعد مرور ثلاثة أعوام، من أن ما كان يُسمّى في بعبدا قصرًا للجمهورية وساكنه رئيسًا، بات لا يزعجهما من منطلقَي اللا رئيس واللا قصر. تحوّل الرئيس إلى حارسٍ والقصر إلى مغارة.

يقيم الولائم لأصحابه ومؤيّديه وداعميه السياسيين والماليين بسخاء على حساب الدولة في مقابل سخائهم من أرصدتهم الشخصية وتبرّعاتهم له. ولا يدخل هذه المغارة المواطنون المميّزون علميًا وفكريًا وفنيًا ووطنيًا ولا أهل الإعلام والصحافة لحوارات تخفّف من قلق المجتمع وتؤشّر بعودة الآمال التي ضيّعها قادة وسياسيون وعدهم جنرالهم باستعادتها وإصلاح وتغيير التجارب السابقة. وقد اكتفى بتعويض بعضهم بفُتات رصيد الهويّات بمراسيم وبمنح الأوسمة

بسخاء المقامر ومنح مراسيم العفو الخاص غير الشرعية للمحكومين، رغم رأي لجنة، وفقًا لتسعيرة تتوافق مع مدى البعد عن الحق والمتوازي ومدى السخاء في التعويض الذي درج بعض وزراء العهد على فرضه في رخص وزارته على تسميته ثمن طوابع نظرًا لفقر تعبيره بالعربية.

وعندما يسعى ساكن بعبدا للتدخّل في انتخابات ويتحوّل إلى مكتب انتخابي للتيّار لانتخابات ٦ أيار ٢٠١٨، فيساهم بجرم وتفخيخ السلطة الشرعية. ويستدعي المفاتيح الانتخابية القابلة للتأثير، وما أكثرها في لبنان، في الإدارات الرسمية والعسكر المتقاعد والمخاتير والبلديات التي تخضع أو تتمنّى تلبية دعوات القصر «للتشاور والتودّد والتمنّي وإلّا».

فهل هكذا تكون قصور الجمهورية؟ لا إنه قبر. لتنام فيه الجمهورية التي قتلها حارسها.

الفصل الثالث

ولايةٌ لا جمهورية

إنزال بيان بعبدا إلى القبر

بعد أن وصل عون إلى بعبدا «حارسًا لا رئيسًا»، وبعد أن حوّل القصر إلى قبر، ونام فيه، بات طبيعيًا أن نسأل عن الجمهورية، وأسسها الأصلية والفرعية، وتحوّلاتها العونية لتصبح ولايةً يحكمها فيلق الولي الفقيه ويتحكّم بدعم وحماية الحرس الثوري الإيراني بلباس وقناع حزب الله.

يذكّرنا التاريخ الحديث أن خارطة لبنان التي رسمها البطريرك الياس الحويّك في مؤتمر فرساي سنة ١٩٢٠، تحوّلت إلى دولة تحت وصاية فرنسية. ثم عاشت محيّرة حتى سنة ١٩٤٣، حين اختارت الاستقلال بعثراته الأمنية الداخلية، التي عاشت حروبًا داخلية إلى أن بلغت مرحلة الطائف حيث تحوّلت إلى المرحلة السورية. وبعد نيسان ٢٠٠٥، تسلّم حزب الله الإيراني وديعة الجمهورية من السوريين فدخل لبنان المرحلة الفارسية الأشد والأدهى والأخطر للإنسان والكيان.[٢٨]

٢٨- هكذا وصف مشايخ عربستان الاحتلال الإيراني لإمارتهم منذ سنة ١٩٢٥ في رسالة استنجاد بالجامعة العربية.

بعون حارسها سوف تنحدر الجمهورية الديمقراطية إلى مستوياتها الأكثر انحطاطًا: فتخسر الميثاق الوطني التقليدي الذي بنيت عليه تدريجيًا، ويُنزّل بيان بعبدا الموثّق في الأمم المتّحدة عن جدار قصرها موقتًا، ريثما تكتمل العناصر المادية والسياسية لولايةٍ إيرانية، مؤجّلة الإعلان واكتمال الظروف، ولو تطلّب ذلك إغراءات مقاومة الاحتلال الصهيوني والهيمنة الخارجية. ويبدأ موسم توسيع حصاد المنافع والمصالح للأفراد والجماعات التي تبدّل الولاء بالذمّية السياسية تمهيدًا للذمّية الدينية، فتحقّق انتصارات وغنائم توفّر دفع الجزية معتبرة أن الإسلام الإيراني هو أرحم من الإسلام العربي.

أما الكيان فسوفْ يتآكل مناطقيًا إلى أن يضمحل جغرافيًا وديمغرافيًا بالهجرة والاستتباع والتزاوج إلى ولايةٍ في تلك الثورة الإسلامية الإيرانية. فتعود لترفع في بيروت إيران ولبنان شعار شعب واحد في دولتَين أو ولايتَين لدولةٍ واحدة لصاحبه الولي الفقيه.

هذه ظاهرة مكرّرة. سبق وارتكبها أجداد الفرس الصفويين حين أقدم شاه إيران على احتلال مشيخة عربستان عام ١٩٢٥، وأعدم أميرها الشيخ خزعل، وقضى على هويّتها ولغة أهلها العرب. ويحتفظ أرشيف الجامعة العربية برسالة المشايخ والقبائل لطلب حماية ونجدة الجامعة لاستعادة استقلالهم قبل الزوال. وقد ورد فيها:

«مذكّرةٌ مقدّمة من رؤساء عشائر عربستان»

«إلى أمانة جامعة الدول العربية الموقّرة»

«لنا الشرف نحن رؤساء إمارة عربستان أن نرفع إلى جامعتكم الموقّرة بأننا منذ مائةٍ وعشرين سنة آخذين بالاعتبار تاريخ عربستان الحديث قد حكمنا حكمًا ذاتيًا إلى أن برز ديكتاتور إيران السابق فقضى على هذا الكيان العربي إذ أخذ أميرنا سمو المغفور له الشيخ خزعل أمير المحمّرة وتوابعها أسيرًا إلى طهران حيث قُتل خنقًا سنة ١٩٣٦ بوحشيةٍ شرسة. ومما زاد في النكبة أن عربستان لم تعامل على قدم المساواة مع باقي الأقاليم الإيرانية ونحن العرب لم نكن متساوين مع الفرس بالمعاملة ولم يسمح لنا أن ننتخب من أنفسنا ممثّلين في المجلس الإيراني ونعامل كعبيدٍ رغم مبادئ الديمقراطية وحقوق الشعوب والأقليات كما نصّت عليها معاهدة فرساي وبنود الأقليات في ميثاق عصبة الأمم.

وتضيف الرسالة:

إن الخطر الذي يهدّد الكيان العربي في عربستان أشدّ من الاستعمار ولا يقل خطورة عن الصهيونية في فلسطين التي تريد إخراج العرب من ديارهم ولكنها لن تتمكّن من القضاء على عروبة فلسطين وكيانها العربي ولو بقيت عائلةٌ عربية واحدة حيث أنها لم تجد تمازج بين العرب واليهود في طريق الزواج.

ولكن مثل هذا التمازج موجود في عربستان فالفرس هناك ينتمون إلى دينٍ واحد، مثل هذا السلاح الفتّاك لا يملكه الصهيونيون ولكنه بيد الفرس عظيم الخطورة.

فباِسم القومية العربية وباِسم التآخي العربي نستنجد العون من الجامعة العربية قبل القضاء علينا قضاء كلّيًا.

٧ شباط ١٩٤٦.

يظهر من هذه الرسالة، أن استتباع عربستان لإيران الفارسية وليست الإسلامية ولا الشيعية، يستمرّ مع ثورة الخميني في هذا النهج الفارسي، وهي تضلّل العرب فتلبس نهجها أقنعةً تتبدَّل حسب الأوضاع: منها قناع عربي ضد الأطماع الأميركية والصهيونية، أو قناع فلسطيني بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي، أو شيعي بحماية الأماكن المقدّسة، أو لبناني بتحرير الأرض وحمايتها من غزو إسرائيل، أو سوري للدفاع عن سيادتها ووحدتها ضد الإرهاب السني التكفيري.

وعند «اكتمال ونضوج الظروف الاجتماعية والسياسية[٢٩]» يتحقّق الانتصار ويكتمل المشروع وتعود الإمبراطورية الفارسية للظهور بوليٍّ فارسي يذوّب الأقليات والإثنيات والمذاهب ويقهرها فيبدّل هويّاتها ويمحو حضاراتها وتاريخها. وهذا النموذج سار عليه واعتمده ميشال عون ولو من دون أن يدري في جمهوريته المزعومة.

كانت مذكّرة التفاهم في ٦ شباط ٢٠٠٦ هي دليله وهو يعرف أن شريكه سيستعملها غطاءً لمشروعه، وسيخوض حرب تموز ٢٠٠٦ ويزعم أنه لم يكن «يدري» حجمها ونتائجها الكارثية على الحجر والبشر.

كما تناسى أن معركة مخيّم نهر البارد مع الجيش اللبناني قد غاب تصنيفها خطًّا أحمر من حليفه حزب الله.

ونام حارس الجمهورية عن غزو ميليشيا الحزب الحليف في ٧ أيار ٢٠٠٨ لبيروت والجبل، وإسقاط حكومة الحريري في كانون الثاني ٢٠١١ رغم التزامه في مؤتمر الدوحة بعدم الاستقالة، وشارك في

٢٩- كما ورد في وثيقة تأسيس حزب الله ١٦ شباط ١٩٨٥.

بدعة تعطيل نصاب انتخاب رئاسة الجمهورية وإغلاق البرلمان لمدّةٍ تجاوزت السنتَين ونصف.

ولن يخطئ اللبنانيون في قراءة محطّات عديدة في تاريخ عهد عون التي قلبت موازين السيادة وحوّلت مفهومها إلى تبعيةٍ وملحقٍ لقاعدة حزب الله. وباتت الجمهورية اللبنانية، بمثابة حديقة خلفية وساحة، يلعب فيها بحرّية وتصرّف المالك بملكه، عناصر حزب الله وأنصارهم وزوارهم من حلفاء ومرتزقة ومحظيين. وتوالت مظاهر تحويل الجمهورية إلى ولايةٍ إيرانية تابعة.

١. لم يخفِ وزير الدفاع اللبناني يعقوب الصرّاف في حكومة عون الأولى إيمانه وقناعته ربما باندماج الجيش وفقًا لنظرية النائب نواف الموسوي[٣٠]، فقام بمرافقة طلّاب المدرسة الحربية اللبنانية، إلى قاعدةٍ عسكرية لحزب الله في الجنوب.

كما وتولّى دعوة حزب الله الحكومة اللبنانية للتفاوض مع النظام السوري لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم.

٢. ثم توالت زيارات متكرّرة لعناصر وضباط في ميليشيات عراقية وإيرانية للحدود اللبنانية من دون إعلام السلطات الشرعية وذلك بتغطيةٍ من حزب الله فقط. وهذا تناقضٌ فاضح لالتزام الجمهورية المغيّبة بالعهود الدولية التي التزمتها بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

٣. كانت مفاجأة صورة ميشال عون يجلس في قاعة الأمم المتحدة خلال دورتها في أيلول ٢٠١٧ وإلى يمينه جبران باسيل ومدير

٣٠- كتاب رئيس المخابرات الفرنسية الأسبق -Yves Bonnet- Liban Les otages du mensonge.

الأمن العام عبّاس إبراهيم إلى يساره، واستبعاد الوزير السنّي نهاد المشنوق لتسقط الجمهورية دوليًا بمظهر العهد الماروني الشكلي– الشيعي الفعلي (لصاحبه حزب الله) الذي يغطّي حقيقة الاحتلال الإيراني للجمهورية وضمّها إلى محوره وولايته.

٤. تسرّبت معلوماتٌ أن لائحة عقوبات ٢٠١٣ الأميركية تتضمّن اِسم ميشال عون، كما أسرَّ له، أحد أعضاء الوفد الذي ترأسه رياض سلامه. وقد أَبلَغَ الجنرال عون بذلك وطالبهم بالتوسّط. فنجحت الوساطة واحتفظ رياض سلامه بتجديد حاكميته ليفجع منصور بطيش باستبعاده قبل ساعات عن منصب الحاكمية، ولو كوفىء بعد فترة بتعويضه وزيرًا للاقتصاد.

٥. أفرزت عدلية العهد إقالة القاضي شكري صادر من مجلس الشورى لأنه أغضب بيي الكلّ وحلفائه.

٦. كما تبنّت الخارجية اللبنانية عدم تعديل مهام قوّات الأمم المتّحدة في الجنوب، لتبقي لحزب الله دوره بإزعاج القوّات الدولية عندما تعترض تحرّكه أو مصالحه ولو اضطرّ لتغطية ذلك باسم «الأهالي».

٧. لا ينسى اللبنانيون تدخّل حزب الله، وإنهاء معركة فجر الجرود من دون الرجوع إلى قيادة الجيش بل تمّ إبعادها عن المفاوضات لينهي الحزب المعركة من دون رأي الجيش ومن دون اعتقال أي عنصر من تنظيم داعش. وثم منع الجيش من الاحتفال بالنصر النهائي وتطهير الجرود ليعود إلى الذاكرة تهريب القائد الداعشي شاكر العبسي، تحت عباءة وربما بقرار صاحب شعار: «المخيّم خطّ أحمر».

٨. سيستعيد اللبنانيون على شاشة الذكريات الأليمة مظاهر مختلفة تؤكّد سقوط سيادة لبنان، فيدفع قائد معركة المخيّم اللواء فرنسوا الحاج حياته باغتيالٍ ينام حتى اليوم في ملفٍّ فارغ التحقيق وبارد المصير متعب الضمير في قبرٍ قريب من قبر بعبدا.

عندما تسقط سيادة الجمهورية بالسلاح الإيراني الأجنبي ولو حمله لبنانيون، يسقط الشرف الوطني والعسكري وتخسر الجمهورية لقبها وبكارتها. ويبدو أن العهد القوي استشعر في حالة وعيه الاستثنائي أنه لا لا بدّ من رتء بكارة جمهوريته الموعودة. فراح يبحث عبثًا عن خيوطٍ لإعادة لفق بكارتها وكانت كلّ خيوطه عنكبوتية وبغية.[٣١]

الأحلام المتكرّرة والمكويّة

يرتكب اللبنانيون دائمًا الأحلام ولو صدمهم حطامُها. ويحترفون منذ زمن تجارب تحويل حلم العبور إلى الدولة مراهنين على أوهام لا حقيقة. نتعثّر ولا نجرؤ أن نعترف باستحالة تجاربنا، ولا نبحث عن أسبابها الحقيقية. نكابر ونرتكب أو نكرّر الخطأ، ونسمّي ذلك تجارب فاشلة وهي تجارب مستحيلة، ولكنها مكويّة. ونعود إلى تعويضٍ نسبي فنرفع شعار البدع المكويّة **بدءًا من فلسفة النأي بالنفس** بدلًا من الحياد. فنلجأ إلى المراهم والعقاقير المخدّرة. ننام على أوجاعنا العميقة لنصحو على مزيدٍ من التدهور، وعودة المعاناة بوجعٍ أشد وأدهى. وهكذا نجمع التجارب المستحيلة إلى أن تتراكم وتصبح مجموعة قاتلة.

٣١- نسترجع مع الشاعر خليل حاوي مقطعًا من قصيدته: «نحن من «تيّار» خلقنا بوجوهٍ وعقولٍ مستعارة تولد الفكرة في السوق بغيًا ثم تمضي العمر في لفق البكارة».

كما نهرب من معالجة أساس كلّ مشاكلنا وسقطاتنا وعيوبنا. وأهمّ خياناتنا الوطنية الهروب من مواجهة الاحتلال إلى **المناورة الكلامية بالاستراتيجية الدفاعية** كلّما انكشف فصلٌ جديد من فصول الاحتلال.

ونستمرّ باستعمال **التسميات المخفِّفة باستذكار طائر الفينيق**، وننسى أن هذا الطائر تنبت له أجنحة متضامنة تضرب الهواء بتناغم فيطير، أما نحن فأجنحة جمهوريتنا متكسّرة وأعجز من أن تقلع بالطيران.

وهكذا ترانا اليوم في العهد القوي نعيش هائمين مبعثرين في جغرافية الوطن الذي أضاع بوصلة الجمهورية والدولة معًا.

فكيف تستمرّ جمهوريةٌ بحارسٍ حوّل القصر إلى قبرٍ ومغارةٍ لتوزيع الأوسمة والمنافع السياسية على المتموّلين والمتبرّعين وحاملي الهدايا الماجوسية إلى مغارة جمهورية معروضة في سوق الاحتلال والعمالة.

وكيف تعيش الجمهورية بلا رئيسٍ منتخب، بل برعاية حارس معيّن، وجمهورية فقدت سيادتها وقرارها وقُمِع شعبها ومؤسّساتها الأمنية والمالية والاقتصادية والصحّية والثقافية والسياحية والإنتاجية. وتمّ دجين جيشها وهجرة نخب أبنائها وبناتها المتفوّقين إلى أنحاء العالم.

رئيس جمهوريتها يرتكب جرم استغلال القصر للدعوة والتبليغ بالتيّار الحزبي والصهر الجشع، ويُقدّم المقاومة الإسلامية الإيرانية على الاستقلال والسيادة. وينسى أتباعَه الهاربين من انتقام «محرّري» الشريط الحدودي لاجئين في دولة عدوة، ويدّعي أبوّته الشريرة لهم.

بشائر موت الجمهورية

عون الحارس يغتال الجنرال المقاوم

قد لا يتسنّى لجميع المتعاطفين أن يشدّوا على يد رجلٍ قاد حركة التصدّي لخطر الميليشيات الداخلية والخارجية بحكم موقعه كعسكريٍ وحامل شعار التضحية والشرف والوفاء للوطن، وخاض لاحقًا حرب التحرير ضد سوريا ومنع وضع اليد من قوى الأمر الواقع الميليشياوية ولم يقبل الهزيمة بل عاد وانتصر وفاز «بانتخاب» برلماني رفعه إلى «القصر رئيسًا» للجمهورية.

إذا كان الدستور اللبناني قبل تعديله في الطائف ينصّ على أن رئيس الجمهورية يُعيِّن الوزراء ويسمّي من بينهم رئيسًا، فإنه بعد التعديل، الذي أدخله الطائف، شمل فقط فقرة تسمية رئيس الحكومة. فألزم الرئيس «باستشارات نيابية ملزمة». ولم يتعرّض لباقي النصّ ليبدّله أو يعدّله. فيكون الباقي مرجعًا صالحًا دستوريًا وقانونيًا.

أما مسؤولية تشكيل الحكومة، فهي وفقًا لنصّ الدستور وروحه وفلسفته، تبقى حصرًا من صلاحيات رئيس الحكومة المكلّف وحده، لكن يتوافق مع رئيس الجمهورية ويوقّع معه مرسوم التشكيلة، ولا يُشكّل معه الحكومة.

حتى الاستشارات التي يجريها الرئيس المكلّف دون رئيس الجمهورية، لا حدود لها ولا قيود، وتشمل من يشاء، ولكنهما يوقّعان مرسوم تشكيلها معًا دون مشاركة أي طرف ثالث.

وحده مجلس النواب له صلاحية قبول أو رفض منحها الثقة دون صلاحية تعديل التشكيلة التي تبقى حصرًا من الاختصاص المطلق للمكلف بتشكيل الحكومة من قبله.

- وتبقى الديمقراطية البرلمانية، وفق نصّ الدستور، الوسيلة الدستورية والقانونية الوحيدة لتسجيل اعتراضٍ أو معارضةٍ قد تصل إلى حدّ إسقاط الحكومة بتصويت نزع الثقة عنها.

وكلّ أسلوبٍ أو نهجٍ يخالف ذلك هو اعتداءٌ، ليس فقط على الدستور والصلاحيات الدستورية، بل على الجمهورية اللبنانية. وتقع مسؤولية التصدّي لهذا الاعتداء بالأفضلية، على رئيس الجمهورية لأنه الوحيد الذي التزم بقسَمٍ على المحافظة على الدستور.

وبعد أن بدّل ميشال عون جلده وبزّته العسكرية، وارتدى عباءةٍ فصّلها وطرّزها له حزب الله، ليتولّى حراسة قبر الجمهورية، التي دفنها مع الحزب في «قصر الشعب» الذي لا يزال يحمل على حائطه تسمية القصر الجمهوري، راح يرتكب المعصيات والبدع والهرطقات ليخالف روح الدستور ونصه الذي منعه من حق التصويت على قرارات الحكومة لإبعاده عن المحاسبة التي يتعرّض لها الوزراء ومجلسهم.

ووضع حجرًا كبيرًا على قبر الجمهورية اللبنانية والبرلمانية الديمقراطية.

إكتمال سقوط أساسات الجمهورية

بعد أن اطمأن حزب الله إلى إقدام ميشال عون على اغتيال شخصية الجنرال الذي كان في قصر الشعب، والتزامه بشخصية الحارس المعيّن، انتقل إلى مرحلة استبدال الشعب برعايا والجمهورية بولاية. فأكمل هيمنته على المؤسّسات الجمهورية العسكرية والأمنية مفتخرًا بأنه زرع في خريطة الجمهورية كيانات هجينة عجيبة غريبة الهويّة والهوى والقرار والأمرة والطاعة والولاء، وإنه «لم يعد بعد اليوم في هذه المؤسّسات من لا يقبل

به حزب الله.»[٣٢] وبدأت معادلة شعب وجيش ومقاومة تترنّح لمصلحة مقاومة الحرس الثوري في لبنان الذي «جاء إلى المقاومة من الإسلام».

وهو في ذلك يطبّق ما نصّت عنه مقدّمة الدستوري الإيراني الذي باركه الخميني حيث جاء: «إن القوّات المسلّحة الإيرانية لا تتولّى فقط حفظ نظام الثورة الإسلامية في إيران بل نشره في العالم». ولبنان أولى بالمعروف والمنكر.

بعد تشريع الوجود العسكري، باتت مؤسّسات حزب الله المدنية التي تغطّي الصحّة والمال والأشغال والبناء بالجهاد والتجارة والصناعة المدنية والعسكرية تخرج لتنافس الجمهورية وتتفوّق عليها بالممنوعات والواردات وخاصةً الاستيراد للمواد المتفجّرة التي أدّت إلى تفجير مرفأ الجمهورية الأول في بيروت وقتل أهل العاصمة وهدم منازلهم.

بدع دستورية تعطّل النظام الجمهوري

باشر عون بعد تعيينه وانتقاله إلى بعبدا باغتيال شواهد ورموز الجمهورية، فادّعى أن له حصّة رئاسية من عدد الوزراء وله حق تسميتها. وهذا مخالف لروح الدستور ونصّه الذي يحدّد أن لرئيس الجمهورية حق حضور مجلس الوزراء ويترأسه عند حضوره ولكنه لا يصوّت على القرارات.

لم يتساءل كيف يكون له حق تعيين وزراء لتمثيله عند التصويت على القرارات، وفق توجيه رئيس الجمهورية الذي منع الدستور عنه حق التصويت حتى لا يلاحق بسبب هذه القرارات.

٣٢- تصريحٌ أطلقه نواف الموسوي وانتشر في الفضائيات الإعلامية ليصبح واقعًا مقرّرًا ومألوفًا وكأنه عرفٌ جديد.

إنها بدعةٌ من الهرطقات السياسية الدستورية والوطنية المستمرّة في عهد «بيّ الكل». هادم هيكيل الجمهورية.

ثم ابتدع مع أوليائه ومريديه نظرية الديمقراطية التوافقية ليعطّل الأكثرية النيابية التي كانت لخصومه في ١٤ آذار.

وبلغ به الانحدار في ممارسة دور الحارس ليصبح شريكًا في استغلال نظامٍ جمهوري أفسده تيّاره وأتباعه وحلفاؤه أعداء الديمقراطية والوطنية. وراح يعتاش على رشوة المواطن ببيع الوظائف والترقيات والأوسمة ولم يوفّر الجنسية فسخّرها بمراسيم سخية غبّ الطلب والدفع. جوعان يأكل من زاد المواطنين ويطعمهم حتى يقال عظيم الشأن مقصود.

طيلة مدّة إقامته ارتفع منسوب الفساد والمفسدين والفاسدين وتعطّلت كليًّا أجهزة الرقابة والمحاسبة...

ولسخرية القدر، إن مجلس نواب ٢٠٠٩ (بأكثرية ١٤ آذار النيابية) والذي كان الأعلم بخطر وصول ممثّل الميليشيا الإيرانية إلى بعبدا، يتحمّل المسؤولية الأولى في ما ارتكب.

جمهورية الخيبات

يومًا بعد يوم، يُخيّب ميشال عون المراهنين على تغيير سياسته رغم تفاهمه مع القوّات اللبنانية وتيّار المستقبل. ففي مقابلاته وخطاباته، يؤكّد تمسّكه بخياراته التي لطالما عبّر عنها في الأعوام العشرة الأخيرة. وفي قراره بضرورة التوصّل إلى قانونٍ جديد للانتخابات النيابية، ذهب —عمليًا— إلى أبعد مما كان يتصوّر الآخرون. أما موقفه مما يحدث في الإقليم، خصوصًا في سوريا، ومن سلاح المقاومة، فلم يتأثّر البتة بما كان يُعتقد أنه سيمليه عليه موقعه الرسمي.

تعثر اقتصاد الجمهورية في عهده. وسقطت قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وتوقّف القطاع السياحي وشحّت موارده حتى الانقطاع. وفقدت السيولة في المصارف بعد أن تعذّر على الدولة إيفاء ديونها الخارجية وجفّ دولار البنك المركزي وجميع المصارف، وتواطأ الجميع على ما تبقّى من احتياطٍ للمودعين في البنك المركزي، فاستهلكوه احتيالًا في دعم المحروقات والمواد الطبّية والغذائية التي ذهبت في أكثريتها خارج حدود لبنان وخارج استهلاك اللبنانيين لتحقّق للمهرّبين المنظّمين والميليشيات المسلّحة شفط آخر فلس بقي للفقراء والأرامل في البنك المركزي وأتباعه من المصارف التي توقّفت عن الدفع، وبقيت محميَّة من إعلان إفلاسها القانوني «بمقاومة من الميليشيا وحكم الأزعر».

باتت الجمهورية من دون وزارة شرعية تسير إلى تسليم أنفاسها الأخيرة، وعشّش الفساد المستشري في مختلف هيكليات الدولة. وأطبقت الهندسات المالية التي رسمها على عجل وعمل على تهريبها سرًّا حاكم البنك المركزي رياض سلامه حتى لا يصحو المكلّف اللبناني فيجد ذمّته المالية أرهقت ظلمًا بهذه الخسارة الضخمة لتغطية أرباح غير محقّة لأصحاب المصارف بعد أن غامروا وبلغوا حدود الإفلاس، ولإرضاء بعض النافذين وعائلاتهم. ويستحق حاكم المصرف المركزي منصبه مكرّرًا في جمهورية ميشال عون التي دخلت حالة الموت المحتّم!؟ «واكتمل النقل بالزعرور» ودخلت الجمهورية في غيبوبة الفاسدين لتعيش آخر حشرجات الموت.

جاء مجلس نواب أيار ٢٠١٨ مشابهًا للصورة التي رسمها أهل العهد وأوصياؤه مع استثنائيَن: الأول في محافظة بعلبك الهرمل وتمثّل

باختراق مرشّح القوّات اللبنانية أنطوان حبشي للائحة حزب الله، والثاني تمثّل بسقوط مرشّح الحزب الشيخ حسين زعيتر في جبيل.

لكن الحزب عوّضها بوصول جميل السيّد البرلمان ليلعب دور النائب الطامح لوراثة رئاسة المجلس النيابي، وبفوز إيلي الفرزلي العائد من بعيد من عمق الحقبة السورية ليستعيد منصب نيابة المجلس الذي عيّن فيه طيلة تلك المرحلة.

هكذا اكتملت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتسقط كلّ سلطات الدولة الشرعية في حضن الممانعة الواسع الذي يتولّاه حزب الله في لبنان، وليحقّق الحرس الثوري انتصاره بوضع اليد على ما كان اسمها الجمهورية اللبنانية لتصبح جاهزة لإعلانها ولاية وجزء من أمّة نَصَرَ الله طليعتها في إيران.[٣٣]

٣٣- من وثيقة المستضعفين التي شكّلت البيان الأول لإعلان حزب الله في لبنان.

الفصل الرابع

ساحةٌ لا وطن

كدت أن أنتقل إلى وضع خاتمة للفصول الثلاثة، حين ضجّ في رأسي صوتٌ يسألني: لماذا تتوقّف عند سقوط الرئاسة والقصر والجمهورية وتنسى الوطن لمصيره المحتوم؟ وعاد إلى ذاكرتي صوت راهبٍ مثقّف صرف عمره وعلمه في تدريس مادتَي اللاهوت والشرع الإسلامي في جامعة الكسليك، ونشر عشرين كتابًا خصّ بها الأديان، وكان آخر كتاب قرأته له بعنوان «تبرئة الله من الأديان»[٣٤] عندما كنت أخوض مع حزب الله نقاشًا سياسيًا عبر صحيفة النهار سنة ١٩٩٩ حول عدم جواز دخول مقاومة الحزب إلى الشريط الحدودي الجنوبي بعد الانسحاب الإسرائيلي الذي قرّرته إسرائيل ودعوتها الجيش اللبناني لملء الفراغ الأمني بعد انسحابها. وأنهيت أحد مقالاتي كاتبًا إن دخول الحزب سيؤدّي إلى مجازر أشار إليها أمينه العام في خطاب قبل الانسحاب مباشرةً مهدّدًا: «إننا سنأتي إليكم لنذبحكم في فراشكم». وأنهيت ردّي على هذا الخطاب بالقول إن استعادة الأرض وتهجير السكّان لا يُعدّ تحريرًا، فالإنسان أهمّ من الأرض والوطن...

٣٤- الأب جوزيف قزي، راهب ماروني لبناني.

على الأثر تلقّيتُ اتّصالًا هاتفيًا من الراهب الكاتب الذي وقّع كثيرًا من كتبه بِاسم أبو موسى الحريري، يقول لي معاتبًا: «لماذا توقّفتَ عند كلمتَي أهمّ من الأرض والوطن...» فسألته «وماذا بعدهما؟» قال: «أضف أن الإنسان هو أهمّ من الله أيضًا». وليقنعني بشرعية كلامه ذكر لي: إن الإنجيل خاطب الكاهن وقال له «إذا كنت تقدّم قربانك (وهذه أهمّ مرحلة في مراسم القدّاس) وعلمت أن لجارك حاجة إليك فاذهب واقضها له ثم عد». وعدت وأضفت عبارة الله في المقال اللاحق. وكانت تلك نهاية النقاش بيني وبين حزب الله في جريدة النهار ليتفجّر في كتبي اللاحقة وتستمرّ عندي قناعة أن الإنسان أهمّ من الأرض والوطن والله.

لقد زاد إيماني بإضافة هذا الفصل بعد أن قرأت في جريدة الشرق الأوسط في ٢٠٢١/٣/٢٢ حوارًا مع محسن إبراهيم أجراه رئيس التحرير غسّان شربل لمذكّرات لم تنشر بعد، قال فيه محسن: «إن الدولة في لبنان هيكل هشّ لا يمكن الرهان عليه جدّيًا...» وأضاف: «لقد انتخبوا إميل لحّود رئيسًا لمساعدة (اللواء السوري) غازي كنعان في إدارة لبنان. أما ميشال عون فلم يصل إلى الرئاسة بالانتخاب ولا قيمة لهذه الإجراءات الشكلية. لقد وصل بسلسلةٍ من الانقلابات، بينها أحداث ٧ مايو (أيار)، وضعت القوى السياسية أمام خيار قاتل، إما الفراغ وتحلّل الجمهورية، وإما الاستسلام لمرشّح اسمه ميشال عون». فتقاضى عون ثمن الموقف الذي اتّخذه من سلاح حزب الله ومسلسل الاغتيالات الذي أعقب اغتيال رفيق الحريري وكوفئ برئاسة الجمهورية.»

رحم الله الرفيق محسن إبراهيم لم يعش ليرى أن المكافأة كانت لا رئاسة ولا جمهورية. وربما حسنًا فعل بعدم نشر مذكّراته.

وطن ١٩٢٠ ولد بوعدٍ كاذب ومات «بوعدٍ صادق»

عدت وبعد فصل موت الجمهورية الذي استعرته في عنونة «مواطن سابق لوطن مستحيل». لأقدّر مظاهر الإرهاصات الجديدة واللاحقة لكتابي هذا. قارئًا في ظنونها وعيونها، مثل المنجّمين والبصّارين والمشعوذين. مشخّصًا حالات الظهور بالقياس المنطقي والدستوري والقانوني والشرعي، ولحالات الظنون والوعود والآمال والسراب التي قد يتسرّب منها الشكّ بيقين الموت. مستنجدًا ثبات النتيجة الحاصلة في كلّ التحاليل والفحوصات وأعمال النقد الذي يحسم النتائج التاريخية والسياسية لمحاولات وتجارب: اِختراع وطن من جمع وقائع متناثرة وخريطة جغرافية مفكّكة وأحلام ميثاق ولد من جمع المتناقضات. ميثاق عاش على المحاصصة وتقسيم المجتمعين والمنفردين، فكانت النتيجة انكشاف الوعد الكاذب منذ الانطلاق ليرثه محتلّ سفّاح آخر بِاسم الوعد الصادق. ليتأكّد مجدّدًا أن لبنان الذي وُلد من وعدٍ كاذب لمتناقضَين قتله سفّاحٌ بسيف «الوعد الصادق».

أستعير من أديب الصحافة العربية سمير عطا لله ما ورد في مقاله الشرق الأوسط /٢٠١٩/٣/١١: «صحيحٌ أن اليأس خيانة وطنية، لكن الملل مسموح». وأستعير مجدّدًا من الرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران «أن الأمل هو سجّان كبير.»[٣٥]

أنا من جيلٍ قد ملّ وضجر، ولا ينتظر شيئًا... ولذلك فالمفاجآت الحسنة عندي تأخذ أحجامًا احتفالية شكلية. لتندثر مع سقوط الستارة في نهاية الرواية.

٣٥- في كتابه Les mémoires interrompues حيث ذكر عدم قبول رفاقه مشاركته الهرب من سجن النازيين بسبب تكرار الوعود لهم بنهاية قريبة للحرب.

لقد احتجت لشجاعة المنتحرين لا يأسهم لأكتب هذا الفصل، وخاصة لأضعه تحت عنوان «ساحة لا وطن». فقد نصحني كثيرون بحذفه كليًّا. وكان أكثرهم تساهلًا الصديق غسّان شربل، لكنه اقترح تعديلًا في عنوانه ليصبح «هل هذا وطن؟»... فتردّدتُ قليلًا وبعد الغوص في التفاصيل ونهاية الفصل الثالث مع تراكم الانهيارات السريعة، عدتُ إلى التمسّك بعنواني بعد أن صار شائعًا في وسائل التواصل الإعلامي.

وقد لفتني بشكلٍ خاص مقال للكاتب والصحافي نصري الصايغ على موقع جريدة السفير الإلكتروني عنوانه «لبنان خلص» أُورِدُ بعض مقاطعه للفائدة والإسناد: «ولبنان هذا لم يلتئم. لا أصبح دولة، ولا صار وطنًا، ولا أفلح نظامًا، ولا تحوّل إلى ديمقراطية، ولا عرف تنمية. هكذا كان وهكذا ظلّ. مئةُ عام من التجارب، كافية لإعلان فشل لبنان التام، والغريب أن لا بديل. لبنان خلص. ولكنه باقٍ ممنوع أن يموت نهائيًا.» ليختم الكاتب مقاله بسؤال: «هل هذا يأس؟» ويجيب: «طبعًا إنه أفضل ألف مرّة من الأمل الكاذب...» وأنا مع هذا المنطق منذ اكتملت عناوين فصولي الثلاثة، فاستحق كتابي عنوانه الرابع معدّلًا: «ساحة لا وطن».

نزلت من علياء الأرز إلى الشواطئ الفينيقية وحكايات الصمود على صخرة نهر الكلب وطائر الفينيق الجاهز لنجدة المجتمعات الغنائية لأبحث عن حقيقة مساحة جغرافية وشعب واحد ومؤسّسات دولة سيّدة.

رعايا لا شعب

لقد عاش سكّان لبنان في التاريخ الحديث في نظام الإمارة مرورًا بالقائمقيتَين والمتصرّفية والوصاية، وحافظت بعد الاستقلال على كيانات اجتماعية، منوّعة ومتدرّجة من العائلية والعشائرية والإقطاع والمشيخات والأقضية والمحافظات واستعصت كياناته المذهبية المتفرّقة المنفردة على الجمع والتضامن. اِنقضى مئة عام ليحتفل بمئوية دموية شهدت الهبوط الحُرّ إلى الجحيم الذي تظهّرت أبشع صوره في تفجير مرفأ بيروت ٤ آب ٢٠٢٠ في عهدٍ توقّتْهُ السيادة سلفًا ليحتفظ طاووسه بمراوح يعيشها على مزبلة فسادها. أما الشعب فبقي راضيًا مرضيًا يحافظ على تكوّن جيناته المستحيلة الشراكة الوطنية المدنية والإصلاح والتحديث، والتي استدار أكثرها رجوعًا إلى زمن الجذور الجاهلية والولايات والخلافات المذهبية.

يتبرّع حزب الله بحمايته من خطر الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدّد أرضه وبحره وسماءه، فيقلّد الحزب رواية الشاة التي فقدت أولادها فطمأنها الذئب بأنه وجدها وأكلها.

يصنّف اللبنانيون بعضهم البعض. فمن يؤمن بالخطّ الإسلامي السياسي يعتبر الكتائب والقوّات والمسيحيين عامةً عملاء للأجنبي، أميركي أو فرنسي وحتى إسرائيلي. وهذا التصنيف لا يتوقّف عند سعد حداد أو أنطوان لحد وجنود جيش لبنان الجنوبي، بل يشمل جميع سكّان الشريط الحدودي الذي كان محتلًّا ليصل إلى كلٍّ من لا يؤمن ويتبع التجربة الإسلامية الإيرانية الخمينية وولاية الفقيه المطلق، وعلى رأسهم الكتائب والقوّات اللبنانية. كلّنا عملاء لإسرائيل، لأن إسرائيل

احتلّت الشريط الحدودي فتمسّكْنا بأرضنا، واضطرّنا «خطر الذبح[٣٦]» للّجوء إلى إسرائيل بعد «تحرير» الشريط الحدودي. وبالمقابل، يتمتّع «عملاء» الاحتلال الإيراني من أهل الضاحية والجنوب والبقاع التابعين والمؤيّدين لحزب الله بكونهم «مقاومين».

فكيف السبيل إلى توحيد شعب من عمالتَين؟! في صيغةٍ وطنية لبنانية طال انتظارها منذ فخر الدين واستحال تحقيقها حتى مع تنازلات ميشال عون وتشيّعه، والأصح تأيرنه السياسي.

بعد سنة ٢٠٠٠ و«تحرير» الجنوب، الذي سلّمته إسرائيل من دون شروطٍ لحزب الله، الذي قَبِلَ الهدية من دون مقاومة، ليعلن نصره ويسمّيه تحريرًا تمَّ تعليق يافطة على طريق مطار بيروت تقول: «رافقتكم السلامة من وطن المقاومة». وانتقلت هذه المشاعر لتعبّر عنها مؤسّسات صحفية أجنبية.[٣٧]

المقاومة هي حصرًا هنا «المقاومة الإسلامية» التابعة ماليًا وعقائديًا وسياسيًا وتنظيميًا لإيران، وكانت قد رفعت سابقًا يافطة على كورنيش المزرعة في مدينة بيروت تقول: «الرأي والمشورة القرار والأمرة الطاعة والولاء لإيران». وقد عمّم اليوم حزب الله صور قادته وشهدائه في مساحة المدن والقرى والطرقات اللبنانية. ويستكمل تغريس خارطة الوطن بفرض أسماء ونصب مجسّدات في كلّ المناطق التي يسيطر

٣٦- إشارة إلى خطاب نصرالله بتهديد سنأتي ونذبحكم في فراشكم.

٣٧- نشرت مجلّة Economist التابعة لصندوق النقد الدولي صورة العلم اللبناني مفكّكًا والأرزة قد سقطت منه. إن لبنان بدأ يتّجه نحو التفكّك والانهيار تعقيبًا على تصريح وزير خارجية فرنسا أن لبنان سائر إلى الزوال.

عليها فعليًا والممتدّة على محافظاتٍ كان اسمها لبنانية لتصبح على تسميات وصور فارسية.

مساحةٌ جغرافية -لا حدود وطن

قبل مؤتمر فرساي ١٩٢٠ بقيت حدود لبنان متحرّكة ومتبدّلة مع الإمارات والقائمقاميات والمتصرّفية. ورغم تناتش الخلاف بين أعضاء وفد لبنان والوصي الفرنسي، أصرّ الوفد اللبناني على ضمّ الأقضية الأربعة، وحسم إصرار البطريرك الياس الحويّك الجدل، وأصبحت خارطة لبنان النهائية تحمل المتناقضات السياسية الجغرافية والمذهبية، ليصح القول إنها متناقضات، وليس متناقضَين فقط، وستتفاعل وتفاعلها حتى الآن سلبيًا.

فإلى أين تسير أقاليم الطوائف التي كانت تحلم بالعيش في وطن، إن لم يكن إلى مستحيل والسياسية في جمهوريات ثلاثة فشلت. وجمهورية مفكّكة أصابها الوهن والتعب وماتت، وتوهّم أصحابها أنها تستفيق كلّما هزّها طاغية أو طامع أو مغامر.

مؤسّساتٌ مقسّمة تخدم المتسلّطين والأنظمة المتحكّمة لا الدولة العادلة الحاكمة

المتفائلون يعتقدون أن تجارب أجدادهم وآبائهم لم تكن صائبة أو كاملة. فذهبوا حتى إلى حروب متعدّدة وطويلة ودفعوا أثمانًا تشتري أوطانًا ولم ينجحوا في بناء ولا إنقاذ حتى مجرد نظام لا وطن.

فلماذا لا نغادر قطار الزمن عند محطّة اليوم؟ لماذا لا نوقف عجلات القطار مرّة جديدة، ونذهب إلى الحوار بدلًا من القتال؟ لماذا لا نتكاتف لبناء صيغة ميثاق جديد للعيش متشاركين، إذا أمكن، أو متقاسمين نزرع سياجًا عاقلًا من المصالح بيننا؟

لماذا لا نلجأ إلى المفكّرين والخبراء بدل الاستعانة بالأجنبي أو القدّيسين والأولياء، لنتقاسم المملكة الأرضية بدل حرقها وإغراق غلالها بخطابات ومواعظ سماوية؟

الأكيد أن لدينا خبراء في شتى المجالات. خبراء، وعباقرة العلم والفنّ والدين. لقد استنفدنا الدماء مع الشهداء، فلم تحصّنا أو تردعنا شهاداتهم. فلنستعمل الحبر والقلم، ولا ضير من اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي والشاشات، فنستريح في محطّةٍ جديدة. ولنعرّض أجسادنا السياسية العفنة لشمس ربيعٍ وصيفٍ لبناني جديد. ونطرح كلّ أيام الماضي وتجاربه في مزبلة أو متحف الزمن القديم. لقد عاشت تجاربنا المكويّة والمكرّرة لشعوبنا زمنًا طويلًا وبقيت عاقرًا. فالشعارات ومعادلات الرأي الوجدانية من دون بلوغ حالة العقيدة السياسية وحالات الرأي تبني مؤسّسة ولكنها لا تصنع وطنًا.

وحتى تتحوّل من الرأي والوجدانيات إلى العقيدة، لا بدّ من معمودية الرأي بالغضب السياسي، الذي «يمسح من العقول والدروب السياجات العتيقة» التي تتحصّن فيها طواويس الأوطان.

وبدل التوهّم العام أن غياب الرئيس هو السبب الأول للأزمة ولتفكّك الوطن، فلنتصارح أن تغيّب الرئيس هو العصا التي ضربت لبنان، وليس اليد التي حملت العصا والعقل الذي أمر ودبّر موت الجمهورية. والوطن يشهد على صحّة ذلك، تكليف وتأليف السلطة الإجرائية، مرورًا بالسلطة التشريعية الديمقراطية، وإعادة حصرية الإمرة الأمنية والعسكرية، وتطول القائمة لأدوات التعطيل والاحتلال. وهكذا سقط مدوّيًا حلم الرئيس باستعادة الجمهورية ليكتفي بخشبة الكرسي من حطام الجمهورية.

لقد سافر قطار الوطن إلى محطّات، من الوصاية الفرنسية، إلى الاحتلال السوري، وتعرّض لنذورات الموت الإضافية حامت على جسد جمهوريته الأولى على دفعات متقاربة في سنوات ١٩٥٨ و١٩٦٩ و١٩٧٣، وانتهت بحرب ١٩٧٥ التي استمرّت ١٥ سنة. وتكرّرت في الجمهورية الثانية بعد الطائف في سنوات ١٩٩٦ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠١١ ثم في ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وتمظهرت سياسيًا في تعليق الانتخابات البرلمانية وشغور رئاسة الجمهورية وتعذّر تشكيل الحكومات وخَلقْ بدع دستورية غريبة عجيبة المنشأ والمصدر وتعثّرات اقتصادية مالية ونقدية أخذتنا إلى هندسات مالية مرابية بالودائع والسيولة، نفعًا للسلطة الفاسدة وزبائنها المصرفيين والمرابين فغرقت في عجزٍ مالي ونقدي قاتل قبل أن تقتلها جائحة الكورونا، قبل أن يأكلها

تنّين تفجير المرفأ في آب ٢٠٢٠. فبات لبنان يتيمًا بلا رئيس ولا قصر ولا جمهورية يبحث عن وطن فلا يجد إلّا ساحات مزروعة بأعلامٍ هجينة تنافس العلم الأحمر وأرزته الخضراء، ليدخل مثل أسطورة النبي يونان[٣٨] في بطن الحوت الآتي من برّ إيران أو مثل بغداد بعد غزو هولاكو سنة ١٢٥٨.

وطنٌ ينام اليوم في إرث الثورة الإسلامية الإيرانية ولن يقوم من جديد إلّا بأعجوبة تدحرج صخرة الاحتلال وإعادة إحياء الأموات. فهل نصحو ذات صباح يوم على زمن المعجزات؟ هذا إذا توفّر بعل أو قدّيس يجترحها، وإلّا سنبقى نغنّي لإيقاظ طائر الفينيق من أساطيرنا القديمة.

لا نستطيع العيش معًا

لقد اخترعنا معادلةً هجينة أسميناها النأي بالنفس بديلًا للحياد الشرعي والقانوني خوفًا من حزب الله التابع لولي الفقيه الإيراني الذي يخضع لإمرةٍ كاملة ومباشرة للقيادة المسلّحة الإيرانية، وتحديدًا الحرس الثوري وفيلق القدس. فأي التزام خطّي، حتى لو وقعت الحرب، لا يعوّل عليه لا على المستوى الإداري أو الأمني أو العسكري فهو لا يستطيع أن يخرج من معادلة «الرأي والمشورة والقرار والأمرة والطاعة والولاء لإيران».

وراح التعايش الذي مرَّ في فصول وتجارب متقلّبة منذ مئة سنة من إعلان لبنان الكبير، وتتالت على صيغة العيش تقلّبات سياسية واجتماعية أسقطته أحيانًا إلى حدّ المستحيل، فكانت هزّات متكرّرة

٣٨- للصدف إن في بلدتي معلم سياحي لقبر النبي يونان (يونس).

بحثًا عن عيشٍ آخر ووطنٍ آخر. وكانت ترجمة استمراره هجرات داخلية وازنة خاصة في الحروب الأهلية سنة ١٩٧٥، و١٩٨٥ وهجرة المسيحيين الكاملة من الجبل وساحل الشوف التي ارتكبها وليد جنبلاط، خلال الاحتلال الإسرائيلي. وأكمل علينا الجنرال عون بحربَي التحرير والإلغاء ١٩٨٩-١٩٩٠ في المناطق المسيحية الداخلية هجّرت مهجّري الجبل الشوف مرّة ثانية، وأتبعهم بمهجّرين جدد من قلب كسروان والمتن.

جغرافية البيئة الموبوءة

من سويسرا الشرق الأوسط حوّله إلى إرهاب الشرق.

ومن الهواء العليل إلى علل الهواء.

وجارة الوادي إلى وادي النفايات.

ومن مطبعة الشرق إلى شحّ الحبر والورق والقراءة.

وبحره تحوّل مزبلة وأرضه عاقرًا ومياهه شحّت وتلوّثت

وسماؤه وهواءه سموم مزابل ونفايات وجراثيم.

تركه أهله وهاجروا ليس فقط بحثًا عن عمل بل عن وطن.

وأرزه يذبل بانتظار موعد ناقص مع ثلجه.

شتاؤه يبخل على ترابه فلا يروي عطشه

قادته قوّادوه يقدّمونه مذبوحًا على موائد غاصبيه،

لم يعرفوا لون سمائه من فرط ما انحت رقابُهمُ «متبلّدون شكا خمولَهم الذبابُ».

وشبابنا، وعدُ مستقبلنا والأمل الأخير، وزبدةُ المجتمع اللبناني جندَّ حزب الله قسمًا منهم خطفهم من شيعة وطنهم وفرّغهم جنودًا لخدمة الولاية الفارسية الإسلامية ليضحّي بهم في خرائط الدول العربية ويُنشَرون في أنحاء العالم ذئابًا ينفّذون تكليف الولي الفقيه. والقسم الثاني الكفؤ والنقي حامل ثقافات وفنون وخبرات هاجر ليبحث عن وطنٍ بديل من دون أملٍ بالعودة.

باتت شراكة العيش مستحيلة ومفروضة لفرط ما انقسمت طوائفنا في عصبياتٍ وخطوط حمر. بعد أن أمعن حزب الله بعسكرة بيئته ليحوّلها جيشًا، أفقدها صفة الطائفة الوطنية المشاركة، لأنه أصبح جزءًا من دولة نصرَ الله طليعتها في إيران وليس دولة لبنان الذي حوّله إلى «وطن المقاومة.»[٣٩]

وإذا كانت السلبيتان لا تبنيان شعبًا ووطنًا قبل الاستقلال،

فكيف تبني عشرون سلبية تكشّفت بعد الاستقلال وطنًا،

وستستمرّ الاستحالة، ومن الجبن والانتهازية أن لا نعلن هذا ونثور لاستبدال الواقع دون أسف.

وإذا كان عمر الإنسان يحسب بالسنوات فالأوطان تحسب بمئات السنين. ولبنان الوطن سقط قبل أن يكمل سنته المئوية الأولى.

أيرنة لا أسلمة

وقد زاد الطين بلّة إصرار القادة الإيرانيين على كشف مشروعهم اللبناني، فقال اللواء يحيى رحيم صفوي، كبير المستشارين العسكريين

٣٩- وقد رفعت بلدية الغبيري التابعة لحزب الله يافطة على طريق المطار الدولي: «رافقتكم السلامة من وطن المقاومة».

للمرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، إن «العالم يتّجه نحو إقامة حكومة إسلامية عالمية بإدارة إيران».

وأضاف: «الولايات المتّحدة الأميركية بدأت بالتراجع على الصعيدَين السياسي والعسكري»، مؤكّدًا أن يشهد القرن الحالي إقامة حكومة إسلامية عالمية تكون إيران محورها». وكشفت تصريحات كبير مستشاري خامنئي أن النظام الإيراني يريد إقامة «دولة إسلامية» بقيادةٍ شيعية، في تنافسٍ مع ما يطرحه تنظيم «داعش» الإرهابي منذ ظهوره على الساحتَين الإقليمية والدولية حول تأسيس «دولة إسلامية» عالمية بزعامته.

أما جوهرة التصاريح فإعلان الولي الفقيه بذاته وبلسانه «أن العصر الأميركي بدأ بالزوال». ولا تختلف فكرة «ولاية الفقيه» التي طرحت منذ أن استلم آية الله روح الله الخميني، الحكم في إيران عام ١٩٧٩ عن جوهر الفكر الداعشي، حيث تلتقي الفكرتان حول إقامة «حكم إسلامي عالمي» لتزيد الخطوط الحمر عائقًا إضافيًا سني الهويّة.

لكن الفرق في أن نظام الملالي في طهران يسوّق الفكرة على أنها من صلب الفقه الشيعي، الأمر الذي يرفضه كبار مراجع الشيعة، بينما يدّعي تنظيم «داعش» الإرهابي أنه يمثّل الإسلام السنّي، الأمر الذي قوبل باستنكارٍ ورفض وشجب من قبل كبار علماء السنّة في كافة البلدان الإسلامية.

تبدو تجربة تمدّد إيران أنجح في البلدان الإسلامية والعربية من خلال حلفائها وميليشياتها وأذرعها وخلاياها، بينما ينحسر تدريجيًا حكم تنظيم «داعش» الإرهابي.»

كما يبدو أحيانًا أن الوطن، في بداية تكوينه ما قام على فكرة أو عقيدة عامة. بل بدأ تكوينه من طموحات وأطماع الأقوياء والميسورين من سكانه لاستغلال الضعفاء والفقراء لحماية مصالحهم في إقطاعات جغرافية، بدءًا من البحار ومجاري الأنهار والواحات والأراضي الخضراء حتى الاختراعات الأكثر تطوّرًا اليوم من جنرلات عصر الاتّصالات الحديثة وتشعّباتها الخيالية والرقمية.

لعله وطن صنعه الفينيقيون الأجداد من مجموعة أفكار ناجحة في الزمن التجاري القديم لم يطورها الأحفاد لتصبح عقيدة راسخة لتلتحق بأوطان وقوميات الزمن الحديث.

تصحير الوطن

حتى في مجال الاستيراد والتصدير نعتمد منهج التصحير. نُرحِّل أفضل ما عندنا من شباب وشابات من كتّابٍ وفنّانين ومبدعين ومشرّعين وبغزارة فائقة إلى بلاد العالم المعلوم والمجهول، وتغزو رئاسات الدول ونقيم جاليات حتى في البراري، من صحراء أفريقيا إلى غابات الأمازون.

ونستورد في المقابل، عمّالًا وخدمًا من دول العالم المتجمّد النمو، فنستبدل نخبنا بمقهوري وكادحي الشعوب للدول التي لم تجد ملجأً لفائض المسحوقين عندها إلّا لبنان. وقد أمعن حزب الله في تصحير لبنان خاصةً بعد تغييب الإمام موسى الصدر وحصد مجموعة من الصدريين الشيعة في معارك مع أمل استمرّت حوالي السنتَين وارتكبت مئات الشهداء فاستحال التفاهم والتعايش مع الولاية الإيرانية.

اِستحالة التفاهم والتعايش مع الولاية الإيرانية

لقد أسهبتُ كثيرًا بسردٍ مفصّل ومُملّ في كتابي الأخير «مواطن سابق لوطن مستحيل» بأنني لا أعتبر حزب الله:

- حزبًا بل فرقة عسكرية أجنبية.
- وليس ممثّلًا للشيعة بل يعتنق بدعة صفوية طوّرها الخميني لتصبح ولايةً فقهية سياسية معصومة.
- وعندما أتحدّث عن استحالة التعايش مع الحزب لا أقصد التعايش مع الشيعة وإنني شخصيًا متأثّر بمدرسة الشيعة اللبنانية وآخر رموزها الإمام موسى الصدر.
- وأعتبر أن الشيعة في لبنان هم طليعة المؤمنين الصادقين باستقلاله وسيادته بالفعل والتجربة عبر تاريخ نضلاتهم.

وقد لفتني حديث محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، الذي كان من أوائل الكاشفين لجوهر المشكلة مع إيران. ففي حديثٍ تلفزيوني مع المحاور داوود الشريان في أيار ٢٠١٧ أجاب عن سؤاله عن إمكانية الحوار مع إيران قائلًا: «وكيف نتفاهم مع نظامٍ قائم على أيديولوجيا متطرّفة منصوص عليها في دستوره وفي وصية الخميني».

أضاف: «هدفه نشر المذهب الديني الرسمي لإيران في جميع أنحاء العالم... حتى يظهر المهدي المنتظر» وأنهى قائلًا: «مرحلة التكاذب والمسايرة وتجنّب وضوح المواقف تفاديًا للمواجهة لم تعد خيارًا مجديًا. هناك تماثل كبير بين السياسة الإيرانية والسياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربي، كلتاهما جزء من النظام الإقليمي

بكلّ مستنداته وأدواته والديناميكيات التي تحرّكه... فإسرائيل تستند إلى الموروث اليهودي الذي يعطيها حق استعادة أرض فلسطين، والجمهورية الإسلامية الإيرانية تستند إلى الموروث الشيعي وبدعة عصمة الإمام وولاية الفقيه... وتعتبر نفسها دولة الشيعة في العالم... والدستور الإيراني يوفّر أرضية ديمومة هذه الثورة في داخل وخارج إيران... إلى بناء الأمّة العالمية الواحدة».

إن التجربة الإيرانية التي تغزو أوطانًا مختلفة غير لبنان تحمل مشروع الثورة الإيرانية الخمينية التي ابتدعت نظرية الولي الفقيه الحاكم المعلوم لم تترك أمام اللبنانيين والأقربين والأبعدين، وما أكثرهم في سوريا والعراق واليمن وفلسطين، سوى خيار واحد بديل للخضوع والانضمام إلى الولاية الفارسية، هو الصمود والمقاومة وطلب الحماية الدولية خيارًا وحيدًا للإنقاذ.

إذا كان جورج نقّاش أخبرنا في سنة ١٩٤٩ بلغته الفرنسية الأنيقة Deux négations ne font pas une Nation، ولم نصدّق ولم نتّعظ وصرفنا ثلاثة أرباع المئوية الأولى نرتكب التجارب الفاشلة ونكرّرها وننظّفها وثم نعود ونكويها ونجرّبها فتفشل.

وإذا كان العهد القوي، وزعيمه الذي كان يعتبر حزب الله حالة ميليشياوية إيرانية، وكان الحزب يردّ عليه بأنه هو والكتائب والقوّات حالة إسرائيلية، يخبرنا أننا اليوم على أبواب جهنّم، وقد بدأت مشاهد نيرانها مرعبة مع تفجير مرفأ بيروت ونصف عاصمتها.

فهذا يرتّب علينا التخلّي عن المجاملات والمحاباة للاعتراف بأننا مذ فقدنا الرئاسة والقصر والجمهورية، فقدنا أيضًا وطنًا لم يتحوّل

رعاياه إلى شعب ولا خارطته إلى وحدة متماسكة ولا مؤسّساته إلى كيانات مستقلّة وقادرة على إدارته والحفاظ عليه. ولذلك أنا مرتاح الضمير لاختيار عنوان هذا الفصل وأصرّ وأوقع أننا نعيش في ساحة لا وطن وليعذرني فقهاء التاريخ واللغة والدبلوماسية، فإنني أنتهي كما نشأت صاحب عقيدة لا صاحب رأي، أمارسه في العناوين والتفاصيل.

أما لماذا أوطان نجحت وأخرى تحوّلت أو فشلت واندثرت فذلك غالبًا يعود إلى الديالكتيك الذي اعتمده قوي أو مجموعة أقوياء في وطن. فقادته حسن المعادلة إلى النجاح أما سوءها ... فقاده إلى الفشل والزوال.

خاتمة

بعد أن أنهيت فصولي الأربعة، لتأكيد صواب وواقعية قناعتي الراسخة، ولو بحزنٍ إلى حدّ الفاجعة بسبب تحوّل حلم الوطن بعد مئة عام من تأسيسه، إلى ساحة بلا قصر، ولا رئيس، ولا مؤسّسات منتظمة وقوية تواجه الميليشيات في اغتصاب سيادتنا وفضائنا وأرضنا وبحرنا من عدوٍ ومحتلّ. وتركت جمهوريتنا لتنام في حضن الولاية الإيرانية. وتحوّل شعبها إلى رعايا ومهجّرين يبحثون عن وطن. بعد أن فقد حصاد عمره وابتلع غول الفساد المتنكّر «بالإصلاح والتغيير والمتحالف مع الاحتلال الملتبّس بالمقاومة والممانعة».

وبعد أن اكتملت نذروات الموت للجمهوريات اللبنانية المتعاقبة منذ الاستقلال وتَظّهرت في صراعات داخلية أهلية واجتياحات عسكرية وأمنية، وملأت خواء الحكم وفساد الحكّام، ولم يعد التكرار ليحقّق إلّا المزيد من الاستحالة، وتساءلت لماذا لا نعود ولو لمرّة واحدة، ونعترف بجرأة ووضوح ومن دون تردّد بأننا نكرّر التجارب المستحيلة، ونقرأ مستقبلنا في انتصارات لعمالقة من لبنان حلّقوا عاليًا في بلاد الاغتراب، ونتوهّم أن ميثاق العيش المشترك، يعيش اليوم في هتافات حناجر شباب عفويين في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ خدعهم حراكٌ سمّوه مدنيًا، وبالغوا في حلم تحويله إلى ثورة تبخّرت قبل أن تفرز بعلًا يقودها إلى مشروع ثورة تذكّرنا بقول الشاعر خليل حاوي:[٤٠]

٤٠- من ديوان نهر الرماد.

نحن من لبنان ولدنا بوجوه وعقول مستعارة تولد الفكرة في السوق بغيًا ثم تمضي العمر في لفق البكارة.[٤١]

في هذه التجربة الأخيرة يريحني طرح كلّ مكنونات ذاكرتي، وإفراغها في كتابي هذا، لأملأ اليوم صفحات الفشل وبلوغ حال الزوال في هذا الكتاب. ويشاء القدر أن أنهي كتابته في خريف ميشال عون وسقوط تجربته التي حوّلته من ديغول المحرّر إلى بيتان المتعاون.

هذه حال مجتمعاتنا العربية من دون استثناء. ولم يبقَ سوى الإعلام ليحمل لنا وعودًا مكويّة صدّقناها سابقًا. وحلمنا وتأمّلنا. وكانت غيمة صيف لا تمطر. بل تحوّل الحلم والأمل إلى سجنٍ أكبر لطموحاتنا ونضالاتنا. فهل نرتكب ونكرّر الأمل ونصدّق مرّة أخرى الوعود من مدّعي المقاومة والممانعة والإصلاح والتغيير، المحمولين بالإسلام، الأموي المتسنّن أو بالتشيُّع الصفوي اللذَين يولّدان خلافات لأمراء مزيّفين، بمعتقدات عصور الجاهلية وصراعاتها القبلية «وغزواتها العقائدية».

لقد شوّه مدّعو الإسلام رسالته الدينية، وحوّلوه إلى بِدَعٍ تخفي السّم في كؤوسٍ وُعودِها الخادعة لتُوهِمَنا بصدق شرائعها وبوعد الجهاد في الأرض لاستحقاق جنّة الآخرة. فرمونا في جهنّم أوطاننا على وعدٍ مجهول وغير صادق.

أكتب عن جيلٍ تركت تجاربه أوطانًا عليلة بمرض الموت المؤكّد.

جبالنا زلزلتها متفجّرات المقالع الحجرية والكسّارات التي أزالت اخضرارها واستبدلته برمولٍ وبحص وغبار.

٤١- أستاذ في الجامعة الأميركية بيروت انتحر على أثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ وانهيار الجيش المصري بوجه إسرائيل.

سهولنا غزتها السموم والأدوية الزراعية الخطيرة والممنوعة لتتسرّب إلى أجسامنا عبر فواكه وخضار منظرها جميل وآكلها قتيل.

شواطئنا البيضاء وبحرنا الأزرق الدافئ صَبَّت فيه مجارير ونفايات متنوّعة وقاتلة.

أنهارنا باتت بروافد كثيرة من مجارير غير صحّية ونفايات مستشفيات قاتلة.

هواؤنا اختلط عطره بإفرازات سياراتنا ونفاياتنا التي تزداد بشاعة روائحها كلّما ارتفعت حرارة شمس سمائنا التي كانت صافية زرقاء.

حتى في قريتي الممتدّة على شاطئٍ رملي جميل يفصلها عن هضاب إقليم الخرّوب سهل صغير خصب بخضاره لم يعد يطيب لي تناول خضارها وريادة شاطئها الذي ملأته مجارير ترفده بمياه المجارير الآسنة. إنها رسائل الموت إلى أجسامنا، التي تساهم مع الأوبئة الكثيرة الزاحفة من حدودنا البرّية والجوية.

وقد حاولنا أن نتجمّع كيانات قابلة للانصهار في مواطنية فتحوّلنا ميليشيات داخلية وخارجية وعائلات وغيلان وذئاب نفترس الراعي والرعايا، وقد أكلنا العفن والوهن والموت باحتلال كلّ مؤسّسات الدولة فلم يبقَ سيادة وكيان ولا دولة ولا شعب.

نعم بحزنٍ وفرحٍ ممتزجَين في معادلةٍ موجعة أترك هواية الكتابة، وأبحث عن فضاءٍ آخر مجهول. وأمنيتي أن يكون هذا الفضاء، تجربة جديدة وليست مكويّة، كما يفعل البعض. فضاءٌ ليس فيه اهتمام بعالم السياسة السياسية، فما تبقّى من الزمن الطويل الذي صرفته في ذاك

الفضاء العليل، لم يترك لي سوى فسحة قصيرة لأملأها في رحاب الذات والوجدانيات.

لقد سافرتُ وأبحرتُ كثيرًا، وعاودني اليوم، ولو متأخّرًا، حنينُ العودة إلى الماضي، إلى بيت العائلة، إلى القرية وشاطئها الرملي الأبيض، إلى الأرض الخصبة بالخضار، إلى وطن الأمل المستحيل، الذي هجره الأهل والحق والعدل والبحبوحة والسيادة. ودخل القبر الذي حفره العهد القوي لينام فيه.

أرغب أن أعيش في بعدٍ واحدٍ شخصي لا أناني، ووجداني عميق تصاعدي صادق ومتسامح، وفي عالمٍ مختلف يعيد الروح إلى جسدٍ أرهقه سباقُ البعد عن الطبيعة، يراعي معادلة الاكتفاء الذاتي، الشخصي والعائلي، والعطاء الكلّي للعام والوطني فقط.

لقد بات من حقي وواجبي أن أفرح وأسعد وأعطي الفرح والسعادة بذهن التعالي والارتقاء، وفلسفة «الله هو الفرح». فآخذه وأعطيه لأحقّق الإنسان وأحقّق الله الذي هو صورة الإنسان. لعلّه كان حلمًا ضائعًا في كنوز الصين القديمة واكتشفتُه متأخّرًا. فمن الحلم انطلقت وإليه أعود وألجأ.

كان الشرق الأوسط، مهدًا لظهور الأديان والأنبياء وحقلًا للتجارب اليهودية والمسيحية والإسلامية في التعايش والتنافس والتقاتل. إن التوتّرات المتكاثرة اليوم بين الأديان السماوية تؤشّر إلى اقتراب موعد الصدام الكوني بين حركتَي الإسلام الأممي وتصاعد الصهيونيين.

بوادر التنافس عادت لتبشّر بصراع الأديان على أرض «الآلهة» المتقاتلة، برعاية الحركة الصهيونية والإسلام العائد إلى الخلافة والولاية.

وقد استخلص الكاتب أنطوان فليفل في كتابه Les Dieux criminels «أن النتائج السياسية لهذا الصراع، الذي سينتقل حكمًا من الواقع الإيديولوجي والفكري المجرّد، إلى الفعلي وحتمية الصراع العنفي، لأن التيّارات الصهيونية، والإسلامية الأصولية، تؤمن بأن المدرستَين والتيّارَين يربطان عضويًا العقيدة بالأفعال الأبوكاليبتية Evénements Apocalyptiques. وهذه النظريات تحتّم من دون شكّ اعتماد وسائل عنيفة لنقل العالم إلى حال السلام «Des scénarios catastrophiques qui viendraient achever le monde prochainement» (Les Dieux criminels).

مرَّ لبنان في مخاطر وجودية بعد الاستقلال، فتعرّض لخطر تحوّل المقاومة الفلسطينية إلى قوّة احتلال، وقد تخلّص من هذا الخطر المحتمل بعد حربٍ تحوّلت إلى أهلية بنكهةٍ مذهبية. وبعد خروج المقاومة الفلسطينية، تعرّض لبنان إلى مخاطر تحوّل قوّات الردع العربية إلى احتلال سوري حاول ضمّ لبنان كحدّ أقصى، أو استتباعه لوصاية سياسية مميّزة. لم يتخلّص منها إلّا بانتفاضةٍ وطنية مدعومة دوليًا على أثر اغتيال رفيق الحريري، أخرجت الجيش السوري من لبنان.

ولكن التجربة الثالثة، وهي الأخطر، كانت تجربة اختراق الثورة الإيرانية الإسلامية للمجتمع اللبناني عبر المكوّن الشيعي. وقد تفشّى هذا التمدّد في مجمل الكيان المذهبي باعتماده سياسة الجزرة والعصا إلى أن فرض نفسه الممثّل الأول للشيعة، وتمدّد بتحالفات مع الكيانات الدينية الأخرى وأخطرها اختراق المسيحيين عبر التيّار العوني، الذي بات أداةً طيّعة ومقلّدة له، نظرًا لسطحية ثقافتها وعمق واتّساع رغباتها التي تمثّلت باكتفاء زعيم التيّار بمنصب رئاسة الجمهورية.

لا شك أن لبنان المعرّض دائمًا لخطر الاحتلال الإسرائيلي، قد تمكّن من إيجاد صيغةٍ لحماية استقلاله وسيادته ولو نسبية عن هذا الشرّ الخارجي.

ورغم أنه انتصر في إنهاء الخطرَين الفلسطيني والسوري، مع بعض الندوب الباقية في شكل قوى مسلّحة تابعة، إلّا أن الخطر الإيراني الذي نعيشه اليوم هو الأشد مرارةً ودهاءً لأنه خطرٌ تفشّى في جسد كيانٍ لبناني وتطوّر إلى نشر عدواه إلى كيانات لبنانية بحيث أن اقتلاعه منها بات مستحيلًا. وهي شبيهة بتجربة عربستان حيث أنهى الاحتلال الفارسي كلّ مظاهر التعريب في شعبها ومؤسّساتها وحضارتها، وهكذا فعل في الجزر الثلاث.[٤٢]

فالخطر الإيراني هو خطر وجودي وكياني وليس قابلًا لأي علاج بعد الانتشار في جسد لبنان، وهذا ما يميّزه ويجعله التجربة الأدهى والخطر الأقصى، بل خطر الموت باحتلال الأرض وإخضاع المؤسّسات واستبدال الدستور والميثاق بالبدعة الصفوية للولي الفقيه.

أثبتت التجارب السياسية للّبنانيين خلال العقود الأخيرة، لاسيّما بعد اتّفاق الطائف، أنهم غير قادرين على تكريس كيان سياسي يجمعهم. فاستمرّوا يعالجون هذا العجز بالمهدّئات والمسكّنات والمحاصصات، وفقًا لموازين متفاوتة مع وحدة الخلاف أو الصراع الذي هو الدافع الأساسي والأصلي في ما بينهم. متنقّلين، وفقًا للظروف، بين عقاقير مستوحاة من هذا الواقع المستحيل تحويله إلى كيان ودولة. فكانت نظرية اللاغالب ولا مغلوب، والديمقراطية التوافقية، وكلّها تساهم في

٤٢- طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى في الخليج العربي.

تخدير الأزمات الوحدوية الكيانية من دون أن تشفيها بل تزيدها عفنًا وتسرّع موتها. فلم يتحقّق الكيان النهائي، وفشل وضع كتاب تاريخ موحّد. وفشلت الدولة في صراعها لتوحيد الكيانات السياسية، تبعًا لفشل هذه الكيانات في تجارب الاندماج في كيان الدولة، التي أرادها الدستور جمهورية لبنانية ديمقراطية برلمانية. فبقيت في حالة تجربة الأفكار الجديدة والمكويّة، والسقطات المتكرّرة، من دون أن تبلغ عقيدة دستورية سياسية وقانونية موحّدة تحفظ مجموعات شعوبها وتطوّرها إلى حالة الشعب الواحد، والمقاصد المتجانسة التي تصنع الدولة والوطن.

إذا كان الرئيس القوي، لم يسعفها، فالرئيس الحكيم، الذي يرفضه الواقع المريض، لن ترسله، لا العناية الدولية ولا العناية الإلهية الهاربة من كفر الجماعات اللبنانية، التي تتغنّى بتقوى تقاسم ميراث الله وتوزيعه حصصًا متنافسة لا متجانسة على المذاهب والأديان في مسرحية خصوصية لبنان ورسالته. ولا أدري إلى أين يستطيع أن ينقلنا بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق في موعظته ٢٠٢١/٢/٢٧ وما تضمّنته من غنائيات ووجدانيات وكأنها موجّهة إلى طبقةٍ من تلامذة أفلاطون، وليس إلى مصالحة الإقطاع السياسي والمالي بشخصَي الحريري وعون اللذَين يتناتشان أسماء وزراء لحكومة ممنوعة من التشكّل بأمر الولي الفقيه.

أجيز لنفسي أن أشهد مضيفًا أن من حق الإنسان أن يحلم بتجديد قناعاته، وقد يقود هذا أحيانًا إلى المبالغة والغرور إلى حدود المغامرة. وللأسف، وغالبًا ليست نهايات كلّ التجارب والمغامرات جميلة، وأنا من جيلٍ عاش هذه التجارب.

أصل إلى الصفحات الأخيرة لأسجّل شعوري مركّزًا على تهافت الجنرال عون السياسي للارتماء في أي تحالف يوصله الى فرح الرئاسة.

- «إلهكم لا يعنيني. إلهي نقلته من كتبكم وكنائسكم وجوامعكم ومعابدكم وحوزاتكم إلى وجداني فذاب فيّ وذبت فيه فأرحته واسترحت».

ووطنكم لا يعنيني:

- وطنكم، وطن الإنسان الوسيلة، البدائي، العائلة، العشيرة، الحيّ، القرية، المدينة والأرض، بحدودها وثرواتها. وطني الذي أسكنه وطن الأنسان المحرّر من كلّ قيود ودهاليز وطنكم، وطني الطبيعة والعالم والحضارات التي تعتبر الإنسان قيمة وغاية. أهمّ من الأرض والوطن والله.

وتاريخكم لا يعنيني:

- ليس تاريخي. فأنتم إلى الفينيقية أو العربية وأفخاذها تنتسبون.
- وأنا من روح الإنسان إلى القيم السامية اهتديت وانتسبت.
- وإلى الذين يدّعون أنهم لا يقبلون حكم الجزمة أقول: يا ليتكم تفهمون أيضًا أن الجزمة ليست فقط في أرجل العسكريين. فالديكتاتورية هي التي في رؤوسهم أسوأ من الجزمات في أقدامهم.

ربما اكتشفت مؤخّرًا، بأن حلم الشباب حملني إلى استعجال ركوب قطار السياسة، والجلوس في مقطورة الملتزمين بعث الوحدة والحرّية والاشتراكية في «جسم أمّةٍ عربية روحها الإسلام». ولم أدرك أن تجاربي سوف تنتهي إلى بلوغ قعر الهاوية، ولذلك عاندت ولم

أترجّل في محطّات كثيرة قبل بلوغ النهاية التي كانت تؤشّر باستحالة التجربة.

لقد بدأت باكرًا ويافعًا بمطالبة سائق قطار السياسة والمناضلين الملتزمين، اكتشاف الأمّة والحرّية والاشتراكية بمتابعة السير من دون التوقّف في محطّات الرحلة السياسية الطويلة، فكلّما نزل من الحافلة ركّاب ضجروا أو تعبوا تمسّكتُ أكثر بمتابعة السفر إلى المحطّة اللاحقة، فتوالت المحطّات وقد فصّلتها سابقًا في كتاباتي المتعدّدة. وها أنا اليوم في محطّتي الأخيرة بعدما انضممتُ إلى قافلة الذين تعبوا من السفر فقرّروا أن يترجّلوا... تَرجّلت.

اليوم أستهلك الرصيد الباقي والقليل من العمر وقد بتُّ مؤمنًا ومقتنعًا بنهجٍ جديد لا مكان فيه للأحلام القديمة.

بعد اليوم لن أقبل أن أضيّع وقتًا في نقاشات واجتماعات ماراتونية للقوانين والقواعد والإجراءات الغنائية والوجدانية بل سأركب قطار المستقبل السريع ولو إلى محطّات المجهول.

لقد مللت مناقشة الجهلة والبُلهاء الذين يتبارون على المنابر والساحات كالطواويس «يبحرون في مراوح ريشهم وهم في ظلّ السياج.»(٤٣)

سأسخر بالانتهازيين والديماغوجيين وأنصاف المثقّفين، وسأقرأ في كتب الموهوبين الحقيقيين والمقتدرين وأتنعّم بعشق ومعاشرة الطبيعة والذات الإنسانية.

٤٣- للشاعر خليل حاوي.

لعلّ الوقت القصير الباقي يعوّض زمنًا ضاع ولن يعود. سأستعجل الفرح الحقيقي قبل الرحيل، فلم يعد في دفتر العمر مزيدٌ من بياضٍ لأملأه.

أريد أن أصرف باقي العمر مع بشرٍ يعترفون بأخطائهم بفرح وانتعاش. ولا ينتفخون من نجاحاتهم الحقيقية، فكيف بالموهومة، ولا يعتبرون أنفسهم وصلوا قبل الانطلاق، ولا يتهرّبون من مواجهة أخطائهم وواجبهم، يدافعون عن قيمة الإنسان وسعادته على الأرض لا في السماء.

أريد أن أقترب أكثر من الإنسان الذي يلامس قلوب الآخرين. ومن البشر الذين علّمتهم قسوةُ الحياة أن يزدادوا مروءةً وكرمًا. نعم أريد أن أعيش المرحلة الباقية في العودة إلى القطار السريع المسافر بالاتّجاه نحو المستقبل والعالم الجديد والحضارات الحديثة السريعة التطوّر والتغيير، ولو أني «تعبت من السفر».

وأتمنّى للقارئ هذه السعادة والكفاية مع الشاعر البرازيلي Mario Raoul de Morais Andrade في كتابه Le temps précieux de la maturité.

كما أتمنّى أيضًا أن يساهم كتابي هذا في تعزية وارثي جمهورية الأجداد التي ضيعوها.

فترتاح نفسي وتتحرّر من أوزار أثقالها بعد أن ساهمت صادقًا بكشف الحارس والقبر والولاية.

أعود اليوم في زيارةٍ أخيرة للقارئ، صريحًا صادقًا متعرّيًا عربونًا لندمي ورغبة بإضاءة شمعة صغيرة تنير رحلة الإنقاذ التي لا زالت متعثّرة وربما مستحيلة.

هذه قناعتي المبلّلة بالحزن العميق. ولو تجرّأتُ أكثر لسمّيته الموت الذي يسبق الحياة الأبدية لمن يؤمنون. ولست متيقّنًا أنني منهم.

إن جغرافية لبنان أفضل مكان للعيش، بالمعنى الطبيعي والاقتصادي المالي والسياسي، فأوصى روّاد الوحدات الجغرافية «السياسية القومية» (حزب البعث والقوميين العرب)، أو «الطبيعية القومية» (حزب القومي السوري) بالتروي وعدم التسرّع بتذويب التجربة اللبنانية الطبيعية في كيانات أو هويات أكبر وأشمل. لكن تجربة الحرب الأهلية سنة ١٩٧٥ أشرّت إلى استحالة العيش، ولم يشبع الغول من دماء اللبنانيين. فكانت حرب التحرير ١٤ آذار ١٩٨٩ نهرًا جديدًا من الدماء. فجّره استعجال فرح النصر لدى قائد وُعِدَ كذِبًا بالرئاسة، وأطماع دفينة في أعماق شهوة الهيمنة المقنعة بشعارات التضامن والوحدة القومية.

وكانت حصيلة حرب التحرير قافلة ضخمة من المهاجرين والشهداء والخراب العمراني. وتعمّقت الخلافات السياسية الداخلية. واستحال رغم الطائف تركيب أجزاء الوطن المفكّكة وبناء الأسس الجديدة لميثاقه المحترق بالتجارب والصراعات الدموية القاتلة.

وكان في الطائف سنة ١٩٨٩ مؤتمرٌ حاول عصرنة وتجديد وقوننة هذه التجربة المتكرّرة التي لا تزال تتدحرج في تجارب ملتبسة، للخروج المستحيل من نفق التجاذب إلى ضوء جمهورية جديدة ثانية.

لقد قتلتْ جمهوريةُ الطائف الثانية رئيسَها الأول رينيه معوّض، قبل تشكيل حكومته، في يوم عيد الاستقلال ٢٢ تشرين الثاني، وعيّنت «انتخابيًا» رئيسًا ثانيًا مستتبعًا لوالي الشام.

إِستمر سكّان القبور في عهد الولاية السورية والاحتلال، يجمّلونه بقناع «الوجود الموقّت والضروري والشرعي»، إلى أن بات رابضًا على

كامل جسد الوطن، قابضًا على كافة المؤسّسات، وخاصةً الأمنية والعسكرية، شريكًا مضاربًا في غنائم الاقتصاد والسياحة. فوزّع المغانم حسب التسعيرة والهوى، فجاءت إلى السلطة والمناصب طبقةٌ جائعة، لتشبع من مغانم الوجاهة والنهب الحرّ، للصناديق الفائضة بالضرائب المفروضة كرهًا على المواطنين ثمنًا للحفاظ على أمنهم وسلامتهم. وكلّما برز اعتراضٌ أو حتى تساؤل عن شرعية الوضع الاحتلالي، كان الجلّاد الدمشقي أو عملاؤه في الداخل من عربان ومستعربين أو عجم مهاجرين يتولّون إزالة كلّ أشكال الممانعة والتصدّي. فامتدّت قافلة الشهداء والمهجّرين والمختفين كسرب حمام من «الشام» إلى «طهران» رديفًا لحزن الشاعر نزار قبّاني «من بغداد إلى الصين».

أخيرًا وبصفتي «مواطن سابق لوطن مستحيل»[٤٤]، فإنني أتوجّه إلى المخدوعين في «وطني السابق» لبنان بتجربة الجمهورية المركزية، ولقد كنتُ واحد منكم. ناضلنا معًا. وتوهّمنا الوصول إلى وطنٍ وجمهورية. لكنني سبقتكم وخرجت مهزومًا من شباك الأوهام والآمال الخادعة. واكتشفت حقيقةً مفجعة ومقلوبة رأسًا على عقب. أعدت قراءة تجربتنا معًا وحاكمتها بخبرة وتجرّد، وتجرّأت وانتفضت رافضًا المساومة. وتخلّصت من شراك كثيرة رويتها في كتب سابقة.

الآن أسافر إلى أرزة تنام وتغفو على الثلوج وإلى شجرة عطشى لتطعمكم ثمارها، وإلى شاطئ لم يمل موجه مداعبة رماله، وإلى ريح حارة بين سهوله وجباله، أبحث عبثًا ربما عن «وطن مات وعاش» مرارًا يكرّر البحث عن بطل وريح غضوب تمحو كلّ آثار الأقدام الهمجية التي توالت وتتوالى على جسده وشعبه وحرّيته وسيادته واستقلاله.

٤٤- كتابي الرابع الصادر عن دار سائر المشرق-بيروت.

وأخيرًا إلى تجربة جديدة، خارج خارطة الوطن، وحضارة الأديان وثقافة الجماعات العشائرية—العائلية-الطائفية—الشوفينية-الوطنية—القومية—الحزبية—الإقليمية— خارج الصراعات وربما في عالمٍ آخر مجهول. إن كان هذا حلمًا. فلنحلم. وحدها الأحلام تصنع المعجزات.

أعترف ولا أندم أن كتابي هذا، ولأنه الأخير، حمل أصدق آرائي وعقيدتي وإن قساوة لغته واتّهاماته مصدرها قساوة تجاربي. وأنا أتبنّى مسؤوليتها القانونية والأدبية، وأقول مودّعًا مع الشاعر أنور سلمان:

مُبْحرٌ... وجهي شراعٌ في الزَّمَنْ، وإلى فجرٍ بعيدٍ

وأنا، أحملُ جُرحًا مُتْعبًا...

كان اسمه وطن...

أتبنىَّ وأوقِّع هذا المستند الملحق الذي ينسجم مع فصول الكتاب وغاياته.

لِئلّا تُلْغى المادّة ٦٠ بالتّقادُم (par désuétude)

اتهام ومحاكمة رئيس الجمهوريّة عن خروقاته للدّستور

...

١- تعليق سريع على المادّتين ٥٠ و٦٠ من الدّستور:

١. تقول المادّة ٥٠ إنّ على رئيس الجمهوريّة أن يحلف يمينًا سمّاهُ الدّستور بـ«يمين الإخلاص للأمّة والدّستور». يتعهّد الرّئيس عبر قسَمِهِ: احترام الدّستور والقوانين اللّبنانيّة، كما يتعهّد بالحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

٢. في ممارسته لصلاحيّته الدّستوريّة سواء في العلاقات الخارجيّة والسّياسيّة الدّاخليّة والحكم والإدارة وغيرها، تبقى عدم مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة هي القاعدة المطلقة والشاملة فلا يمكن مساءلته سياسيًّا أو جزائيًّا إلّا لعلّتي «الخيانة العظمى» و«خرق الدّستور».

٣. تنصّ المادّة ٦٠ من الدّستور على اتّهام رئيس الجمهوريّة بعلّتي «خرق الدّستور» و«الخيانة العظمى» (بالإضافة إلى الجرائم العاديّة) من قِبَل ثلثَي مجلس النوّاب، كما تنصّ على محاكمة الرّئيس من قِبَل «المجلس الأعلى لمحاكمة الرّؤساء» المنصوص عليها في المادّة ٨٠ من الدّستور.

٤. صحيحٌ أنّ المادّة ٦٠ من الدّستور حدّدت حالتَي «الخيانة العظمى» و«خرق الدّستور» لاتّهام الرّئيس (بالإضافة إلى الجرائم العاديّة) لكنّ اللّافت أن قَسَمَ الرّئيس الذّي نصّت عليه المادّة ٥٠ تكلّم على: ١- احترام الدّستور ٢- احترام القوانين اللّبنانيّة

٣- الحفاظ على استقلال الوطن ٤- الحفاظ على سلامة الوطن.
وفي ذلك إشارةٌ واضحةٌ إلى تركيز واضعي الدّستور اللّبنانيّ على هذه المفاهيم وإيلائها أهمّيّة خاصّة...

٥. بمراجعة الدّستور ومُجمل القوانين اللّبنانيّة نرى أنّه لا يوجد تعريف قانونيّ لفعل «الخيانة العظمى» ولفعل «خرق الدّستور»، كما أنّه لا توجد عقوبات محدّدة لهذه الفئة من الأفعال. هذا النّقص يُلاحَظ أيضًا في الدّستور والقوانين الفرنسيّة مع فارق هو أنّ المادّة ٦٨ من الدّستور الفرنسيّ الحاليّ لَحَظَت إمكان اقالة رئيس الجمهوريّة المُدان بعد أن استُبدِلتْ سنة ٢٠٠٧ عبارة «الخيانة العظمى» بعبارة «إخلال الرّئيس بواجباته على شكلٍ لا يتلاءم مع ممارسة صلاحيّاته». وهكذا يكون المشرّع الفرنسيّ قد وسّع مجال اتّهام الرّئيس ليشمل الإدانة بـ«خرق الدّستور» كما في المادّة ٦٠ من الدّستور اللّبنانيّ وربما ذهب أبعد من ذلك...

٦. كما عرّف الفرنسيّون «الخيانة العظمى» على الشّكل الآتي:

١ – تعريف العلّامة Maurice Duverger:

Il s'agit d'«un crime politique consistant à abuser de sa fonction pour une action contraire à la Constitution ou aux intérêts supérieurs du pays».

Maurice Duverger, Droit constitutionnel et institutions publiques, Paris, 1959, tome II, p. 661.

٢ – تعريف العلّامة Georges Vedel:

La haute trahison était «un manquement d'ordre politique aux obligations de la fonction...

La haute trahison n'étant définie par aucun texte, c'est la Haute cour qui juge si les faits pour lesquels le président est mis en accusation par les chambres sont constitutifs ou non de haute trahison.

DALLOZ - Lexique des termes juridiques, 2005

٧. ... أنّ الطّبيعة القانونيّة لفعلَي «الخيانة العظمى» و«خرق الدّستور» من قِبَل رئيس الجمهوريّة في لبنان كما في فرنسا أقرب إلى المفهوم السّياسيّ منها إلى المفهوم الجزائيّ. خاصّةً أنّ توجيه التُّهمة متروك لتقدير النّوّاب، كما أنّ توافر عناصر الإدانة متروك لتقدير الهيئة العليا لمحاكمة الرّؤساء...

٨. يتساوى رئيس الجمهوريّة مع أيّ مواطن لبنانيّ لجهة خضوع أفعاله الجرميّة إلى قانون العقوبات، سوى أنّ اتّهام الرّئيس ومحاكمته يجريان وفق المادّة ٦٠ من الدّستور بخلاف المواطن العادي الّذي يُحاكم أمام المحاكم القضائيّة.

٢- في طبيعة النّظام السّياسيّ اللّبنانيّ ودور رئيس الجمهوريّة:

١. نصّت الفقرة «ج» من مقدّمة الدّستور على الآتي:

«لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة...»

فأكّدَت بذلك طبيعة نظامنا السّياسيّ المعتمَد منذ وضع الدّستور سنة ١٩٢٦ على الرّغم من الخطأ الشّائع الّذي يقول إنّه كان نظامًا أقرب إلى النّظام الرّئاسيّ قبل الطّائف.

٢. يَكمن الفارق الأساسيّ بين نصوص ما قبل الطّائف وما بعده في أنّ النّصوص بعد تعديلات سنة ١٩٩٠ أدخلت الأعراف البرلمانيّة

إلى متن الدّستور بعدما كانت هذه الأعراف موضع تطبيق مزاجيّ أحيانًا من قبل بعض رؤساء الجمهوريّة...

٣. بعد تعديلات سنة ١٩٩٠ أصبح واضحًا أنّ نظامنا البرلمانيّ اللّبنانيّ يجعل الحكومة مسؤولةً فقط أمام مجلس النوّاب المؤلّف من ممثّلي الشّعب، وهي ليست قابلة للإقالة من قِبَل رئيس الجمهوريّة...

يترافق ذلك كلّه مع التّأكيد على أنّ دور رئيس الجمهوريّة هو دور الحَكَم الحكيم والعاقل الّذي يسهر على احترام السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة لأحكام الدّستور...

إنّه ضامن استقلال الوطن وسلامة أراضيه واحترام اتّفاقيّاته»...

وضمانًا لاستقلاليّة رئيس الجمهوريّة لَحَظ الدّستور اللّبنانيّ انتخابه لولاية من ستّ سنوات غير قابلة للاختصار كونه ليس مسؤولًا سياسيًّا إلّا إذا قرّرَ ثلثا أعضاء المجلس النّيابيّ اتّهامه بالخيانة العظمى أو بخرق الدّستور...

ذلك كلّه جعل موقع رئاسة الجمهوريّة محصّنًا بالكامل، على خلاف الحكومة ورئيسها ووزرائها الّذين يخضعون للمساءلة والمحاسبة في أيّ لحظةٍ أمام مجلس النوّاب، وحتّى من قِبَل الشّارع...

٣- في تاريخ الرّئيس ميشال عون مع الدّستور:

سنة ١٩٨٨ عُيّن العماد عون رئيسًا لحكومةٍ انتقاليّة. كان الهدف الأوّل من هذه الحكومة (المطعون بدستوريّتها وشرعيّتها منذ اللّحظة الأولى لتأليفها) تسيير أمور الدّولة إلى حين انتخاب المجلس النّيابيّ رئيسًا جديدًا للبلاد.

وقتها اغتنم العماد عون رئاسة هذه الحكومة لفتح معركتَي التّحرير والإلغاء، كما قام بعد إقرار النوّاب اتّفاق الطّائف بمهاجمتهم وبالتّحريض على مهاجمة بيوتهم ومكاتبهم الواقعة في مناطق نفوذه وبحَلّ المجلس النّيابيّ واتّهام النوّاب بخيانة الوطن، وخلص إلى رفض اتّفاق الطّائف والدّستور الّذي انبثق عنه. كما استمرّ العماد عون بعد لجوئه إلى فرنسا بوصف الدّستور اللّبنانيّ بأبشع النّعوت، وكذلك بالتّشكيك بشرعيّة كلّ المجالس النّيابيّة الّتي تعاقبت حتّى الانتخابات النّيابيّة سنة ٢٠٠٥.

... أنّ الهدف الأوّل للعماد كان رئاسة الجمهوريّة. وهو نفسه، لم يرفّ له جفنٌ لتعطيل انتخابات رئاسة الجمهوريّة وتأخيرها لأكثر من سنتين ونصف، حتّى أمّن انتخابه سنة ٢٠١٦ من مجلسٍ نيابيٍّ ممدَّدٍ له، كان قد سبق وطَعَنَ بشرعيّته.

عند انتخابه، أقسم الرّئيس عون على احترام الدّستور وفقًا لنصّ المادّة ٥٠ منه، الّتي أتينا على ذكرها آنفًا، ولكنّه للأسف، أثبت في كثيرٍ من ممارساته عدم استساغته لهذا الدّستور وصولًا إلى اعتماد تفسيراتٍ وممارساتٍ مشوّهة ومناقِضة لهذا الدّستور.

خدمه في ذلك كلّه وزيرٌ مستشارٌ برّر كلّ خروقات الرّئيس الدّستوريّة، ونظّر لها.

٤- في التّنظيرات الدّستوريّة لسليم جريصاتي ومواقف الرّئيس عون المخالفة للدستور:

المرشد الموجّه والحَكَم الّذي لا يُقيّد تحكيمه أيّ قيد:

في محاضرة عن «دور رئاسة الجمهوريّة ودستور الطّائف» جرت في جامعة القديس يوسف بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٩ كرّر «وزير

الدّولة لشؤون رئاسة الجمهوريّة» قراءته لدستور الطّائف الّتي سبق وعرضها سنة ٢٠١١ في مركز عصام فارس تحت عنوان «رئيس الجمهوريّة سلطة فوق كلّ السّلطات.» فقسّمَ الوزير عرضه إلى «مقاربة دستوريّة» و«مقاربة سياسيّة».

١. «المقاربة الدّستوريّة»:

سوّق الوزير المستشار خلال هذه المقاربة لضرورة إعطاء رئيس الجمهوريّة صلاحيّات إضافيّة كي يتمكّن من «الإمساك بمفاصل دور الحَكَم...» وقال حرفيًّا: «إلّا أنّه يبقى أن يُعطى رئيس الجمهوريّة الوسائل الدّستوريّة الكفيلة بتمكينه من القيام بدوره هذا، ما يفرض إعادة تصويب بعض مواد الدّستور لجهة التطبيق أو المضمون إذا أمكن...»

وأكمل جريصاتي: «إنّ الصيغة الرّاهنة للدّستور اللّبنانيّ، فضلًا عن افتقادها الخطير موقع الحكم ودوره وقدرته على ما أسلفنا، إنّما تشوبها عيوب وتناقضات وثغرات كثيرة أصبح الدّستور معها كهلًا عليلًا وعاجزًا عن مواكبة الحياة العامّة...»

«إنّ الشوائب ليست فقط في الممارسة الخاطئة والانتقائيّة أو المغرضة للدستور، بل تكمن أيضًا في الدّستور ذاته، لا سيّما في الصّيغة الرّاهنة بعد تعديلات ١٩٩٠...»

٢. «المقاربة السّياسيّة» تضمّنت الآتي:

«إنّ رئيس الدّولة المسيحيّ، مهما اتّسعت أو ضاقت رقعة المناصفة أو المثالثة ضمن المناصفة أو زاد عدد المسيحيّين أو نقص أو تنامت أو تقلّصت مساحة انتشارهم أو انحسارهم

في الوطن والدّولة، يبقى هو دون سواه المُرشد والموجّه والحَكَمَ الّذي لا يُقيّده أيّ قيد...»

«وعليه يكون رئيس الجمهوريّة في موقعه ودوره سلطةً فوق (وليس «على») جميع السّلطات، يتدخّل عند الضّرورة لفرض احترام الميثاق والدّستور وقوانين الأمّة وما تمليه عليه المصلحة العليا للدّولة الّتي يحدّدها هو بالذّات عملًا بدوره ورمزيّته وقَسَمِه.»

وتابع جريصاتي: «الإنجاز أيضًا وأيضًا باستنباط الرّئيس صلاحيّاته في الدّستور، بالحدود القصوى الّتي يتيحها، فلا يخشى ممارستها، بل يُقدِم عليها من منطلق قَسَمِه والوسائل المفترض توافرها لديه...»

٣. «الانجاز»:

أنهى جريصاتي كلامه: «الإنجاز أخيرًا (أي إنجاز الرّئيس عون) ألّا تُترك مساحة رماديّة في الدّستور يكون فيها للرّئيس التزام ودور، إلّا وتُملأ، فيزول عنها الشّحوب وخطر إلغاء النّصّ بالتّقادُم par désuétude على الرّئيس أن يقدّم حيث الإتاحة والتّحصين واجبًا في كلّ حين».

٤. «الانقلاب على الدّستور»:

يظهر جليًّا أنّ المعارك والاشتباكات الدّستوريّة الّتي رافقتْ عهد الرّئيس عون، ولا تزال، مبنيّة على نظريّة ابتداع أعرافٍ جديدة، ومَلْء المناطق الرّماديّة في الدّستور والإقدام حيث الإتاحة، كلّ ذلك بهدف تحوير وتطويع الدّستور كي يلائم الرّئيس المَلَك الّذي له أن يستنسب ويحدّد بمفرده «المصلحة العليا للدّولة» — إنّه «المرشد» الموجّه والحَكَم الّذي لا يقيّد تحكيمه أيّ قيد»!

(نعم إنّها عبارات الوزير المستشار الّذي يهندس انقلاب الرّئيس على الدّستور الّذي أقسم يومًا على احترامه).

إنّ هذه الأفكار والتّصرّفات الانقلابيّة هي الّتي جعلت تناوُل الدّستور مادّة يوميّة في الصّحُف وعلى ألسنة المنظّرين الطّارئين، فسمّمت الجوّ وأثارت العصبيّات والغرائز وأسّست للفتنة، وأصبح ينطبق على صاحبها نصّ المادّة ٣٠١ من قانون العقوبات اللّبنانيّ الّتي تقع تحت عنوان «في الجرائم الواقعة على أمن الدّولة الدّاخليّ» – «النّبذة ١ – في الجنايات الواقعة على الدّستور» والّتي تنصّ:

«تغيير الدّستور – يعاقب على الاعتداء الّذي يستهدف تغيير دستور الدّولة بطرق غير مشروعة بالاعتقال المؤقّت لخمس سنواتٍ على الأقلّ. وتكون العقوبة الاعتقال المؤبّد إذا لجأ الفاعل إلى العنف».

باختصار، يظهر الرّئيس عون على أنّه يضرب عرض الحائط نظامنا الجمهوريّ الدّيموقراطيّ البرلمانيّ، ويتوق إلى «المَلَكِيّة المُطلَقة» «Monarchie absolue» حيث الملك يحكم ولا يُحاكَم، وحيث لا يوجد مواطنون، بل رعايا بفعل أنّ رئيس الجمهوريّة الّذي أقسم على الدّستور من دون سواه من المسؤولين عليه بالتّأكيد، لا بل من واجبه أن يتصرّف، ولو من خارج الدّستور، كي يصوّب أمور الوطن. إنّ فخامته فوق الدّستور!...

٥. أنطوان مسرّه: «رئيس الجمهوريّة يحلف اليمين على الدّستور، لا يتذرّع بتفسير الدّستور»

ذهب البروفسور أنطوان مسرّه عضو المجلس الدّستوريّ السّابق إلى التّعليق على الاداء الدّستوري لرئيس الجمهوريّة في مقالةٍ

نشرتها صحيفة النّهار بتاريخ ٢-٤-٢٠٢١ ، اذ قال:

«رئيس الجمهوريّة هو رئيس الدّولة!» الجمهوريّة République مشتقّة من res publica أي المصلحة العامّة.

ورئيس الدّولة ليس رئيس عائلة ولا جهة حزبيّة ولا رئيس حقوق فئة. ليس الحقّ نرجسيّةً فئويّة مريضة!

«قمّة المخادَعة imposture مطالبة مَنْ حلف اليمين على الدّستور بتفسير الدّستور! هل حلف اليمين على «الكتاب» أي «الدّستور» من دون قناعة ومع التّشكيك بالمضمون؟ هل كان من المفترَض إخضاعه للجنةٍ فاحصة للتّأكّد من فهمه التّامّ لما حلف اليمين بشأنه؟ حتّى في الحالات القضائيّة العاديّة يحلف الإنسان اليمين لدى تأكّده من الموضوع الّذي يحلف اليمين بشأنه.

رئيس الجمهوريّة يحلف اليمين على الدّستور، لا يتذرّع بتفسير الدّستور، بل يحافظ على هدف الدّستور والقانون: الدّولة!»

I. في عيّناتٍ من خروقات رئيس الجمهوريّة للدّستور منذ سنة ٢٠١٦:

أوّلًا- في بعض المفاهيم: ...

١. في الميثاق الوطني و«الميثاقيّة»:

أصبحتْ عبارة «الميثاقيّة» على لسان ساسة لبنان وخاصةً رئيس الجمهوريّة الّذي كلما أراد تبرير موقف من مواقفه اللا دستوريّة تحجج بها.

وعليه، فلتكن الأمور واضحة: ليس من ميثاقٍ إلّا «الميثاق الوطني» لسنة ١٩٤٣ غير المكتوب والّذي كان ثمرة التقاء بشارة الخوري ورياض الصّلح حول فكرتين أساسيّتين هما:

أ. حياد لبنان الّذي جَسّدته العبارة الشّهيرة «لا شرق ولا غرب» والّتي لطالما شدّد عليها وردّدها الرّئيس بشارة الخوري في كثيرٍ من خُطَبِه...

ب. المساواة بين اللّبنانيّين في ظلّ جمهوريّة الاستقلال:

يشهد على ذلك:

– ما قاله الرّئيس بشارة الخوري في خُطَبه...

– ما نقله ووثّقه الصّحافيّ والمؤرّخ يوسف أ. يزبك ...

علمًا أنّ الدّستور اللّبنانيّ الّذي كُتب سنة ١٩٢٦ كان قد أكّد، وما زال حتّى يومنا هذا، على المساواة بين اللّبنانيّين في مادّتين من موادّه بالعبارات الآتية:

المادّة ٧:

«كلّ اللّبنانيّين سواءٌ لدى القانون، وهم يتمتّعون بالسّواء بالحقوق المادّيّة والسّياسيّة، ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامّة دونما فارقٍ بينهم».

المادّة ١٢:

«لكلّ لبنانيٍّ الحقُّ في تولّي الوظائف العامّة، لا ميزة لأحدٍ على الآخر إلّا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشّروط الّتي ينصّ عليها القانون...»

فهل يجوز بعد ذلك، كما يحلو للفريق الرئاسي، التّرويج لأفكار تميّز بين المواطنين اللّبنانيّين في ميثاقيتهم لتولي الوزارة وفي حقوقهم المدنيّة في الوظيفة العامّة كما حصل عند امتناع رئيس

الجمهوريّة عن توقيع مرسوم نتائج مباريات وامتحانات الخدمة المدنيّة بحجّة تفسيرات مشبوهة للمادّة ٩٥ من الدّستور؟!

٢. في الفقرة –ي– من مقدّمة الدّستور واللّعب بمفهوم «الميثاقيّة»:

إنّ التّحجج اليوم بالفقرة –ي– من مقدّمة دستور ١٩٩٠ (الطّائف) الّتي تنصّ على أنّه: «لا شرعيّة لأيّ سلطة تُناقض ميثاق العيش المشترَك» والبناء عليها لتبرير الانحرافات الدّستوريّة هو أمرٌ مرفوض كليًّا... إن التّحجج بميثاقيّة «الفقرة –ي–» للقول أنّه أصبح لزامًا بعد الطّائف أنْ تكون كلّ الحكومات حكومات»وحدة وطنيّة» وأنْ تحظى بمباركة كلّ أمراء الطّوائف.

وقد وصّف المحامي حسن الرّفاعي هذه الحالة حينما قال في مذكراته: «اللّافت أنّ بعض السّياسيّين جعل من الفقرة – ي – ذريعة لتعطيل الحياة الديمقراطيّة في البلد، واتخذ من «الميثاقية» ذريعة لوضع الـ»فيتو» في يدّ «ممثّلي» الطّوائف والمذاهب وأصبح يفسّر كل مادّة من مواد الدّستور على وقع «فهمه» أو الأصح تشويهه للفقرة –ي– حتّى أنّ البعض الآخر ذهب أبعد من ذلك، إذ اعتبر أنّ دستور الطّائف قائم على الحكم التّوافقي بحجّة «ميثاقية» الفقرة –ي– . هكذا لا يعود مكان لحُكم الأكثرية ومعارضة الأقلّية، كما في أيّ نظام ديمقراطيّ، بل تختلط الأمور وتتداخل. هكذا يُعطل عمل النّظام!»

حسن الرّفاعي، «حارس الجمهوريّة»، ص. ٣٣٨

– فكرة «الرّئيس القويّ» و«المسؤول القويّ» أيّ الأكثر تمثيلًا في ملّته...

وهي فكرةٌ يردّدها الرّئيس عون وفريقه في كلّ مناسبة وكأنّهم ذاهبون إلى مواجهة... في حين يفترض أنّ يكون الرّئيس محبوبًا من أبناء الوطن لقربه منهم ولوقوفه على مسافة واحدة من الجميع مبدّيًا المصلحة العليا للوطن...

ثانيًا- في شهادة غبطة البطريرك الرّاعي على خروقات رئيس الجمهوريّة للدستور:

شكلت رسالة غبطته بمناسبة الفصح لسّنة ٢٠٢٠ درسًا في سموّ واجبات رئيس الجمهوريّة وتلميحًا واضحًا إلى خروقات الرّئيس ميشال عون وأعوانه، إذ قال غبطته حرفيًّا:

«...وكم يؤلمنا أن نرى الجماعة الحاكمة ومن حولها يتلاعبون بمصير الوطن كيانًا وشعبًا وأرضًا وكرامة! ويؤلمنا بالأكثر أنّها لا تدرك أخطاء خياراتها وسياساتها، بل تمعن فيها على حساب البلاد والشعب! وكم يؤلمنا أيضًا أنّ بعضًا من هذه الجماعة يتمسّك بولائه لغير لبنان وعلى حساب لبنان واللبنانيّين!

وما القول عن الّذين يُعرقلون قصدًا تأليفَ الحكومة ويشلّون الدولةِ، وهم يَفعلون ذلك ليُوهموا الشعبَ أنَّ المشكلةَ في الدستورِ، فيما الدستورُ هو الحلّ، وسوء الأداء السياسيّ والأخلاقيّ والوطنيّ هو المشكلةُ؟

لقد صار واضحًا أنّنا أمامَ مخطّطٍ يَهدِفُ إلى تغييرِ لبنان بكيانِه ونظامِه وهوّيتِه وصيغتِه وتقاليدِه. هناك أطرافٌ تَعتمدُ منهجيّةَ هدمِ المؤسّساتِ الدستوريّةِ والماليّةِ والمصرفيّةِ والعسكريّةِ والقضائيّةِ، واحدةً تلو الأخرى. وهناك أطرافٌ تعتمدُ منهجيّةَ افتعالِ المشاكلَ أيضًا لتَمنعَ الحلولَ، والتسويات.»...

ثالثًا- تذكيرًا للسّادة النّواب نعدّد بعض خروقات رئيس الجمهوريّة على الشكل الآتي:

أ- في الامتناع عن توقيع مرسوم التّشكيلات القضائيّة خلافًا للدستور والقانون:

... إنّ امتناع رئيس الجمهوريّة عن التّوقيع على مرسوم التّشكيلات القضائيّة ضمن المهلة المعقولة، وهي أسبوع على الأكثر، كون سلطته مقيّدة وغير استنسابيّة، يشكّل مخالفة فادحة لأحكام المادّة العشرين من الدّستور الّتي تكرّس استقلاليّة السّلطة القضائيّة، كما يشكّل مخالفة فادحة لأحكام المادّة الخامسة من قانون القضاء العدليّ. كما أنّ تَمنُّع رئيس الجمهوريّة عن موجب التّوقيع على مشروع مرسوم التّشكيلات القضائيّة يخالف بشكلٍ فادحٍ القَسَم المنصوص عليه في المادّة الخمسين من الدّستور، والّذي بموجبه أقسم رئيس الجمهوريّة على احترام دستور الأمّة وقوانينها.

ب- في مرسوم التّجنيس وعوراته:

... تكون مسؤوليّة رئيس الجمهوريّة موصوفة عند ارتكابه أيّ خطأ جسيم أو ساطع في منحه الجنسيّة اللّبنانيّة لِمَنْ لا يستحقّونها.

وإذا كان منح الجنسيّة يبقى ضمن سلطة تقدير رئيس الجمهوريّة، غير أنّه يُفترَض به أن يبدي أعلى وأشدّ الحرص والتّنبُّه في ذلك...

بتاريخ ١١ أيّار ٢٠١٩، صدر مرسوم تجنيس خاصّ تضمّن أربعمئة اسم لأجانب، منها أسماء تثير الشّكوك والشّبهات، ومعظمها من المتموّلين ورجال الأعمال، هذا بالإضافة إلى تجنيس حوالي عشرين شخصًا من التّابعيّة الفلسطينيّة...

...على الرّغم ممّا تقدّم كلّه، فقد وقّع رئيس الجمهوريّة على مرسوم التّجنيس الّذي تضمّن أسماءً مشبوهة أمنيًّا وقضائيًّا، وأسماءً من التّابعيّة الفلسطينيّة، ممّا يشكّل مخالفة موصوفة بالخطإِ الجسيم والسّاطع لأحكام الدّستور الّذي أقسم يمين المحافظة على أحكامه، وعلى قوانين الأمّة، ولا سيّما قانون الجنسيّة.

كذلك، فإنّ توقيع رئيس الحكومة ووزير الدّاخليّة على مرسوم التّجنيس يجعلهما أيضًا عرضةً للمساءلة من قِبَل مجلس النوّاب، كما للمحاسبة وفقًا للمادّة ٧٠ من الدّستور معطوفة على المادّة ٨٠ منه خاصةً وأنّ صلاحيّة أيّ منهما ليست «صلاحيّةً مقيّدة».

ج- في تمسّك الرّئيس بحصّة وزاريّة له أو تمسّكه بتعينه الوزراء المسيحيّين خلافًا للدستور:

لا داعي للتّذكير والتّأكيد على أنّ رئيس الجمهوريّة هو رئيس كلّ اللّبنانيّين وعليه أنْ يكون على مسافة واحدة منهم جميعًا. ينظر في التّشكيلة المطروحة عليه من رئيس الحكومة المكلّف ويمتلك حقّ، لا بل واجب التّصدّي لأيّ مخالفة دستوريّة قد تشوب هذه التشكيلة الّتي يجب أن تراعي التّوزيع الطّائفيّ الّذي نصّ عليه الدّستور والأعراف، ولا مجال للقبول بوزراء ذوي سيرة أو سمعة

سيّئة تحوم حولهم شبهة السّرقة، كما لا يوزّر أشخاصًا استفزازيّين في خطابهم وطروحاتهم. فلا يساريٌّ متطرفٌ لا يؤمن بالاقتصاد الحرّ في وزارة الاقتصاد، ولا وزيرُ تربيةٍ حاقدٍ على التّعليم الخاصّ الّذي كَفِلَه الدّستور، أو عنصريٌّ أو تقسيميٌّ انفصاليٌّ، أو وزيرُ عدلٍ لا همّ لديه إلّا الملفّ المزعوم الّذي اسمّي ذات يومٍ ملفّ «شهود الزّور»، أو وزيرٌ للخارجيّة صدرت بحقّه «عقوبات دوليّة» سيرفض المجتمع الدّوليّ التّعامل معه كممثّلٍ للمصالح اللّبنانيّة في زمن يحتاج لبنان إلى كلّ مساعدة من هذا المجتمع...

من ناحيةٍ أخرى، لا يعطى رئيس الجمهوريّة أيّ حصّة وزاريّة كي تشارك في التّصويت داخل مجلس الوزراء بالنّيابة عنه، وهو الّذي لا يحقّ له التّصويت، لا قبل الطّائف ولا بعده، بحُكْم نظامنا البرلمانيّ، ولا سيّما أنّه، كما أسلفنا، لا سياسة لرئيس الجمهوريّة يحاسب عنها، فهو غير مسؤول سياسيًّا...

وعليه يكون أيّ رفضٍ لتوقيع مرسوم تكشيلة وزاريّة بحجّة الحصول على حصّة رئاسيّة مخالفةً للدّستور وللنّظام البرلمانيّ وروحيّته، يحاسب عليها رئيس الجمهوريّة...

... بالنتيجة، ليس لرئيس الجمهوريّة أيّ صلاحية نصًّا أو عرفًا تمنحه اختصاصًا بتسمية الوزراء المسيحيّين أو أيّ وزير كان. كلّ ما هو عدا ذلك يكون من باب البِدَع واختلاق الأعراف وهو حتّمًا إعتداءٌ على الدّستور.

د- في تأليف الحكومة وانقلاب رئيس الجمهوريّة على النظام البرلماني وأصوله:

نصّ الدّستور في الفقرة الثّانية من المادّة ٥٣ على الآتي:

«يسمي رئيس الجمهوريّة رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النّواب استنادًا إلى استشاراتٍ نيابيّة مُلزمة يطلعه رسميًّا على نتائجها.»

أيّ إنّ الاستشارات المُلزمة تكون مُلزمة للرّئيس لجهة اجرائها ولجهة نتيجتها...

أمّا تشاور رئيس الجمهوريّة مع رئيس المجلس النّيابي واطلاعه على نتائج الاستشارات فلا يعدو كونه اجراءً شكليًّا لا يقدّم ولا يؤخّر في نتيجة هذه الاستشارات...

... إذ يعود للنواب وحدهم وخلال الاستشارات النيابيّة غير المُلزمة الّتي يجريها الرّئيس المكلّف اطلاعه على مطالبهم وآراء كُتلهم النيابيّة. وهي استشارات لا يشارك فيها رئيس الجمهوريّة ولا يطّلع على مضمونها إلّا من تصاريح الكُتل بعد خروجها من عند الرّئيس المُكلّف.

كما إنّ هذه الاستشارات، وإنّ كانت غير مُلزمة، فإنّها تؤول في النّتيجة إلى اخضاع الرّئيس المُكلّف وتشكيلته إلى امتحان الثّقة الّتي من دونها تَسقِطُ الحكومة ورئيسها...

مرّة أخرى إنّها مبادئ النّظام البرلماني!

لذلك فإنّ أيّ تأخيرٍ أو مماطلة في تعيين موعد للاستشارات المُلزمة، خاصةً إذا كان يهدف إلى تدخل رئيس الجمهوريّة في نتيجتها، هو مخالف للدستور وللنظام البرلماني الّذي حددته الفقرة -ج- من مقدّمة الدّستور.

من ناحيةٍ أخرى تنصّ المادّة ٦٤ من الدستور على الآتي:

«رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثّلها ويتكلّم باسمها ويعتبر مسؤولًا عن تنفيذ السياسة العامة الّتي يضعها مجلس الوزراء.

وهو يمارس الصلاحيّات الآتية:

٢. يجري الاستشارات النّيابية لتشكيل الحكومة ويوقّع مع رئيس الجمهوريّة مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدّم من مجلس النّواب ببيانها الوزاري لنيل الثّقة في مهلة ثلاثين يومًا من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها...

٣. يطرح سياسة الحكومة العامّة أمام مجلس النّواب»

فهل يستقيم القول أن يشترك رئيس الجمهوريّة على قدم المساواة مع الرّئيس المُكلّف في عمليّة التّأليف بحجّة أنّه «يوقّع مع رئيس الجمهوريّة مرسوم تشكيلها»؟

وهل يصح أن يحاسب رئيس الحكومة المسؤول عن تشكيلته وبيانها الوزاري أمام مجلس النّواب، في حين شاركه في تأليف هذه الحكومة مَنْ هو غير مسؤول وغير قابل للمحاسبة السياسيّة- أيّ رئيس الجمهوريّة؟!

الجواب قطعًا لا، فالحكومة تولد وتحيا بثقة مجلس النّواب ممثّل الارادة الشّعبيّة، أمّا دور رئيس الجمهوريّة الّذي يجسّد استمراريّة النّظام (كما في الدّستور الفرنسي) فهو السّهر على ألا تأتي الحكومة مخالفة للدّستور والأعراف. فرئيس الجمهوريّة منتخبٌ لولايةٍ من ست سنوات في حين أنّ رئيس الحكومة وحكومته عرضة للسقوط في أيّ لحظة.

وعليه يُسأل النّواب ورئيس المجلس النّيابي عن سكوتهم إزاء تصرفات رئيس الجمهوريّة المُعطلة لقيام حكومةٍ سمّوا رئيسها، وما زالوا عند قناعتهم به، خاصةً بعدما أفصح الرّئيس المُكلّف عن أسماء تشكيلته الّتي سلّمها إلى رئيس الجمهوريّة. أليس بوسع النّواب، لا بل من واجبهم الوطني، لفت رئيس الجمهوريّة ألا يسلبهم دورهم الدّستوري في تقرير ما إذا كانوا يثقون بالحكومة أو لا يثقون على ضوء بيانها الوزاري (الفقرة ٢ من المادة ٦٤ من الدّستور)

وما يجب ألا يفوتنا هو أنّ رئيس الجمهوريّة بإحجامه عن توقيع تشكيل الحكومة بالتزامن مع تدخله في آليات وشروط التّأليف ووضع جداول أسماء وحقائب وطوائف، على رئيس الحكومة المُكلّف ملؤها، يذكرنا بدفاتر التمارين الّتي تعطي لتلاميذ الصفوف الابتدائيّة كي تواكب تعلّمهم كما يبيّن أن رئيس الجمهوريّة يسيء استعمال حقّه الدّستوري لجهة توقيع مرسوم التشكيلة، فيمتنع ويمتنع لحث الرّئيس المُكلّف على الاستقالة وهكذا يكون رئيس الجمهوريّة انقلب على إلزاميّة نتائج استشارات التّكليف وانقلاب على الدّستور وأحكامه وروحيّته فـ«طقّش» الرّئيس المُكلّف...

كذلك مُخطئ كل من يدعي أنّ لرئيس الجمهوريّة المسيحي أن يؤمّن عبر تدخله «ميثاقيّة» هذه الحكومة. فهي حكومة في نظامٍ برلمانيٍّ ديمقراطيٍّ يحترم مبدأ حكم الموالاة ومُعارضة المعارضة، موالاة ومعارضة تتألّف من نواب من كلّ الطّوائف، بعيدًا عن مقولة «القويّ في طائفته» و«الوزير الميثاقي» الّتي ابتدعها رئيس الجمهوريّة وفريقه منذ ما قبل انتخابه سنة ٢٠١٦...

هنا أيضًا لم يحترم رئيس الجمهوريّة الدّستور بل اعتمد وتمسّك بتفسيرات تشوهه وتعطله...

...«والقضاة مستقلّون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام مِنْ قِبَل كلّ المحاكم وتُنفّذ باسم الشعب اللّبنانيّ»

يُضاف إلى ذلك بدعة إعطاء أحد أفراد السّلطة االّنفيذيّة تعليمات واضحة وصريحة للمحقّق العدليّ المشرف على التّحقيق تتمثّل بوجوب إهمال فرضيّات تتعلّق بسبب الانفجار لصالح فرضيّة وحيدة وهي أنّ سبب الانفجار يقتضي حصره بالإهمال!!! وكأنّ المحقّق العدليّ يخضع إلى سلطة تسلسليّة تُوجِبُ عليه تنفيذ ما ابتدعه وزير الاقتصاد.

لقد أطاح الكتاب الآنِف الذّكر بركائز النّظام الدّيمقراطيّ البرلمانيّ اللّبنانيّ المنصوص عليها صراحة في الفقرة – هـ – مقدّمة الدّستور اللّبنانيّ الّتي تنصّ على ما حرفيته:

«النّظام قائم على مبدإ الفصل بين السّلطات وتوازنها وتعاونها.»

إنّ كتاب وزير الاقتصاد الموجّه إلى المحقّق العدليّ المولج التّحقيق بجريمة ضدّ الإنسانيّة خلّفت مئات الضّحايا وألوف الجرحى وهَجّرتْ مئات الآلاف من المواطنين، سيبقى الدّليل القاطع على العهر الّذي وصلت إليه الطُغمة الحاكمة، العهر المتمثّل باطاعة ارشادات وتعليمات حسن نصر الله والتماهي مع مطالباته ومصلحته بابعاد أيّ شبهة عن أيّ دور لحزب الله وأعوانه في جريمة المرفأ ولو قضى ذلك اغتصاب أحكام الدّستور صراحةً وعلنًا!

فأين رئيس الجمهوريّة حامي الدّستور من هذا الاستهتار بأرواح اللّبنانيّين ومن هذا الاعتداء على الدّستور؟!

هـ- التّفريط باستقلال لبنان وسلامة أراضيه سبب أوّل للمحاكمة:

- نصّت المادّة ٤٩ على الآتي:

«رئيس الجمهوريّة هو رئيس الدّولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدّستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقًا لأحكام الدّستور.»

- كما نصّ قَسَم الرّئيس الوارد في المادّة ٥٠ على:

«أحلف باللّه العظيم إنّي احترم دستور الأمّة اللّبنانيّة وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللّبنانيّ وسلامة أراضيه.»...

... فالرّئيس لم يلتزم دور الحَكَم، ولم يحترم الدّستور، ولم يحافظ على استقلال الوطن ووحدته. وسبب ذلك يعرفه كلّ لبنانيّ. أمّا الرّئيس ميشال سليمان الّذي يصنّفه تيّار العماد عون بـ«الرّئيس الضّعيف»، لم يرتضِ كلّ تمادي حزب اللّه بحقّ لبنان ودولته. انتفض ونجح من دون معارك من انتزاع «إعلان بعبدا» الشّهير. أمّا «الرّئيس القويّ»، فقد استقوى بحزب اللّه وإيران...

لقد عُطّلت الانتخابات الرّئاسيّة لأكثر من سنتين ونصف السّنة قبل انتخاب العماد عون رئيسًا كما عُطّلت لفترة أقصر بعد انتهاء ولاية الرّئيس لحّود الممدّدة... وفي الحالتين وقفت عين الجهة وراء تعطيل مجلس النّوّاب. جرى الأمر على يد الجهة الّتي تملك «سلاح المقاومة» ومنْ يدور في فلك الممانعة المزعومة.

هي نفسها الجهة الّتي لا تقيم أيّ اعتبار للدّولة ولقوانينها، فتقتل وتخطف وتُرهّب وتشاغب وتكسّر وتهدّد وتُقيم المربّعات وتُبرِم الصّفقات مع قتلة الجيش في عرسال وتتدخّل في عمل المخافر والمحاكم، وتتلاعب بالانتخابات ونتائجها، وتُطبِق على قرار أبناء طائفة بأكملها، تفرض اسم رئيس مجلس نوّاب أوحد على كلّ الكُتَل، تفرض أسماء وزاراتها وتحتكر ٢٧ مقعدًا نيابيًّا شيعيًّا

من أصل ٢٧، وتقاتل خارج الحدود، في سوريا واليمن وسواهما، وتدّعي حماية لبنان من الإرهاب، وهي المدرَجة بامتياز على لائحة الإرهاب الدّوليّ. تقوم بعمليّات تطهير وإخضاع قرى سوريّة ولبنانيّة على الحدود، وتأوي وترعى التّهريب والاتّجار بالممنوعات على أنواعها...

هي وقائدها يعملان تحت إمرة الوليّ الفقيه وإيران، الّتي تمدّها بالسّلاح والمال والتّعليمات. تدعم نظام الأسد الّذي قتل خيرة رجالنا، ونهب ثرواتنا وعاث فسادًا في البلاد. تُعادي العرب وتبتزّهم...

قوى تتحكّم بالشّاردة والواردة، لكنّها «لا تعلم شيئًا عمّا حدث في المرفأ»، وهي قد انبرت تبرّئ إسرائيل من الجريمة، وتسعى إلى فرض نظريّة الإهمال كاحتمالٍ أوحد لما حلّ بالعاصمة وأبنائها في ٤ آب.

هذه الجهة أمّنت وصول «الرّئيس القويّ» إلى قصر بعبدا بعدما رضخت غالبيّة الكُتل النّيابيّة عن تعبٍ أو عن مصلحة أو عن مناورة... حتّى أضحى الوطن منزوع السّيادة والاستقلال.

وطن يدفع اليوم وأبناؤه ثمن وصول ميشال عون إلى رئاسة الجمهوريّة وثمن طمع صهره في خلافته مزيدًا من الإذلال والهجرة والتنازل عن حقوق لبنان في ثرواته النّفطيّة جنوبًا...!

وفي هذه الأثناء تفتح رئاسة الجمهوريّة معارك مع القوى السّياسيّة في الدّاخل ومع قيادة الجيش، وتستخفّ باللّبنانيّين عبر محاولة إيهامهم أنّ في التدقيق الجنائيّ على مصرف لبنان دواء لكلّ علّة ومعاناة. في حين يُطلق رئيس الجمهوريّة ومستشاروه خطاب

الحقد والعصبيّة والفتنة المتنقّل من منطقة لبنانيّة إلى أخرى، ويفرضون أجواء معركة انتخابيّة رئاسيّة محمومة تؤرّق اللّبنانيّين في أمنهم واقتصادهم ولقمة عيشهم، ويعطّلون قيام حكومة الحدّ الأدنى بحجّة الدّفاع عن صلاحيّة من هنا وحقوق المسيحيّين من هناك.

أمام هذا الوصف المُبكي لحال الوطن وأبنائه وسيادة الدّولة على أراضيها نعيد السّؤال على نوّاب الأمّة: ألا تعتقدون أنّ المادّة ٦٠ من الدّستور وجدت لتردع وتستعمل؟ وأنّ إفعالها يتوقّف دستوريًّا عليكم، ولو كانت الغالبيّة المطلوبة لذلك صعبة المنال؟

ألم تُحِسّوا بوجع النّاس؟ ألم تروا بؤسهم في وطنهم؟ ألا يصح أنْ نسألكم: «نوّاب على مين؟» «نوّاب لشو؟»

أنتم وُكَلاء الشّعب، فإن لم تُبادروا صحّ فيكم شعار الثّورة «كلّن، يعني كلّن» لأنّ الوكيل المتقاعس والمقصّر يُعزَل بلا تردُّد، ويُلاحَق بدوره. ولا يُعفيكم من مسؤوليّتكم أن تطلبوا من الرّئيس الاستقالة، فهو لن يفعل.

إنّ ذاك الشّابّ اللّبنانيّ الّذي وقف في بكركي واتّهم رئيس البلاد أمام غبطة البطريرك، وعلى مسمعه، كان قطعًا أجْرأ منكم، حينما صرخ قائلًا إنّ رئيس الجمهوريّة متّهم بالخيانة العظمى وهو غير مؤتمَن على الدّستور.

فماذا تنتظرون كي تبادروا؟!

«لقد صار واضحًا أنّنا أمام مخططٍ يهدف إلى تغيير لبنان بكيانه ونظامه وهويّته وصيغته...» قالها غبطته. أفلا تبادرون!!!

الموقّعون: الشيخ ميشال الخوري، حسن الرفاعي، دوري شمعون، بليندا إبراهيم، إيزابيل إده، علي الأمين، ملكار الخوري، حسّان الرفاعي، سليم المعوشي، نوال المعوشي، عمر محمود الناطور، مهى بعقليني لورنس، رولا تلحوق، هنا جابر، ميشال حجي جورجيو، خليل حلو، جو خوري حلو، هند درويش، إدمون ربّاط، فؤاد رحمة، البروفيسور فيليب سالم، وسام سعادة، فارس سعيد، مونيكا لقمان سليم، الرئيس شكري صادر، عيسى صالح، دافيد صهيون، طلال طعمة، شوقي عازوري، شيرين عبدالله، سمر عبدالجليل، زياد عبدالصمد، علي عزّالدين، حسين عطايا، عقل عويط، أحمد فتفت، فريد فخرالدين، منى فيّاض، البروفيسور أنطوان قربان، دافيد قرم، جميل مروة، سليم مزنّر، البروفسور أنطوان مسرّة، سام منسّى، سليم فريد الدحداح وغريس مبارك.

إذا كان كتابي السابق وداعًا للجمهورية

فهذا الكتاب رثاء لوطن كان اسمه لبنان



ركب فايز قزي مراهقًا قطار البعث العربي الاشتراكي، فلم تحقِّق وحدة سوريا ومصر قناعتَه الوحدوية.

ركب قطار المقاومة الفلسطينية باحثًا عن تحرير، فرفض تزوير التحرير بالهيمنة على لبنان، وشهد بالحبر مرتين ضد تجربة الاحتلال الإيراني.

راهن على الجنرال ميشال عون وغضب على انحرافه السياسي.

وبعدما أَرَّخَ تجاربه السابقة، ها هو يُعرّي اليوم تخلّي الجنرال عن الرئاسة والقصر والجمهورية والوطن.

في هذا الكتاب يصل الكاتب إلى ذروة تجاربه ليقول: «الأهم، إلى أين وصلت؟ لا من أين بدأت؟»

صدر له عن دار نجيب الريس: «من ميشال عفلق إلى ميشال عون، تجارب في علاقة مستحيلة»، و«من حسن نصرالله إلى ميشال عون، قراءة سياسية لحزب الله»، و«حزب الله- أقنعة لبنانية لولاية إيرانية». وعن دار سائر المشرق: «مواطن سابق لو



